



الاستثمار في اللغة العربية



تحرير
محمد أبو ملحة



الاستثمار في اللغة العربية

تحرير
محمد أبو ملحة

تأليف
أمل بنت عبدالله الخضير
آمنة بلعلي
حسين الزراعي
عبد الحميد الحسامي
عبدالرحمن البارقي



الاستثمار في اللغة العربية

تحرير: محمد أبو ملحمة

الرياض، ١٤٤٦هـ

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

١٣٧ ص، ١٧×٢٤سم - (مباحث لغوية ٣)

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٤٧٢-٢٧-٩

١- الاستثمار في اللغة العربية أ. العنوان

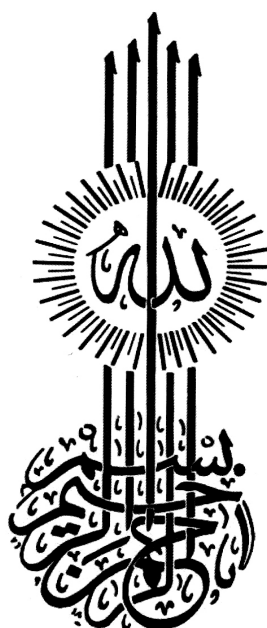
رقم الإيداع: ١٤٤٦/٤٢٧٠

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٤٧٢-٢٧-٩

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

(صدر هذا الكتاب عن مركز الملك عبدالله للتخطيط والسياسات اللغوية، والذي جرى دمجه في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية).

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً



أطلق مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ضمن أعماله وبرامجه مشروع: (المسار البحثي العالمي المتخصص)؛ لتلبية الحاجات العلميّة، وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجالات اهتمام المجمع، ودعم الإنتاج العلمي المتميّز وتشجيعه، ويضم المشروع مجالات بحثية متنوعة، ومن أبرزها: (دراسات التّراث اللّغوي العربي وتحقيقه، والدّراسات حول المعجم، وقضايا الهوية اللّغوية، ومكانة العربيّة وتعزيزها، واللسانيّات، والتخطيط والسياسة اللّغوية، والترجمة، والتّعريب، وتعليم اللّغة العربية للتّاطقين بها وبغيرها، والدّراسات البيئيّة).

وصدر عن المشروع مجموعة من الإصدارات العلمية القيمة (جزء منها-ومن بينها هذا الكتاب- صدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللّغوية والذي جرى دمجها في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية). ويسعد المجمع بدعوة المختصين، والباحثين، والمؤسسات العلميّة إلى المشاركة في مسار البحث والنشر العلمي، والمساهمة في إثرائه، ويمكن التواصل مع المجمع لمسار البحث والنشر عبر البريد الشبكي: (nashr@ksaa.gov.sa) .

والله ولي التوفيق

كلمة المركز

يجتهد مركز الملك عبد الله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في العمل في مجالات متعددة تحقق تعميق الوعي اللغوي على المستويات المختلفة (الاجتماعية والعلمية/ الأهلية والرسمية) ؛ وذلك للسمو باللغة العربية، وترسيخ منافستها للغات الحضارية في العالم، وتعميق قيادتها الدينية والتاريخية لشعوب شتى في أنحاء المعمورة.

وامتدادا لذلك. ينشط المركز في مجال النشر، مستقطباً الأعمال العلمية الجادة وفق لائحة معتمدة منظمة لذلك، كما ينشط في مجال التأليف من خلال استكتاب مجموعة كبيرة من الباحثين ؛ لتأليف عدد متنوع من الإصدارات النوعية المقروءة التي تعالج عنواناتٍ تقتنصها المركز، ويلفت الانتباه إليها، ويعلن من خلالها الفرص الممكنة لخدمة اللغة العربية في المجالات المختلفة، ملتبساً بذلك الحاجات التي يلمس المركز تطلّع المكتبة اللغوية العربية إليها، ولافتاً الأنظار إلى أهمية التعمق فيها بحثياً، واستكشاف ما يمكن عمله تنفيذياً في هذه المجالات. ويسعد المركز بأن استقطب في المرحلة الأولى من هذا المشروع ما يربو على مئتي باحث، موسّعاً دائرة المشاركة محلياً وخليجياً وعربياً وإسلامياً وعالمياً، ومنوعاً مسارات البحث الرئيسية والفرعية، ومنفتحا على كل ما من شأنه خدمة اللغة العربية بجميع الوسائل والأطر.

ويمثّل هذا الكتاب واحداً من الكتب التي صدرت ضمن سلسلة (مباحث لغوية) يحتوي عدداً من الأبحاث لأساتذة مرموقين؛ استجابوا لما رآه المركز من الحاجة إلى التأليف تحت هذا العنوان، وبادروا إلى ذلك مشكورين.

وتودّ الأمانة العامة أن تشيد بجهد السادة المؤلفين، وجهد محرر الكتاب، ومدير هذا المشروع العلمي على ما تفضلوا به من التزام علمي لا يستغرب من مثلهم، وقد ترك المركز للمحرر مساحة واسعة من الحرية في اختيار الباحثين ووضع الخطة العلمية - بالتشاور مع المركز -؛ سعياً إلى تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الإفادة العلمية، مع الأخذ بالاعتبار أن الآراء الواردة في البحوث لا تمثل رأي المركز بالضرورة، ولكنها من جملة الآراء العلمية التي يسعد المركز بإتاحتها للمجتمع العلمي وللمعنيين بالشأن اللغوي لتداول الرأي، وتعميق النظر، ونلفت انتباه القارئ الكريم إلى أن ترتيب أسماء المؤلفين على الغلاف موافق لترتيب أبحاثهم في الكتاب، وهي خاضعة للرؤية المنهجية التي تفضل المحرر - مشكوراً - باقتراح خطتها.

والشكر والتقدير الوافر لمعالي وزير التعليم المشرف العام على المركز، الذي يحث على كل ما من شأنه تثبيت الهوية اللغوية العربية، وتمتينها، وفق رؤية استشرافية محققة لتوجيهات قيادتنا الحكيمة، ويمتد الشكر لمعالي نائبه، وللسادة أعضاء مجلس الأمناء نظير الدعم والتسديد لأعمال المركز.

والدعوة موجهة لجميع المختصين والمهتمين بتكثيف الجهود نحو النهوض بلغتنا العربية، وتحقيق وجودها السامي في مجالات الحياة.

المقدمة

إنها لغتنا العربية : هويتنا ، حضارتنا ، شخصيتنا ، انتماؤنا ، وقبل ذلك كله ديننا .

إنَّ جلاله قدر هذا الموضوع وعَظَم شأنه أمرٌ يجب أن نستوعبه ، ونؤمن به ، ونستلهمه ، ونتمثله .

كلُّنا مطالبون بهذا الواجب الديني والقومي والحضاري في زمن تفاوتت فيه الاهتمامات ، وضُيِّعت فيه الأولويات ، وتخلَّى فيه كثيرون عن هوياتهم الحضارية التي تقوم اللغة ركنًا ركينًا من بنائها .

(كلُّنا) لا يُستثنى منها أحد أيُّا كان ، مسؤولًا كبيرًا أم موظفًا صغيرًا ، عالمًا جليلاً أم عاميًّا خاملًا ، عضوًا في دوائر صناعة القرار أم فردًا في دوائر التأثير بالقرار ؛ وذلك لأنَّنا (كلُّنا) أهل هذه اللغة ، وهي أهلنا ؛ وهي بالنسبة إلينا شرط وجود .

وكون هذه اللغة شرط وجود ، وركنًا من أركان الهوية يستدعي أن نبذل في سبيلها الغالي والنفيس ، ولا نستكثر عليها شيئًا نذخره دونها ، ولكن ماذا لو كانت هذه اللغة -فوق كونها هوية لنا تمثل بابًا واسعًا للاستثمار؟ ماذا لو كانت هذه اللغة مصدرًا غنيًا من مصادر الدخل القومي؟

يشهد العالم اليوم تسليعًا لكلِّ شيءٍ! ويطغى الاقتصاد فيه على كلِّ شيءٍ! لقد أصبحت القوة الاقتصادية هي القوة العظمى ، وصار المنطق الاقتصادي هو المنطق الأعلى .

من هنا، ومن هذه الأبواب كلّها ندخل في هذا الموضوع، وبابه الرئيس
وسؤاله الأكبر:

هل يمكن أن نستثمر في اللغة العربية لتحقيق الهدف الأسمى وهو الإغلاء من
شأنها، وردّ شيء من مكانتها التي نافستها عليها لغات أخرى؟ ومن وراء ذلك نحقق
منافع أخرى اقتصادية واستثمارية حتى يعلم من يجب أن يعلم أنّ هذه اللغة بما
منحها الله من خلود وعمق وأصاله تكتنز بين جنباتها أسرار خلودها، وتقدر على
أن تبقى، وتنافس، وتحضر، وتعلو، وترتقي.

يمكن لهذه اللغة -وهي أقدر على ذلك من كل اللغات الأخرى أن تُدرّ دخلاً
كبيراً على الدول والجهات التي تتبنّاها وتعمل على الاستثمار فيها، ولكن دون ذلك
متطلبات واستحقاقات يجب أن ينهض لها أبناء هذه اللغة والمنتمون إليها.

ويأتي هذا الكتاب للإجابة عن هذه التساؤلات، وبيان تلك الاستحقاقات،
وتقديم الرؤى والمقترحات التي يمكن أن يُستضاء بها في ذلك السبيل الطويل
الجميل، الشاقّ الممتع. إنه سبيل لا مناص لنا من التقدّم فيه، وهو إذ نتقدّم فيه
يُعِدُّنا بالنجاح، ونجاحه -لا شكّ مضمون متى ما تضافرت الجهود، وتعاضدت
الرؤى، ونهضت الهمم.

يقدم هذا الكتاب شيئاً من تلك الرؤى من خلال أربعة محاور رئيسة،
نهض بكلّ محور منها باحث أو باحثة:

الاستثمار في اللغة العربية من خلال اقتصاديات اللغة. (أ.د. حسين بن علي
الزراعي).

الاستثمار في اللغة العربية من خلال تعليم العربية للمناطقين بغيرها في دول
الخليج العربي. (د. عبد الحميد سيف أحمد الحسامي).

الاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة. (د. آمنة بلعلي).

الاستثمار في اللغة العربية من خلال البرمجيات والتقنيات الحاسوبية.
(د. عبد الرحمن حسن البارقي).

وقد تبني هذا الكتاب في الجملة تقديم رؤى نظرية تعقبها مقترحات تطبيقية،
مع الاستئناس بتجارب الأمم الأخرى التي نجحت في عولمة لغاتها - ومن ثمّ
قيّمها والاستثمار في ذلك.

إنّ هذا الكتاب مشروعٌ جديرٌ بالنظر والمدارسة والتأمّل، ونرجو أن
يضيف جديداً، وأنّ يقدم مفيداً، وأنّ يستأنس به الباحثون والمعنيون بهذه العربية
ومستقبلها، بل ونطمح إلى أن يحظى بالقبول لدى صنّاع القرار، وأولئك هم
القادرون على جعل هذه الرؤى بالغة مداها، ومحقّقة أهدافها النبيلة، والله من
وراء القصد .

المحرّر

د. محمد بن يحيى أبو ملحة

الاستثمار في اللغة العربية من خلال اقتصاديات اللغة

أ.د. حسين بن علي الزراعي^(*)

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الملك خالد

(*) معهد الدوحة : معجم الدوحة التاريخي

مدخل :

نقرأ ونسمع كثيراً عن موضوع "الاستثمار في اللغة" منذ وقت ليس بالقصير، وهو موضوع مغرٍ ومثير لارتباطه بالاستثمار. ونجد أيضاً موضوعات مشابهة تتعلق باقتصاد اللغة ومع شيء من التوسع ظهرت كتابات ومؤلفات عن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي والنمو اللغوي.^(١)

ولقد تكون لدى مؤسسات الدول الكبرى وعيٌ بأهمية استعمال اللغة في مشروعاتها التنموية، وهيأت للغاتها كافة الوسائل التي تدعم قراراتها بداية. فهناك تشريعات واضحة بخصوص عدد من اللغات التي تناقش في دورات منتظمة من انعقاد برلماناتها. ونسمع عن تخصيص موازنة ضخمة للغة ما للوفاء بكافة الفعاليات والأنشطة المتصلة باللغة.

فإذا كانت الممارسات التجارية تتم بلغة ما، وإذا كان الإعلام يمارس اللغة ذاتها، والسياسة تحتاج إلى لغة، والتعليم لا يتم إلا بلغة، والبنوك والتجارة وكافة النشاط الاقتصادي لا تقوم بدون لغة، فمن المعقول أن يرتبط بقاء الحضارات وتحولاتها بمقدار ما تتقدم فيه لغة هذه الحضارة أو تتأخر. إن إيرادات لغة مثل الإنجليزية أو الفرنسية تقدر بأرقام كبيرة تفوق إيرادات الموارد الأخرى.

إن موضوع الاستثمار بمفهومه العام يُقصد به تنمية موارد قطاع معين وتطويرها إلى أن تتحقق الأهداف والعوائد المرجوة. والاستثمار لا يمكن أن يتم

(١) فمنها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- جيمس. أ. طولي فسن، السياسة اللغوية وتعلم اللغة، ترجمة: محمد خطابي، مؤسسة الفني، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- عبد الله البريدي، التخطيط اللغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي، جامعة القصيم، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ٢٠١٢م.
- د. عطية سليمان، النمو اللغوي عند الطفل: دراسة تحليلية، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٥م.

إلا في وسط يتوافر على كافة الشروط التي تغري المستثمر وتشجعه فما شروط الاستثمار في اللغة؟

لا شك أن الاستثمار في اللغة يتطلب الشروط ذاتها التي يتطلبها أي نوع آخر من الاستثمار وعلى رأسها توفير مستوى الأمان وتشجيع حكومة البلد المستثمر فيها وغيرها من الشروط. وهذا الموضوع لم يعد اليوم جديداً ولا يحتاج إلى استدلال على أهميته وعلى نجاح المستثمرين فيه، فاللغات الأخرى مثل الإنجليزية والفرنسية وغيرهما تحقق ما لا يُصدّق من نجاحات الاستثمار.

حقيقة إن موضوع الاستثمار في اللغة سواء أكانت هذه اللغة هي لغة المستثمر أم كانت لغة أخرى موضوع ذو أبعاد على درجة كبيرة من الأهمية والعمق، لارتباطه بقضايا أخرى مثل الهوية والدين والتاريخ والجغرافيا والمجتمع والأناسة. يعني هذا الارتباط أو الترابط أن موضوع اللغة والاستثمار فيها يمكن أن يكون مدخلا لكل القضايا التي تمثل أبعادا إستراتيجية لأمة من الأمم.

مفهوم الاستثمار في اللغة :

الاستثمار في اللغة - بشكل مباشر لا يخرج عن مسألة الممارسات التجارية والمالية والاقتصادية التي تتخذ من اللغة موضوعاً لها. ويجوز لنا تحت هذا المفهوم الاقتصادي أن نتحدث عن ربح، وخسارة، وتنمية موارد، ومناقصات، وعروض، وغيرها من المفاهيم الاقتصادية. فأي تطوير للغة أو أية دراسة لها (على طريقة الدراسات العلمية للغة) لا يدخل بشكل مباشر في موضوع الاستثمار طالما وأنه لا يتصل بتحقيق العائدات المادية لهذه الدراسات. ونخلص من هذا بتعريف ميسر لموضوع الاستثمار في اللغة نلخصه في أن "الاستثمار في اللغة نشاط اقتصادي موضوعه اللغة".

تاريخ الاستثمار اللغوي :

لقد ارتبطت اللغة العربية بالاقتصاد منذ وقت مبكر، فلقد استطاع التجار العرب أن ينشروا الإسلام واللغة العربية في آسيا وأفريقيا، على الرغم من أن حرفتهم الأساسية لم تكن تعليم الدين ولا اللغة العربية، فإن أهداف التجار العرب كانت تجارية في الأساس، وبرغم ذلك كانوا من ذوي الأخلاق الحسنة، والمعاملات الطيبة، مما أدى إلى اهتمام سكان البلاد التي ذهبوا إليها بأخلاقهم ودينهم ولغتهم، فضلاً عن ملاحظتهم لنجاح هؤلاء التجار الوافدين، فربط أهل البلدان بين النجاح في التجارة وبين الأخلاق والدين واللغة، وبمساعدة هؤلاء التجار العرب أخذ أهل تلك البلدان يبنون الكتاتيب، وينشؤون الخلاوي والمدارس لتعليم الدين الإسلامي واللغة العربية للأطفال .^(١)

بداية الاستثمار في اللغات :

صحيح أن مصطلح الاستثمار في اللغة مصطلح معاصر على وجه من الوجوه. بيد أن ظهور نشاطات لغوية لتحقيق أهداف اقتصادية كان مكروراً ومعروفاً في تاريخ الحضارات القديمة والمعاصرة. وفي هذا العمل لا أفضل الابتعاد عن موضوع الاستثمار في اللغة بالمفهوم المعاصر؛ ولذا فإن موضوع الاستثمار في اللغة مصطلحاً ومفهوماً موضوع جديد على الأقل من وجهة نظر مؤسسية وحكومية.

توجد اليوم عدد من المنظمات الثقافية، وتباشر هذه المنظمات نشاطات متنوعة انطلاقاً من اللغة. وعلى سبيل المثال، من المنظمات التي تتضمن أنشطة تتعلق بشؤون اللغات: منظمة (اليونسكو) في باريس، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم

(١) البيان الختامي والتوصيات لندوة تطوير برامج إعداد معلمي اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، السودان، ٢٠٠٠م: ص ٢٢٧.

والثقافة أو (الإيسيسكو) ^(١)، وهي منظمة متخصصة تعمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي، تعنى بمبادئ التربية والعلوم والثقافة والاتصال في البلدان الإسلامية، مقرها الرباط، ومنظمة اليونسكو للفرانكفونية، ولقد قال (بطرس بطرس غالي) في أول حوار له بعد تركه لموقعه أميناً عاماً للفرانكفونية في جريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣٠ إن هدف المنظمة هو توسيع قيمة الحوار والترابط ومواجهة الفكر واللغة الواحدة وهي الإنجليزية التي تسعى للهيمنة على العالم سياسياً واقتصادياً تحت شعار العولمة والعمل بفكرة التعددية الثقافية واللغوية، فالتعددية هدفها الحفاظ على تراث المجتمع الدولي والمنظمة تحاول إرساء مبدأ الاستثمار في دول الجنوب بدلاً من تقديم المساعدات لها وتوضيح أن التعددية في العالم تماثل التعددية الحزبية على المستوى الوطني. ومنظمة الإيسيسكو للثقافة والعلوم وغيرها تعمل باستمرار على رسم سياسات لغوية لتحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية. ^(٢)

(١) جهود الإيسيسكو في خدمة اللغة العربية :

أعد الباحث ناصر بن علي إدريس، من المملكة العربية السعودية تحت إشراف الدكتور عبد الرحمن الأنصاري، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه من قسم التربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة حول موضوع: (جهود المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في نشر التعليم الإسلامي واللغة العربية - دراسة تقويمية). وهدفت الدراسة إلى استعراض جهود الإيسيسكو في مجال نشر التعليم الإسلامي واللغة العربية من خلال برامجها وأنشطتها المنفذة في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية خارج العالم الإسلامي. كما أبرزت الدراسة رؤية الإيسيسكو المستقبلية في مجال نشر التعليم الإسلامي واللغة العربية، وأهدافها الرامية إلى تطوير هذين الحقلين في العالم الإسلامي، وتقديم الرؤى المقترحة لتطوير وتنفيذ خطط الإيسيسكو وبرامجها وأنشطتها ذات الصلة بنشر التعليم الإسلامي واللغة العربية.

(٢) جهود الأمم المتحدة في خدمة اللغة العربية:

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم: (٣١٩٠)، الذي يقر بموجبه إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل في الأمم المتحدة، وللأمم المتحدة يوم عالمي للغة العربية يُحتفل فيه باللغة العربية في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر من كل سنة، وهو يوم اتخاذ قرارها أعلاه.

ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار أثره خليجي بامتياز، فقد كانت المملكة العربية السعودية قد تقدمت بطلب واقتراح لجعل اللغة العربية لغة رسمية في الأمم المتحدة خلال انعقاد الدورة ١٩٠ للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو.

لماذا الاستثمار في اللغة ؟

يمكن الانطلاق من هذا التساؤل باعتبار أن الاستثمار وسيلة لتحقيق غايات وأهداف أخرى، ويمكن الانطلاق منه باعتبار الاستثمار غاية نتوصل إليها بوسائل مختلفة. والأمر جدلي ويحتمل الوجهين على النحو الذي يظهر في سؤال: "لماذا نستثمر في اللغة؟"، ونقيضه: "لماذا لا نستثمر في اللغة؟". ولأن العلاقة متبادلة بين الوسيلة والهدف إلى الحد الذي يصلح فيه الهدف أن يكون وسيلة وتصلح الوسيلة أن تكون هدفا فإننا لن نعتني هنا بالجوانب التي يكون فيها الاستثمار وسيلة أو غاية.

ويصح بالنظر إلى العلاقة الجدلية بين الوسيلة والغاية أو الهدف أن نذكر بأن الأهداف العميقة لحضاراتنا المتصلة بترسيخ أبعاد الهوية والدين وتحقيق الحضور الذاتي والاجتماعي والقومي على أعلى مستوى لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوعي بأهمية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد التي ستغذي الأبعاد المذكورة وأهمها الموارد اللغوية.

وإذا نظرنا للمسألة من زاوية اقتصادية محضة فإننا لا نبالغ إذا قلنا بأن الموارد اللغوية لا تقلّ عن الموارد المادية الكبرى كموارد النفط والغاز والثروة الحيوانية وغيرها خاصة إذا كان الأمر يتعلق بلغة كاللغة العربية.

من يحتاج إلى اللغة العربية ولماذا الاستثمار فيها ؟

تعدّ اللغة العربية واحدة من اللغات العالمية المعترف بها في تصنيف الأمم المتحدة فهي اللغة السادسة في التصنيف المكتوب، وهناك اعتقاد كبير بين متابعي التصنيفات أن اللغة العربية فعلياً هي الرابعة بعد تراجع عدد من اللغات. ومن مقومات عالمية هذه اللغة كونها لغة لنصف مليار نسمة تقريباً.

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن المتحدثين اليوم باللغة العربية يبلغ عددهم أكثر من ٤٢٢ مليون نسمة حول العالم. وتتوقع الإحصاءات أن يتحدث بها عام ٢٠٥٠ نحو ٦٤٧ مليون نسمة كلغة أولى، وهذا الرقم يشكل نسبة قدرها ٦,٩٤٪ من عدد سكان العالم في ذلك الوقت الذي يتوقع له أن يبلغ ٩,٣ بليون نسمة بحسب البرنامج غير الربحي لنشر اللغة العربية في العالم "العربية للجميع". ويحتاج إلى الاستثمار في هذه اللغة عدد كبير من سكان العالم لتحقيق أهداف مختلفة. فالإقبال على تعلم العربية ودراستها كان مادياً واقتصادياً بالنسبة للصين وبعض دول شرق آسيا وأوروبا باعتبارها لغة أكبر فئة من مستهلكي السوق العالمية، وكان دينياً بالنسبة لبعض دول شرق آسيا وقارة أفريقيا وأوروبا .

لماذا عدم الاستثمار فيها ؟

من الغريب فعلاً أن موضوع الاستثمار في اللغة العربية لم يحظَ بالتشجيع الكافي بين المستثمرين ولم يجد الدعم الحكومي والمؤسسي من حكومات الدول الناطقة بالعربية على الرغم من وعيهم بالمنافع المادية الكبيرة التي ستأتي من باب الاستثمار في اللغة العربية، ولعلّ أهم سبب يقف وراء عرقلة مشاريع التنمية في اللغة العربية كان سياسياً بالدرجة الأولى وبدرجة ثانية كان سبباً يتعلق بسوء التخطيط وانعدام الوعي بنجاح مشروعات اللغة العربية .

هل هناك مخاوف من انقراض هذه اللغة ؟

لا أعتقد أن من بين أسباب التراخي في الاستثمار اللغوي شعور المستثمرين بأن اللغة العربية لغة غير مستقرة وأنها لن تستمر؛ فالشائع أنها لغة لم تتوقف عن التطور والعطاء، وهي اللغة الوحيدة التي لم تتعرض لتوقف أو انسلاخ أو انشقاق على الرغم من عمرها الطويل. ويشيع بين دارسي اللغة العربية من غير العرب

أنها لغة مرتبطة بكتاب سماوي عظيم هو القرآن الكريم الذي تعهده الله بالرعاية والحفظ.^(١)

لكن المخاوف لم تكن حاضرة في أذهان المستثمرين من هذه الزاوية وإنما من زوايا أخرى ذات صلة وطيدة بالبعد السياسي الذي قد لا يدعم مشروعات تنمية متصلة باللغة العربية بل قد يحاربها بشكل مباشر ويوقف كافة النشاطات التي تصبّ في هذا الاتجاه كما تفعل حكومات الدول العربية نفسها .

مدى تأثير لغات أخرى على الاستثمار في العربية :

نستطيع القول إن النشاطات التنموية المتعلقة بالاستثمار في اللغة العربية قد تأثرت إلى حد كبير بتقديم اللغة الإنجليزية والفرنسية وغيرهما بديلاً عن اللغة العربية، فالدول العربية تشجع التعليم باللغة الإنجليزية في معظم الاختصاصات، وتدفع أبناءها دفعاً لتعلّم هذه اللغات، إلى جانب أنّ فرص التوظيف في الدوائر الحكومية والخاصة لا تشترط اللغة العربية في مؤهلات المتقدمين وإنما تشترط لغة أجنبية، وهذا يعدّ من أكبر عوامل محاربة اللغة العربية بحثاً ودراسةً واستثماراً.^(٢)

(١) فيلاحظ هذا الواقع المستشرق الألماني بروكلمان حيث يقول: ((بفضل القرآن بلغت العربية من الاتساع مدى لا تكاد تعرفه أية لغة من لغات الدنيا . والمسلمون جميعاً يؤمنون بأن العربية هي وحدها اللسان الذي أحلّ لهم أن يستعملوه في صلواتهم، وبهذا اكتسبت العربية منذ زمان طويل مكانة رفيعة فاقت جميع لغات الدنيا الأخرى)) .

(٢) ومع كل ذلك فتيقى اللغة العربية هي اللغة الأغنى والأكثر ثراءً، وما دمنا نتحدث عن الاستثمار فإن موضوع الغنى اللغوي للعربية مهم جداً، لاسيما إذا نقلنا قولاً للمستشرق الألماني فرنباغ ما نصّه: ((ليست لغة العرب أغنى لغات العالم فحسب، بل إن الذين نبغوا في التأليف بها لا يكاد يأتي عليهم العدّ، وإن اختلافنا عنهم في الزمان والسجيا والأخلاق أقام بيننا نحن الغرباء عن العربية وبين ما ألفوه حجاباً لا يتبيّن ما وراءه إلا بصعوبة)) .
الفصحى لغة القرآن، أنور الجندي، ص ٢٠٢ .

مناشط الاستثمار في اللغة العربية :

إن مناطح الاستثمار في اللغة العربية ليس لها حصر؛ فهي لغة معطاءة، وذات موارد عملاقة. وعدد كبير من القطاعات يحتاج إلى الاستثمار فيها وبها. فهناك قطاع التعليم، والتدريس للناطقين بغير العربية، وقطاع الحوسبة، ولغات الحواسيب، وتصميم البرامج الإلكترونية، فضلاً عن قطاعات الترجمة، والنشر، وقطاعات الإعلام، ووسائل الاتصالات، وغيرها. ويمكن أن نتابع بعض الشركات المطوّرة لبرامج إلكترونية عربية كبرنامج (وندوز) عربي، و(مايكروسوفت) عربي، وغيرها لتتعرّف على حجم عائدات هذه الشركات من تطوير البرامج العربية وحدها.^(١)

الاستثمار المحلي :

نعني بالاستثمار المحلي الاستثمار الذي يتم داخل الدول العربية، ويبدأ من تشجيع حكومات الدول العربية والمنظمات الثقافية العربية على تطوير التعليم باللغة العربية الأساسي والعالي، وتشجيع الباحثين على إعداد بحوث بهذه اللغة في مختلف مناحي المعرفة، والاقتصاد، والسياسة، والمجتمع، وغيرها؛ للإفادة منهم في الشركات الحكومية والخاصة، وفي البنوك، والقضاء، لمراجعة الوثائق الصادرة عن المؤسسات مراجعة لغوية وهذا يتطلب جيشاً من اللغويين في كل بلد عربي مما سيترتب عليه تخفيف الضغط على الحكومات والحد من انتشار البطالة ناهيك عن تعميق أبعاد الهوية والمواطنة والاعتداد باللغة وغيرها. وتستطيع الدول العربية أن تنافس في مجال التعليم الخاص بإدماج مقررات العربية في المدارس الأجنبية مما يتيح حضور مدرس اللغة العربية في عدد كبير منها.

(١) وقد صدق الشاعر حينما وصف قدرة اللغة العربية على استيعاب المصطلحات العلمية

والمعرفية التي وضعها البشر، بعد أن وسعت كلام رب البشر، فقال:

وسعتُ كتاب الله لفظاً وغاية ... وما ضقت عن أي به وعظات

فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة ... وتتساق أسماء لمخترعات

حافظ إبراهيم الديوان: ٢٥٣/١

هناك استثمار مماثل أيضا في قطاع الإعلام المحلي المقروء والمرئي والمسموع؛ فالدول تستطيع بناء مراكز لتأهيل إعلاميين تأهيلاً نوعياً باللغة العربية بأداء مادي يمكن هذه المؤسسات من الاستمرار في تطوير البرامج اللغوية المميزة التي تحسّن من أداء الإعلاميين. ويمكن أن نتحدث أيضاً عن دور القضاء والمؤسسات القضائية في تشجيع المحاماة، والمقاضاة، وصياغة قرارات الأحكام، ومراجعتها باللغة العربية مما يسوّغ لبعض المهتمين تأسيس مراكز بحثية لتطوير لغة القضاء بجميع فروعها، ومثل هذا يصحّ في مجال الإرشاد والوعظ الديني، وفي مجال البحث العلمي وغيرها.

وممّا يجدر ذكره في مجال الاستثمار المحلي إنشاء مراكز لغوية لتأهيل العاملين القادمين من شرق آسيا وغيرها، ويعدّ هذا شرطاً من شروط العمل خصوصاً في دول الخليج العربي، وسيكون لهذا الإجراء تحسّن اقتصادي كبير على مستوى العوائد، وعلى مستوى التوظيف وتخفيف مستويات البطالة، إلى جانب مسألة إعادة الثقة باللغة العربية وبقيمتها الإنسانية والمعرفية والحضارية.^(١)

الاستثمار الخارجي :

في مجال الاستثمار الخارجي نتحدث عن فرص كبيرة لتحقيق مردود قومي واقتصادي. فلو أخذنا الصين أنموذجاً للاستثمار في اللغة العربية في منظور المستقبل القريب أو البعيد. فمن المعلوم أن الصين دولة صناعية عظمى ويمثل السوق العربي نسبة استهلاك كبيرة للمنتجات الصينية تفوق ثلثي ما يستهلك في أسواق غير عربية.

(١) فلا يغيب عن فطن أن العوامل الاقتصادية في هذا العصر العولمي تتحكم في نواحي الحياة المعاصرة كلها: السياسية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية.. معلومات وافية عن علاقة اللغة بالاقتصاد في كتاب فلوريا نكولاس: "اللغة والاقتصاد"، د. وليد العناتي، جامعة البترا، الأردن.

ومن هذا الباب يبحث المستثمر الصيني والشركات الصينية عن فرص لمعرفة اللغة العربية وتعلمها لأنها مدخل نفسي وسيميائي ومعرفي لإنتاج الصناعات التي تشجع العربي على استهلاكها، ومن هنا نجزم بأن دعم مراكز لتعليم العربية للصينيين في الصين سيكون أمراً هاماً على عدة مستويات. ولنا أن نتخيل قيمة الفوائد التي ستتحقق من وراء تأسيس ١٠٠٠ مركز في الصين لتعليم اللغة العربية، على مستوى أعداد المدرسين العرب الذين نحتاجهم لتغطية احتياجات هذا المراكز، وعلى مستوى العوائد المادية. وعندئذ سنعاني من مسألة توفير المدرس (بأجر جيد ومشجع) بدلاً من معاناتنا من مسألة بطالته وتوفير وظيفة له.

ولنقس على موضوع الاستثمار في الصين الاستثمار اللغوي في بلدان وقارات أخرى مثل: الهند، وروسيا، وأوروبا، وأمريكا. ويلزم عن هذا كله أن سفاراتنا وملاحقنا الثقافية سوف يكون لديها جدول أعمال مكتظ على مستوى اليوم الواحد.

واللغة العربية لديها منافذ استثمارية خارجية عديدة، من خلال العوامل الاقتصادية التي نشأت بعد اكتشاف النفط في العالم العربي، وما ترتب على ذلك من تهافت الشركات والدول الأجنبية على الاستثمار في قطاع النفط، وما يرتبط به من الخدمات والصناعات الضرورية. فإذا نظرت إلى دول الخليج العربي وجدت أنها تحولت إلى مجتمعات متعددة اللغات، فيها العربية، والإنجليزية، والهندية، والفرنسية، والسريلانكية، وغيرها من لغات الوافدين للعمل في هذه الدول، ولعل أعجب ما تراه العين أن يتحدث إليك الهندي في (دبي) بغضب شديد لأنك لا تفهم لغته الهندية!

كما لم تستثمر البلدان العربية علاقاتها التجارية مع الدول الإسلامية المتقدمة كماليزيا، والباكستان، وإندونيسيا، وإيران لنشر العربية وترقيتها إلى مصاف اللغات العالمية،. ومهما يكن من أمر فإن الفرصة ما تزال قائمة لاستثمار مثل هذه الظروف. وهذه تدابير مقترحة تسهم في تدعيم منزلة العربية وترقيتها عالمياً من الوجهة الاقتصادية:

- اشتراط إتقان قدر مناسب من اللغة العربية للعمالة الوافدة إلى البلدان العربية.
- افتتاح مراكز ثقافية في السفارات العربية تقدم دورات تعليمية باللغة العربية للخبراء والمتخصصين الراغبين في العمل في الوطن العربي مدفوعة الأجر.

- اشتراط ترجمة كل ما يكتب على البضائع المستوردة إلى اللغة العربية،
وعدُّ هذا المطلب شرطاً للتعامل التجاري مع الشركات والدول المصدرة.
ولا أحسب أن دولة أو شركة ترفض هذا الطلب وتقرُّط باستثمارات
ضخمة مقابل مطلب صغير لا يكلف مبالغ ضئيلة. ^(١)

حلول مشكلات البطالة :

تتطلب مشاريع الاستثمار في اللغة جيشاً من العاملين والعاملات يفوق أرقام
العاطلين عن العمل في العالم العربي، والعاطلين من العرب المغتربين في الدول
الأجنبية. ومن خلال متابعة ما تقوم به مراكز تعليم اللغة الإنجليزية نرى بوضوح
أن دخل هذه المراكز من رسوم المستفيدين يقدر بملايين الدولارات، بالإضافة إلى
أن أعداد الموظفين الناطقين باللغة الإنجليزية المسخرين للعمل في هذه المراكز
يمثلون رقماً كبيراً جداً من مجموع الموظفين في القطاعات الخاصة الأخرى. ^(٢)

-
- (١) ولعلنا نقتدي هنا باليابان التي تقدم دورات مجانية باللغة اليابانية لكثير من الدول
العربية، تعزيزاً للروابط الاقتصادية، ورغبة في دخول الأسواق العربية والمنافسة فيها.
مستقبل اللغة العربية في ظل العولمة، د. وليد العناتي، جامعة البتراء، الأردن.
- (٢) وقد طرح الكاتب عبده خال أفكاراً لامتنصاص البطالة، وذكر على سبيل المثال خريجي
اللغة العربية، فقال: ((ولو أردنا أخذ عينة من هؤلاء الخريجين المقذوفين في قوائم
الانتظار لعدم توافر عمل يتناسب مع شهاداتهم العلمية كخريجي اللغة العربية ونتخذ من
هؤلاء نموذجاً لخلق وظائف خارج ما نفكر به.. نعلم جميعاً أن كثيراً من الدول الأوروبية
حين يتم طلب إقامة يشترط على المتقدم إجادة لغة تلك البلد من خلال التسجيل في
معاهد لتعليم اللغة ويقوم المتقدم لطلب الإقامة بإثبات أنه سجل في أحد معاهد تلك
البلاد.. هذا الإجراء المتخذ من قبل الدول الأخرى يمكن تطبيقه في بلادنا وتصوروا لو
تم اشتراط هذا الشرط لطالبي الإقامة (ممن لا يجيد العربية) ما المكاسب التي سوف
تجنس؟ أولها استقطاب خريجي اللغة العربية لتدريس المتقدمين لتعلم اللغة العربية ثم
فرص الاستثمار التي يمكن لها أن تنشأ من فتح معاهد تعليم اللغة ثم ما نجنه من تمرير
أنظمتنا وعاداتنا وتقاليدينا من خلال التعليم)).
- صحيفة عكاظ، العدد : (٤٨٠٥)، ١٧/١٠/١٤٣٥ هـ الموافق: ١٣/٠٨/٢٠١٤ م.

تعزيز الهوية والانتماء :

إذا افترضنا أن السياسة اللغوية العربية ستقدّم نفسها بقوة خلال المراحل المقبلة بحيث تتحول إلى كتلة من النشاطات اللغوية في مختلف أنحاء العالم فسوف نجد أننا أمام فرص كبيرة لاستعادة الثقة في لغتنا وهويتنا، وسوف تتغير كثير من أفكارنا السلبية عن لغتنا وحضارتنا بما يعزّز مكانتنا، ويعين على إعادة تموضعنا وسط شعوب العالم. فاللغة العربية -مع الأسف تعرضت إلى هزة قوية وحملات تشويه وتراخٍ عن الاهتمام بها أضّر كثيرًا بقيم الهوية الحضارية والشعور بالانتماء.

حروب اللغات :

هناك عدد من لغات العالم منها الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، وغيرها كانت منذ وقت مبكر على وعي كبير بمسألة اللغة وأهميتها في تحقيق أهداف وجودية ومصيرية. لذلك راهنت على حروب لغوية كان لا بد فيها من تحقيق انتصارات على الميدان لا تقل أهمية عن الانتصارات العسكرية. فالإسبانية على سبيل المثال غزت قارة أمريكا الجنوبية وتسببت في إلحاق أضرار بالغة بلغات السكان المحليين ولهجاتهم. واليوم لا صوت يعلو على صوت الإسبانية في قارة أمريكا الجنوبية، وإذا ما تساءلنا: ما مردود هذا الاكتساح على إسبانيا؟ وما مردوده على دول أمريكا اللاتينية؟ سنجد أنّ إسبانيا من ناحية عمّقت كافة أبعاد الهوية والقومية الإسبانية، ومن ناحية ثانية عمقت الوعي بأهمية مشروعاتها اللغوية التي تتدفق من خلالها أموال طائلة. وبالنسبة إلى السكان الأصليين لدول أمريكا اللاتينية فإنهم قد خسروا تماما الرهان على مشروعات اللغة بوصفها مشروعات لتغذية قيم الانتماء والمواطنة ناهيك عن خسارات مادية لا تخدم إلا لغة المستعمر.^(١)

(١) فلقد انعقد الإجماع بين معظم اللغويين والتربويين على أنّ اللغة والثقافة وجهان لعملة واحدة، وأنّ

تأثير الثقافة الإسلامية في نفوس الأجيال مرهون بحسن تعلم العربية من خلالها.

تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها: النظرية والتطبيق: ص ٢٦٩.

ويمكن لنا أن نبين أوجه حرب اللغات وميادينها من ثلاث زوايا، وهي:

=

الاستثمار لأسباب دينية :

هناك اختلاف في الأهداف التي تظهر من وراء مسألة الاستثمار في اللغة، فالاستثمار قد يكون للاستثمار وقد يكون لأهداف أخرى أهمها البعد الديني. بالنسبة إلى فرنسا كانت لها أهداف مختلفة من وراء الاستثمار في اللغة بحسب مناطق الاستعمار؛ فهدفها من التوسّع اللغوي في أفريقيا هدف ديني أساساً لنشر المسيحية و (التبشير). ولذلك فإن المنظمات الفرنكفونية تدعم برامج تعليم اللغة الفرنسية في قارة أفريقيا، ويساندها اللغة الإنجليزية التي تلتقي مع الفرنسية في الهدف ذاته. وقد كان للغة العربية دور مماثل من وراء التوغل في قارة أفريقيا بغرض نشر الإسلام وتعاليمه بين الأفارقة.^(١)

الاستثمار لأسباب اقتصادية :

حينما نجد نشاطاً لغوياً في الصين أو العالم العربي فغالب لا تقف وراء هذا النشاط أسباب دينية فقط وإنما نجد الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حاضرة أيضاً.

اتجه بعض الناطقين بغير العربية لدراسة اللغة العربية لأغراض تجارية. واللغة العربية لأغراض تجارية أصبح لها مقرر خاص في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، ولها مساقات محددة، وبرامج معينة، وألفت فيها مناهج وكتب.

= ١- الغزو اللغوي بالقوة الجبرية والاحتلالات العسكرية.

٢- الغزو اللغوي الناجم عن الثقل الحضاري والنفوذ الديني.

٣- الغزو اللغوي عبر الوسائل التكنولوجية.

حرب اللغات، عبد المنعم عبد العظيم، الحوار المتمدن، العدد: (٢٢٢٢) في: ٢٢/١٢/٢٠١٠م.
(١) وذلك لأن مادة الدعوة الإسلامية باللغة العربية التي تتطلب فهم الثقافة الإسلامية يعين الطالب على مناقشة المحتوى الثقافي مع المتعلمين وحسن تفسيره لهم، خاصة ونحن نعرف أن معظم الدارسين للعربية من غير الناطقين بها إنما أرادوا الولوج من بابها إلى دراسة وفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف خاصة، والثقافة الإسلامية عامة.
تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها: النظرية والتطبيق: ص ٢٦٩.

وهذا النوع من التعليم اللغوي تتميز به وتنفرد الدول ذات النشاط التجاري مع الدول العربية، وكذلك الدول العربية ذات العلاقات التجارية مع الدول الناطقة بغير العربية، فتعلم اللغة العربية لأغراض تجارية من الممكن جداً أن نعدّه مؤشراً اقتصادياً لحالة ما. ويشترك في هذا النوع من التعليم رجال الأعمال وسيدات الأعمال كذلك، والكادر الوظيفي في الشركات والمؤسسات والمصانع الحكومية والأهلية على حد سواء.^(١)

الاستثمار لأسباب أخرى :

قد تتاح للمستثمر في اللغة فرص للاستثمار بغرض الاستثمار ذاته؛ فهو استثمار للاستثمار بغض النظر عن الأبعاد الأخرى التي قد يصبّ فيها هذا الاستثمار. ولذا نجد عربياً مسلماً يستثمر في الإنجليزية أو مراكز لتعليم اللغة العربية أو الصينية بإدارة ألمانية أو إنجليزية. وهذه المشروعات في الغالب تكون حيادية تشبه إلى درجة كبيرة بعض مشروعات شركة (مكروسوفت) للبرمجيات التي تصدر صيغاً إلكترونية بلغات مختلفة بهدف الربح المادي ضاربة عرض الحائط بالأبعاد الأخرى الإيديولوجية أو السياسية.

وقد أثبتت المؤشرات الاقتصادية نجاح الاستثمار في مشروعات معاهد اللغة الإنجليزية في البلاد العربية؛ فلماذا لا يتحول هذا النجاح في تجارب أخرى تتجه نحو معاهد اللغة العربية في البلاد الأجنبية؟ وقد ذكر مستثمرون في قطاعات تعليمية بالسوق السعودي: ((إن معدلات الاستثمار بمعاهد اللغة الإنجليزية في المملكة ارتفعت بنسب عالية ونمو كبير)).^(٢)

(١) أحمد كسار، اللغة العربية لأغراض تجارية، مجلة الاستثمارية، العدد: (١٠)، ماليزيا،

٢٠١٢م، ص ١٧.

(٢) صحيفة "اليوم"، العدد: (١٤٨١١)، الخميس، الموافق ٢ يناير ٢٠١٤م.

دور التقنيات الحديثة في تعزيز الاستثمار :

تصبح كل القضايا المطروحة على جدول أعمال الاستثمار في اللغة متاحة بأسر السبل إذا ما كانت التقنيات الحديثة هي الوسيلة الفاعلة في هذا الاستثمار: فهناك التعلم عن بعد، واجتياز الامتحانات اللغوية، واستكمال إجراءات الاستخدام للدول، كلها تتم عبر وسائط تقنية وبكلفة أعلى. ويتعلق الأمر أيضاً بتوفير برامج دراسية، ومقررات، ومدرسين، تُهيأ لهم فرص التعلم عن بعد واجتياز العوائق التي تنتج من السفر المباشر والتنقل بين البلدان.

ولدينا خليجياً تجربة رائدة في هذا المجال، وهي تجربة معهد قطر لبحوث الحوسبة الذي قام بتعزيز مكانة اللغة العربية في عصر المعلومات عبر إجراء بحوث في تقنيات اللغة العربية؛ لأنّ الحرص على ازدهار اللغة العربية في العالم الرقمي هو من أولويات أعماله. ويسعى معهد قطر لبحوث الحوسبة ليصبح الرائد في تقنيات اللغة العربية في المنطقة والعالم، وذلك في مجالات البحث، واسترجاع المعلومات، والتحليل، ومعالجة اللغات المتعددة، والترجمة الآلية المتقدمة، كما يبذل جهداً لزيادة المحتوى العربي على الإنترنت وإغنائه.^(١)

الإعلام ومواقع التواصل :

تتوافر اللغة العربية على إمكانات إعلامية جبارة، وقنوات، وفضاءات تذيع باللغة العربية تجاوزت الألف قناة، بالإضافة إلى عدد الصحف التي تصدر باللغة العربية. ضُمّ إلى ذلك التخاطب باللغة العربية على المواقع الإلكترونية. وقد جاء في كتاب (السياسة اللغوية في البلاد العربية) أنّ عدد مستعملي العربية على المواقع الإلكترونية قد ارتفع من ألفي مستعمل عام ٢٠٠٠ إلى ستين ألف مستعمل عام ٢٠١٠. وكل هذه الأرقام تعد بمثابة أدوات تحفز على الاستثمار في اللغة العربية وتضغط على الحكومات لدعم مشروعات الاستثمار.^(٢)

(١) موقع المعهد : <http://qcri.fuegodigital.com/home-ar>

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

معوقات الاستثمار في اللغة العربية :

تعاني اللغة العربية من معوقات كبيرة وتحديات خطيرة معظمها تحديات موجهة ضد اللغة العربية من أبنائها أولاً، ثم من السياسات الدولية المتخذة ضدها. فمن بين هذه التحديات غياب تشجيع الحكومات على تعلم اللغة العربية، وفي الغالب يكون التشجيع بسرعة استيعاب خبراء اللغة ومدرسيها في سوق العمل لتشجيع الطلاب على الالتحاق بأقسام اللغة العربية في الجامعات، لكنه حصل العكس، فقد اشتد وزراء التعليم العالي العرب وضيقوا على الأقسام المستقبلية للمتقدمين لدراسة اللغة العربية، بل وفرضوا على الطلاب فرضاً لتعلم اللغة الإنجليزية، وأصدروا قراراً جماعياً بعدم استيعاب الطلاب في برامج الدراسات العليا إلا إذا حصلوا على درجة امتحان (التوفل) الإنجليزي.

ونجد الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة تعنى باستيعاب المتقدمين لشغل الوظيفة ممن يحسنون اللغة الإنجليزية، وتتعلم في المقابل أية فرص تشترط إتقان اللغة العربية.

من ناحية أخرى فرض العالم قيوداً على ممارسة أنشطة اللغة العربية بوصفها لغة دينية وليس لغة حضارة، واستعمل الإعلام لترويج كل أنواع الإحباط اللغوي.

وهناك مؤشرات كثيرة في وقتنا الراهن باتت تشير إلى ضعف نفوذ اللغة العربية وتراجعها أمام التفوق الكبير الذي فرضته اللغة الإنجليزية في الحوزة على المحتوى الإلكتروني لمصادر المعلومات بشقيها العام والأكاديمي. ضمن هذه المؤشرات تأتي هيمنة اللغة الإنجليزية واكتساحها القوي والسريع لصناعة المعلومات وتدفعها في محيط الكرة الأرضية العامل الأول والأهم في إعاقه تقدم اللغة العربية ومحافظة على دورها الراسخ بوصفها لغة علمية وأكاديمية. مثل هذا الأمر يدفع الباحثين والأكاديميين العرب إلى البحث والكتابة والنشر باللغة الإنجليزية الأمر الذي ساعد على توسيع الفجوة الرقمية اللغوية بين العالم العربي والغربي.^(١)

(١) علي بن سيف العوفي؛ أ. نبهان بن حارث الحراصي الفجوة الرقمية اللغوية: دراسة العوامل المؤدية إلى إخفاق الباحثين والأكاديميين العرب في تعزيز الأرصدة المعلوماتية الإلكترونية، مجلة دراسات المعلومات، العدد: (٨)، جمادى الأولى، ١٤٢١هـ الموافق مايو، ٢٠١٠م، ص ١.

خاتمة :

في ختام هذه الورقة أؤكد بكلّ مصداقية وشفافية أنّ الموضوع لا يخفى على مصادر القرار، لا من حيث أهمية الاستثمار فيه أو مردوده المادي، ولا من حيث الأضرار التي تلحق بهوية هذه الأمة.

إنّ التغاضي عمّا يحدث للغة العربية اليوم وغضّ الطرف عن كلّ ما يحاك ضدها، لا يمكن أن يفسّر إلا بدرجة حالة الضعف والتفكك التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية .

المراجع

١. البريدي، عبد الله، التخطيط اللغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي، جامعة القصيم، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ٢٠١٣م.
٢. سليمان، عطية، النمو اللغوي عند الطفل: دراسة تحليلية، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٥م.
٣. جيمس. السياسة اللغوية وتعلم اللغة، طولي فسن، ترجمة: محمد خطابي، مؤسسة الغني، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٤. حافظ إبراهيم الديوان: ٢٥٣/١
٥. عبد العظيم، عبد المنعم حرب اللغات، الحوار المتمدن، العدد: (٢٢٢٣) في: ٢٢/١٢/٢٠١٠م.
٦. علي بن سيف العوفي: أ. نبهان بن حارث الحراسي الفجوة الرقمية اللغوية: دراسة العوامل المؤدية إلى إخفاق الباحثين والأكاديميين العرب في تعزيز الأرصدّة المعلوماتية الإلكترونية، مجلة دراسات المعلومات، العدد: (٨)، جمادى الأولى، ١٤٣١هـ الموافق مايو، ٢٠١٠م، ص ١.
٧. العناتي، وليد، مستقبل اللغة العربية في ظل العولمة، جامعة البتراء، الأردن.
٨. كسار، أحمد، اللغة العربية لأغراض تجارية، مجلة الاستثمارية، العدد: (١٠)، ماليزيا، ٢٠١٢م، ص ١٧.

٩. الفاسي الفهري، عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
١٠. كولماس فلوريان: "اللغة والاقتصاد"، د. وليد العناتي، جامعة البتراء، الأردن.
١١. مذكور علي أحمد، و هريدي، إيمان: تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها: النظرية والتطبيق. دار الفكر العربي: ص ٢٦٩.
١٢. صحيفة "اليوم"، العدد: (١٤٨١١)، الخميس، الموافق ٢ يناير ٢٠١٤م.
١٣. البيان الختامي والتوصيات لندوة تطوير برامج إعداد معلمي اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، السودان، ٢٠٠٠م.
١٤. صحيفة عكاظ، العدد : (٤٨٠٥)، ١٧/١٠/١٤٣٥هـ الموافق: ٢٠١٤/٠٨/١٣م.

الاستثمار في اللغة العربية من خلال تعليم العربية للناطقين بغيرها في دول الخليج العربي

د. عبد الحميد سيف أحمد الحسامي (*)

(*) أستاذ الأدب والنقد المشارك بجامعة إب والملك خالد

مقدمة :

تمتلك اللغة العربية خصوصيتها من كونها لغة كتاب دين خاتم للبشرية؛ ولذلك لم تكن لغة قوم بعينهم بل هي لغة عالمية تستمد عالميتها من عالمية الرسالة التي تحملها والكتاب الذي نزل بها (بلسان عربي مبين) ولذلك غدت اللغة العربية لغة كل مسلم يقرأ في صلواته، وأذكاره، هذه اللغة، منذ أن ينطق بالشهادتين. ويصبح الاهتمام بها ليس ضرورة قومية بل واجب ديني تحتمه رسالة الأمة في الحفاظ على دينها والدعوة إليه.

فاللغة العربية هي أهم مقومات الثقافة العربية والإسلامية، وهي أكثر اللغات الإنسانية ارتباطاً بعقيدة الأمة وهويتها وشخصيتها، لذلك صمدت أكثر من سبعة عشر قرناً سجلاً أميناً لحضارة أمتها وازدهارها، وشاهداً على إبداع أبنائها، وهم يقودون ركب الحضارة التي سادت الأرض حوالي عشرة قرون، واليوم تنقل اللغة العربية إلى العالم العقيدة الإسلامية ممثلة في كتاب الله القرآن الكريم، وسنة رسول الله ﷺ - الأحاديث النبوية. (١)

كما أسهمت العربية بنتاج من تراث جمالي تجاوز حدود موطنها، وكان شريكاً أساسياً في التراث العالمي إن لم يكن متفوقاً في بعض لحظاته التاريخية، وهذا يشكل رصيذاً إضافياً للغة العربية .

وإذا تأملنا العمق الاستراتيجي للغة العربية نجد أنها تستمد عالميتها أيضاً من التراكم الحضاري والفكري الذين راكمتها هذه اللغة، فالعالم كان يقرأ

(١) علي أحمد مدكور، د. إيمان أحمد هريدي، تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ١٢-١٤.

المعرفة من مصادر محدودة منها: المصادر اليونانية، ثم الهندية، والصينية، ثم العربية، بل إننا نجزم بأن التراكم المعرفي الذي نقل باللغة العربية صار خلال القرون الماضية وإلى عهد قريب الأغزر إنتاجاً والأعمق فكراً ومنفعة للناس، وما يزال الحرف العربي حاضراً في لغات كثيرة من لغات المسلمين، وبشكل حضوره شاهداً على سلطة الهوية اللغوية العربية التي امتدت إلى لغات تلك الأمم في مرحلة الفتح الإسلامي وانتشار الإسلام فيها.

إن اللغة العربية تستمد أهميتها من كونها : مرتبطة بالقرآن الكريم، وكونها المفتاح إلى الثقافة العربية والإسلامية، كما أنها من أقوى الروابط والصلاة بين المسلمين فهي من أسس وحدتهم.^(١)

إن اللغة العربية هي من أكبر لغات المجموعة السامية من حيث المتحدثين، وإحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم، ويستخدمها حوالي ثلاثمائة مليون وحتى خمسمائة مليون نسمة في ٢٢ دولة عربية، وهي لغة القرآن الكريم ولغة مصدري التشريع الأساسيين.. إضافة إلى كونها إحدى اللغات الرسمية الست لمنظمة الأمم المتحدة وعدد من الهيئات العالمية..^(٢)

"وقد تتعدد دوافع المقبلين على تعلّم العربية من أبناء الغرب غير الناطقين بها، وقد لا يكون من بين هذه الدوافع تراث اللغة، وحضارتها وثقافتها الإسلامية، أما أبناء العرب والمسلمين في المهجر فالدافع الرئيس عندهم هو دافع تراثي ديني حضاري، إلى جانب الدافع التواصل، حيث تحاول الجاليات الإسلامية والعربية

(١) موقع جامعة أم القرى : <https://uqu.edu.sa/maszhahrani/ar/25093>

(٢) يون أون كيونغ محاضرة في قسم اللغة العربية بجامعة هانوك للدراسات الأجنبية، مجلة الاستاذ العدد (٢٠١) لسنة ١٤٢٣ هجرية - ٢٠١٢ ميلادية.... أفضل منهج لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بهامن وجهات نظر علم اللغة الاجتماعي - .

في بلاد المهجر الحفاظ على لغة أطفالهم الأم عن طريق محاولة استخدامها كثيراً في المسجد، وفي المنزل وفي الرحلات وفي مواقف الحياة العربية والإسلامية حيث لا حاجة للغة الأجنبية^(١).

وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأنها دول مستقطبة للعمالة الأجنبية بما تتطلبه طبيعة التحولات التي طرأت على مجتمعاتها بفعل الطفرة الاقتصادية، وظهور النفط الذي جلب معه علاقات جديدة في المجتمع، وفرض شروطاً جديدة من شأنها أن تجعل كثيراً من أبناء الجاليات العالمية يلتحقون بالعمل في مجتمعات الخليج في مختلف مجالات الحياة.

وهذا يفتح نافذة اقتصادية في مسألة تعليم اللغة العربية إذ كيف يمكن أن يصبح تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بوابة للاستثمار الاقتصادي فضلاً عن كونه استثماراً فكرياً، وثقافياً؟

هذه الورقة تسهم في وضع عدد من المقترحات التي من شأنها أن تجيب عن هذا التساؤل، استشرافاً لواقع لغوي أفضل، يحقق غاياته التعليمية والاقتصادية في آن.

(١) محمود كامل الناقة، وأ.د. فتحي علي يونس، المنهج التوجيهي لتعليم أبناء الجاليات الإسلامية التربية الإسلامية واللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو. ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٤.

أهمية تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها :

" يندرج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في إطار تعليم اللغات الأجنبية عموماً، إلا أنه يتميز بخصيصتين: الأولى أنه تعليم موجه للكبار عادة، والثانية أنه تعليم مُوجه لغايات محددة. ومعنى ذلك أن وضع المتعلم وحاجاته في هذا النوع من التعليم يختلف عن وضع المتعلم وحاجاته في تعليم اللغة الأجنبية العام." ^(١)

إن تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها يحقق عدداً من الأهداف والغايات : وهي برأي د. عز الدين بوشيخي أربع غايات : دينية، ومهنية، وعلمية، وثقافية ^(٢)، ويمكننا أن نفصل في تلك الغايات، ونضيف إليها كما يأتي :

- هدف ثقافي :

يتمثل في نشر الثقافة العربية الإسلامية: إن اللغة ليست مجموعة كلمات أو جمل بل إن كل جملة منها قطعة من فكر الأمة، ونبض من نبضات ثقافتها، ولذلك فاللغة ليست جسداً بريئاً إنها كائن يحمل هوية الأمة وثقافتها، وتضاريس روحها، فالمفردة ولدت وترعرعت في سياقات ثقافية مختلفة تلبستها عبر مسيرتها التاريخية؛ ولذلك فإن تعليمها للناطقين بغيرها إسهام في نشر ثقافة العرب والمسلمين. ويمكن إدراج النتاج الإنساني والتراثي للغة العربية ضمن المسوغات الحضارية التي حققت هذا الهدف. فالتراث العربي تراث إنساني ولأنه إنساني فهو عالمي ولغته العربية هي وعاء هذا التراث العالمي.

- هدف ديني :

يلتحق كثير من أبناء الجاليات الأخرى بالإسلام أثناء إقامتهم في دول الخليج بفعل احتكاكهم بالمجتمع، أو بفعل تأثيرات موجهة عبر مؤسسات مثل : مكتب دعوة

(١) عز الدين بوشيخي، تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من منظور وظيفي، موقع جامعة

أم القرى، <http://uqu.edu.sa>

(٢) نفسه.

الجاليات، وكثير منهم ليس لديه من اللغة سوى مفردات قليلة تسعفه في التعامل اليومي، ولا شك في أن تعليمهم اللغة سوف يرافقه تعليمهم قيم الإسلام، وسوف يتمكنون تلقائياً فهم تعاليم الإسلام بمجرد استيعابهم للغة. ونقول إن تعلم العربية وتعليمها لأسباب دينية خالصة كان وراء المدّ اللغوي العربي في القرون الماضية، فكان سابقاً على أسباب تعلمها لأسباب اقتصادية .

- هدف وقائي :

من خلال إقامتي في المملكة العربية السعودية لسبع سنوات لاحظت ملحوظة هامة، وهي أن الأجانب المقيمين في المملكة - وهذا ينطلي على المقيمين في سواها من دول الخليج- تمكنوا من جر المجتمع المحلي إلى لغتهم الخاصة، لغة الأجانب المحطمة في تراكيبها، الفقيرة في مفرداتها، فتمكنوا من نشر مفردات تلك اللغة التي يستعملونها بكيفياتها التي تواطأوا عليها في تعاملاتهم، وتذكرت الفرق الهائل بين حال العرب قديماً، وحالهم حديثاً؛ كانوا قديماً يستوعبون الأمم الأجنبية (الأعجمية) ويمزجونهم في المجتمع، وتتم السيطرة عليهم ثقافياً ولغوياً، فيتكلمون بالعربية، ويكتبون بها بل فوق ذلك يؤلفون في علومها الدينية واللغوية والأدبية، كما فعل سيبويه في الكتاب، أو الزمخشري في التفسير، أو البخاري في الحديث.... أما مجتمعاتنا اليوم فإنها تتنازل عن لغتها، ويفرض علينا العمالة القادمة من البنجال أو الهند أو الباكستان ... لغتهم فيتكلمها الكبار والصغار، وهذا يعني أن غير الناطقين بالعربية يفرضون لغتهم في المجتمعات العربية التي كانت يوماً مهداً للنقاء اللغوي، يحتكم إليها علماء اللغة إن اقتضى الأمر، وهذا يجعلنا أمام مسؤولية حضارية عميقة تقتضي بذل جهود كبيرة وفق رؤية استراتيجية تعي الأبعاد الحضارية والدينية واللغوية لهذه الظاهرة.

ومن الغريب -فعلا في هذه النقطة أن اللغة القوية والمكان القوي يفرضان شروطهما على الوافد، فيسعى الوافد جاهداً إلى تعلم لغة البيئة التي يعيش فيها مستشعرا عوامل الضعف التي لا تسمح له بفرض شروطه اللغوية، إلا أننا في بيئاتنا العربية نستسلم للغة الوافد ولهجته أحياناً، وما هذا الاستسلام إلا دليل على الانهزام الداخلي، والشعور بالضعف وعقدة الأجنبي التي تجعلنا مجرد محاكين لأضعف اللغات فضلاً عن أهمها. ولذلك لا حاجة للوافدين أن يتعلموا لغة المهزوم نفسياً ووجدانياً. إن العربية بحاجة العربية الى قانون حماية يحفظ لها قيمتها وكرامتها، ولا يتركها وحيدة تتعرض كل يوم للقتل البطيء في بلدانها.

- هدف تواصلي :

من المسلم به أن تخاطب المرء مع من يفهم لغته يختلف مع من لا يفهم إلا عددًا من مفرداتها، أو لا يفهم البتة؛ فالتخاطب مع من لا يعي لغتك فيه قدر من العناء، ولا سيما إذا كان غير المتكلم بالعربية يقف في موقع خدمي يقتضي تواصل دائم، كأن يكون في بائعاً في محل، أو عاملاً في مؤسسة، ربما تطلب منه شيئاً فيأتيك بسواه، وربما تأمره بشيء فينفذ عكسه؛ ذلك يحتم علينا أن نتقطن لضرورة تعليم اللغة لنوفر على أنفسنا الوقت والجهد. وقد ذكر بعض أصحاب المحلات الكبرى أنهم يفضلون العامل المتكلم للعربية - وإن كان بأجر أعلى على العامل الذي لا يحسن شيئاً من العربية وبين أنهم يخسرون مادياً من جراء انصراف المستهلكين عن المحلات التي لا يجدون فيها متكلماً للعربية .

- هدف اقتصادي :

يمكن أن نسهم في رفد الاقتصاد المحلي لدول الخليج من خلال برامج ومؤسسات تعنى باللغة العربية وتعليمها لكل من يقيم أو ينوي الإقامة فيها، ونكون بذلك قد حققنا هدفنا السالفة، إلى جانب الهدف الاقتصادي، الذي يدر أموالاً على خزينة الدولة، ويسهم في تنمية البلد.

أولاً الاستثمار في دول الناطقين بغيرها :

بإمكاننا أن نقوم باستثمار تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من خلال القيام بوضع برامج تنهض بها مؤسسات في الدول التي يتم استقدام العمالة منها : مثل: إندونيسيا، بنجلادش، الهند، ماليزيا، الحبشة، عبر عدة وسائل منها المعاهد المتخصصة التي تقدم عدداً من البرامج، نقترح منها:

١. برنامج (تعلم لتعيش) وهذا البرنامج يصمم من خلال فرق متخصصة تستهدف تقديم مادة علمية لغوية تستوعب المفردات والتراكيب الضرورية لممارسة الحياة في المجتمعات الخليجية، يحاول هذا البرنامج تقديم معجم ونصوص مختصرة، تسهل على المقيمين تعلم أساسيات المعجم الخليجي اليومي الخاص، وفق رؤية تسهل عليهم، النطق والتحدث. هذا البرنامج تقوم بتنفيذه معاهد تابعة لسفارات مجلس التعاون الخليجي، وكونه برنامجاً موحداً نظراً لوحدة العادات والتقاليد واللغة في مجتمعات مجلس التعاون. هذا البرنامج يكون تعليمه إلزامياً لكل من يريد الالتحاق بالعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، ويرتبط منح التأشيرة باجتياز الاختبار فيه.

٢. (برنامج مهنتي) هذا البرنامج مهني ذو طابع تخصصي، يقدم البرنامج بالصوت والصورة مفردات وتراكيب خاصة بالتعامل في إطار كل مهنة على حدة، هذا البرنامج يسهل التعامل مع العاملين من قبل أرباب العمل، ويختصر المسافة لديهم ويجعل التخاطب ميسوراً.

٣. برنامج (مربيتي) هذا البرنامج يستهدف المربيات العاملات في البيوت، وهو برنامج مهني لكن أفردناه لخطورته، فهؤلاء المربيات هن من يقمن بتلقين الأطفال قيم الحياة، والارتباط بهم منذ الصغر، بمعنى أن هؤلاء يقمن بدور الأمهات، فعلى قدر وعيهن يكون جهدهن في التربية، وطبيعة

تنشئة الأجيال.

ثانياً : الاستثمار في دول الخليج :

يمكننا أن نقوم باستثمار اللغة العربية للناطقين بغيرها في دول الخليج عبر عدد من الوسائل:

١- وضع السياسات اللغوية :

لو أن دول مجلس التعاون الخليجي تنتهج نهج أمريكا وكندا ودول أوروبا بل والهند واليابان في مسألة اشتراط لغة الوافدين. ماذا سيحدث؟

هذه الدول لها سياسة لغوية واضحة وقوية؛ فهناك مئات الآلاف الذين يطرقون أبواب سفارات هذه الدول وملحقياتها الثقافية، لكنها لا تفتح إلا لمن يقدم وثيقة تؤيد امتلاكه للغتها. وهذا معناه أن هناك مراكز لغوية مفتوحة ببرامج موسعة كلها تجني الملايين من الأموال مقابل تعليم اللغة، وفي النهاية فإن العامل مضطر لقبول كل شروط التعلم من أجل الحصول على مقعد للدراسة أو فرصة للعمل.

إن وضع دول الخليج أفضل بكثير من وضع الدول التي ذكرناها من ناحية حاجة الناس للوصول إليها للبحث عن مقعد دراسي أو فرصة عمل. فيمكن لدول مجلس التعاون بقرار واحد أن تفتح باباً للمال لا يسد أبداً، ليس هذا فحسب بل وأبواباً لحل مشكلة البطالة، إلى جانب الأهداف الأسمى وهي مساعدة الوافدين إليها من دول شرق آسيا وأفريقيا وغيرها على فهم دين الإسلام من خلال فهم لغته ودراساتها.

ولا شك بأن المستثمرين في دول الخليج سيجدونها فرصة، وهم ينتظرون إشارة من حكوماتهم للتسابق على افتتاح آلاف المراكز لتعليم وتأهيل الوافدين والمقيمين على حد سواء. فما دامت اللغة شرطاً لقبول الوافد، فإننا سنكون أمام أفكار ومشاريع عملاقة. ولنسنا بحاجة للبداية من الصفر فالعالم الذي نستشهد به دائماً مليء بالخطط الجاهزة إذا كان الأمر يتعلق بشيء غير القرار والإرادة.

٢- تطوير مراكز تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها :

في الحقيقة لا نستكي من قلة هذه المراكز فهناك مراكز كثيرة وتقريباً هي موجودة في كل الدول العربية إلا ما هو نوعي منها أو ذو جدوى حقيقية قليل أو نادر. ونحن اليوم بحاجة إلى مراكز في الداخل لتأهيل الموجودين ممن وصلوا ولغتهم العربية ضعيفة أو منعدمة. ونحتاج إلى مراكز في الخارج لتعليم المتقدمين قبل وصولهم إلى العالم العربي. نحتاج إلى مراكز في عواصم الدول والمدن الكبرى في الهند والصين وبنجلادش والنيبال والفلبين وسريلانكا وفي دول أفريقيا وغيرها.

٣- استنصار المدرّسين والمدرّبين :

إن مشروعاً من هذا النوع يحتاج في البداية فقط إلى جيش من العاملين والمدرّبين لتشغيل المراكز التي ستفتتح سواء بتمويل عربي أو بتمويل المتفعين منه من أبناء المستقدمين إلى دول الخليج. ويظهر من خلال هذه المشاريع بوضوح العجز في توفير الكفاءات المشغلة لهذه المشاريع. هذا إلى جانب الحاجة التي ستظهر في توفير خبراء لتأليف المقررات والبرامج الإلكترونية المصاحبة لها وسيلزم عن كل ذلك وجود مؤسسات خاصة لتوفير كل ذلك.

لقد لوحظ وجود عجز في مدرسي اللغة العربية في بريطانيا على سبيل المثال فما بالنّا إذا صدر قرار من مجلس التعاون أو من جامعة الدول العربية بافتتاح مراكز عديدة في أماكن مختلفة؟ وكنت في مناسبة قديمة قد التقيت بأحد ممثلي الملحقة الثقافية الجيبوتية وتذاكرنا أهمية الحاجة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية ومراكز يفيد منها الأفارقة وبالأخص المجاورون للدول العربية المرتبطون معنا بعلاقات إقليمية وثقافية وإيديولوجية.

٤ - استهداف المربيّات في المنازل :

في هذا الموضوع يمكن ملاحظة أن أبناء أسر كثيرة يتعرضون لتشويش لغوي خطير، فالمربيّات لا تحسن لغة بعينها؛ فهي تتكلم العربية المكسرة جداً وينشأ الطفل في هذه الظروف وهو غير قادر تماماً على التعبير عن أفكاره، ولا الإفصاح عما يدور بداخله. فأمه أقرب الناس إليه لا تفهمه ولا أبوه، وفي بعض الأحيان ترافق كل ذلك تأتأة وبأبأة وأنواع من العيوب الكلامية. إنها مغامرة خطيرة جداً أن تستقدم المربية من النيبال أو بنجلادش وغيرها من منزلها إلى منزل الأسرة دون المرور بأي محطات تأهيلية على الأقل من ناحية نفسية واجتماعية.

إن وضع الأسرة العربية والخليجية على الخصوص وضع خطير جداً، فهو معرض إلى ضياع اللغة والثقافة العربية الأولية. فما وجه العلاقة بين ما يحصل لنا اليوم وما كان يفعله العرب بأبنائهم حين يرغبون في تأديبهم؟ فلقد كانوا حريصين على تأديبهم على يد خبير باللغة وأديب يسمى (المؤدب) فيأتي الطفل آية في التفكير والمعرفة، بعلوم الدين واللغة والشعر.. وغيرها.

٥ - الاستثمار عبر المختبرات الصوتية :

”من المفيد جداً إعداد مخبر صوتي يُشرف عليه أستاذ الصوتيات، ويُستفاد من طرق الآخرين في وضع لوحات تحدّد مخرج الحرف والصور التي تعتريه، وحبذا إيجاد رموز كتابية تحدّد كيفية النطق، كتحديد نطق الترقيق والتفخيم.... إلخ. وفي هذا المخبر تتمّ أمور مهمة في مجال تعليم العربية لغير الناطقين بها حيث إننا نستطيع فيه نقل الجانب النظري إلى جانب عمليّ، فتحديد الوحدات الصوتية في اللغة العربية مهم جداً بالنسبة لتعلمها من غير أهلها فالمثال المعروف في هذا المجال هو التفريق بين سار و صار وبين طين وتين فيدرّب الناطقون بغير العربية على كيفية نطق هذا الصوت في المخبر الصوتي؛ حتى تتأقلم أجهزة نطقهم مع

هذه الظواهر الصوتية، فعلم الصوت الفنولوجي يخدمنا كثيراً في تعليم الطالب الفوارق بين الصوتين حيث إننا نركّز على اختلاف المعنى ونستعين به في إعانة الطالب على نطق الحرف؛ إذ إنَّ جملته العصبية ستوجه عامود الهواء إلى حواجز تتفق مع معنى الكلمة المراد نطقها، فعندما يدرك الطالب في ذهنه أنه إذا وضع دالّ محلّ الضاد في ضلّ فتخرج منه دَلّ فهذا يخرج الكلمة عن المعنى المستعملة فيه، وهذا سيجعله يحرص على تغيير وضع لسانه لنطق الضاد بشكل صحيح يفيد المعنى الذي يريده وهو الضلال وليس الدل على مكان ما. ^(١)

٦- أندية الأداء اللغوي :

يمكننا استثمار اللغة العربية في تعليم الناطقين بغيرها من خلال أندية لغوية متخصصة يتم اشتراك الأعضاء فيها، ومعايشة أفراد لهم قدرة لغوية متميزة يتم إعدادهم وفقاً لبرامج دقيقة هؤلاء يمارسون اللغة ويتحدثون بها مع المشتركين من الناطقين بغير العربية، فيكتسبون العربية الفصيحة في الأداء اللغوي ويتم معالجة عيوبهم الكلامية، وقصورهم في الأداء من خلال هذه الأندية التي تقوم مقام العائلة الإنجليزية أو الأمريكية التي يعيش معها الوافد في مجتمعاتها بغرض اكتساب اللغة، وإذا كانت مجتمعاتها لا تسمح بتلك الصورة من معايشة الفرد للعائلة العربية، فيمكن الإفادة من أندية الأداء اللغوي لتحقيق الغرض.

٧- إحياء مسؤولية شركات الاستثمار :

لتأهيل المتقدمين في بلدانهم قبل وصولهم، وكذا إعداد مراكز أخرى لتأهيل من هم موجودون حالياً في دول الخليج.

(١) محمد خالد الفجر، توظيف اللسانيات التطبيقية في تعليم العربية للناطقين بغيرها، ،
<http://www.alukah.net>

لنا أن نتساءل عن الفرص التي ضاعت منا من جراء التساهل بأمر اللغة العربية وإهمالها إلى هذا المستوى إذا اطلعنا فقط على ما تحقّقه اللغة الإنجليزية أو الفرنسية من قفزات معلنة وغير معلنة تفوق إلى حد كبير عوائد صناعاتها المحلية. فالوافد والمهاجر في الحقيقة هورين لغة البلد القادم إليه وهو لا يملك إلا أن ينافس من أجل الحصول على فرص الاستقدام والهجرة.

ومن المعقول ونحن في هذه الوضعية أن نتحدث عن دور شركات الاستقدام في تحمل مسؤولياتها في الانضمام إلى مؤسسات لغوية وتربوية؛ لتوفير التدابير اللازمة لتأهيل المربيّات والسائقين وعمال المنازل قبل وصولهم. ويلزم عن هذا الأمر تشجيع الدولة والحكومات مستثمريها على التعجيل بإنشاء مراكز

وأذكر في هذا السياق لمجرد الاستشهاد بمسألة أن المهاجر رهين لغة البلد المهاجر إليه أن المغاربة يقدم أوراقه إلى أكثر من دولة أوروبية بلغات مختلفة ويضطر في كل ظرف أن يتعلم اللغة الهولندية والألمانية أو الإسبانية أو غيرها حتى يحظى بواحدة من هذه الفرص. فكم في دول المغرب العربي وحدها من مطبوعات اللغات الأوروبية ومنشوراتها اللغوية؟!

٨- تفعيل دور المؤسسات الدينية :

نرى كثيرا من أخوتنا الآسيويين في المساجد يتعبدون الله بلغاتهم، ولا يحسنون نطق جملة عربية بل كثيرا ما نراهم أثناء خطبة الجمعة منصرفين عن الخطبة؛ لعدم فهمهم ما يقوله خطيب الجمعة، ناهيك عن فهم مواضع أخرى. فما هو المطلوب من الخطيب؟ هل نطلب من الخطباء أن يحدثوهم بلغتهم الهجين ويعربيتهم المهشمة؟!

إنه لأمر جد غريب.

ومن هذا الباب تتفتح منافذ جديدة لنفع المسلمين والانتفاع من خدمتهم وتسهيل أمور دينهم فيطرح الأمر للاستثمار في هذا الباب من جهة جمعيات الإرشاد ومؤسسات توعية الجاليات ووزارة الأوقاف وغيرها.

على الجهات المختصة تحمل مسؤوليتها الدينية والحضارية في إعداد دورات متخصصة لتأهيل العمالة والوفدين من غير العرب لسماع كلام الله والمواظب الدينية والخط باللغة العربية فنحن لا شك محاسبون في ذلك لأننا نملك الإمكانيات ولا نسخرها في خدمة الجاليات العاملة في بلدان الخليج ، أو في خدمة الداخلين في دين الله أفواجاً في بلدانهم.

٩- وهناك فرص كبيرة من خلال السفارات والملحقيات الثقافية لتقديم مقترحاتها بالتنسيق مع حكومات الدول الآسيوية والأفريقية لتصميم برامج التعلم والتعليم في وقت مناسب وفي ظروف ملائمة. والأمر من وجهة نظر هذه الورقة متجاوز لمشكلة تخص العمالة الوافدة فحسب بل تتعداه إلى مستوى الإضرار باللغة العربية والإضرار بأدائنا اللغوي وبأداء أبنائنا وأسرنا العربية.

١٠- توظيف طاقات المجيدين للغة العربية من أبناء اللغات الأخرى؛

ومن نافذة أخرى نستطيع أن نستدعي منهم من يجيد العربية ولغته بشكل ممتاز؛ لتطوير مشاريع التأليف والمقارنة، بين اللغتين العربية ولغة الوافد، وكذلك الترجمة؛ فتحقق هذه المشاريع حضوراً قوياً للغة العربية من خلال لغات أخرى وتعطى فرصة لدور الطباعة والنشر والتوزيع للتنافس على توفير هذه المؤلفات النادرة قليلاً ما نعثر على برامج وكتب تقيد الدارس البنجالي أو النيبالي أو غيرهما بلغاتهم مقارنة مع اللغة العربية أو باللغة العربية مقارنة بلغتهم. والمردود

الأول من وراء هذا النوع من الاستثمار يعود على اللغة العربية نفعا واثراً ومادة لغوية ونشراً لثقافة العرب وحضارتهم ودينهم.

١١ - إنشاء قنوات فضائية لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها :

فالأهمية التي تحتلها القنوات الفضائية في اللحظة المعاصرة ليست أهمية يسيرة فبالإمكان الوصول عبر البرامج إلى شريحة كبيرة من الناطقين بغير العربية، وبالإمكان توفير برامج استثمارية عبر القنوات الفضائية لخدمة اللغة العربية باستهداف الشريحة المعنية .

١٢ - إنشاء إذاعة مسموعة :

حتى تكون رديفاً للوسائل السابقة وتعاضد رسالة القناة الفضائية بما تتميز به الإذاعة من قدرة على الوصول للشريحة المستهدفة بطريقة أكثر يسراً، وبظروف مختلفة .

الخاتمة :

مما سبق يمكن أن نستنتج ما يأتي :

- أن الاستثمار في دول الخليج العربي في مجال تعليم اللغة للناطقين بغيرها أمر تحتمه الضرورات الحضارية والدواعي الواقعية.
- أن استثمار اللغة العربية للناطقين بغيرها يحقق أهدافاً: ثقافية، ودينية، ووقائية، وتواصلية، واقتصادية.
- أن سوق العمل في دول الخليج العربي، بوصفها دولاً مستقطبة للعمالة يسهم في عملية الاستثمار في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بشكل أكثر جدوى.
- أن استثمار اللغة العربية للناطقين بغيرها يمكن أن يتم عبر برامج متعددة تتم إدارتها في بلدان القادمين للعمل في المملكة قبل مجيئهم لتأهيلهم وظيفياً ومهنياً بما يتلاءم مع وضعهم الجديد الذي سيكونون عليه بعد استقدامهم.
- أن استثمار اللغة العربية للناطقين بغيرها يمتد ليشمل مرحلة ما بعد استقدام العمالة في بلدان الخليج العربي عبر برامج تمكن من الارتقاء بهم لغوياً بما يحقق الأهداف المرجوة.

المراجع

١. عز الدين بوشیخی، تعلیم اللغة العربية للناطقین بغيرها من منظور وظيفي، موقع جامعة أم القرى، <http://uqu.edu.sa>
٢. علي أحمد مدکور، د. إيمان أحمد هريدي، تعلیم اللغة العربية لغير الناطقين بها: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣. محمد خالد الفجر، توظيف اللسانيات التطبيقية في تعلیم العربية للناطقين بغيرها، <http://www.alukah.net>.
٤. محمود كامل الناقفة، وأ.د. فتحي علي يونس، المنهج التوجيهي لتعليم أبناء الجاليات الإسلامية التريبة الإسلامية واللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو. ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٥. موقع جامعة أم القرى، <https://uqu.edu.sa/maszahrani/ar/25093>.
٦. يون أون كيونغ محاضرة في قسم اللغة العربية بجامعة هانكوك للدراسات الأجنبية، مجلة الاستاذ العدد (٢٠١) لسنة ١٤٢٣ هجرية - ٢٠١٢ ميلادية.... أفضل منهج لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بهامن وجهات نظر علم اللغة الاجتماعي - .

الاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة

د. آمنة بلعلي^(*)

(*) مخبر تحليل الخطاب، كلية الآداب واللغات : جامعة مولود معمري تيزي وزو - الجزائر

مقدمة :

اللغة والترجمة والاستثمار؛ أية علاقة تربط أحدها بالآخر، وبأي منطق نجعل أحدها في خدمة الآخر، لنصل إلى المعادلة الصحيحة التي تقبل كل الحلول، ما دام كل طرف من هذا الثالوث الاصطلاحي، لا يزال يثير نقاشاً وجدلاً متواصلاً، تُعقد من أجله المنتقيات، وتُتخذ حوله القرارات، وهو إشكال متأّت بالدرجة الأولى من طبيعة المجتمع الذي تطرح فيه، والوضعية الإستمولوجية التي ترتبط -أساساً بالمكانة التي يحتلّها كل طرف من هذا الثالوث في العالم العربي.

ونحن في هذا المقام، لا نسعى إلى رسم صورة، قوامها اختراق حقيقة هذه الوضعية، وربط علاقة تفض على مقوّمات النتائج الضحلة للاستثمار في اللغة من خلال الترجمة؛ بغية إيقاع القارئ في وهم العلاقة الصحيحة بين أطراف هذا الثالوث، بقدر ما نغيّي تقديم توصيف لواقع هذه العلاقة، من حيث المعوّقات، والمدخل، والأولويات، وآليات الاستثمار، ونحاول -استناداً إلى ما تمليه علينا المعطيات أن نستشرف واقعاً آخر نوّكد فيه دور الترجمة الاقتصادي، وكيف يمكن أن تكون أداة من أدوات الاستثمار في اللغة، وكيف يمكن للغة العربية أن تنافس لغات العالم عندما تقع على تخوم إستراتيجيتين، هما: الترجمة والاستثمار، تكون الأولى، بمثابة المحفّز، ويكون الثاني هو الهدف، فتكتسب من خلالهما وبهما هذه اللغة الطاقات والآليات التي تجعل منها لغة عصرية .

مبدئياً، تطرح العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة الترجمة في سياق اهتمام قديم/ جديد، يهتم فيه بالكيفية التي يتم بها استغلال الترجمة وتوظيفها لخدمة مشروعات اللغة العربية، ومن ثم، توظيف اللغة العربية بوصفها نوعاً من الإستراتيجية المبرمجة، واستثمارها لمعرفة أهداف الآخر الذي نترجم عنه، والتعريف بثقافتنا التي تنتقل إلى لغته عبر ترجمة كتب عربية، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة البشرية والاقتصادية والتحكّم في تكنولوجيات علوم الاتصال واستغلال الوسائط لتحقيق مجتمع المعرفة والرفاه.

والاستثمار يسمح بإمكانية الاندماج الإيجابي في العولمة التي تفرض علينا أن نكون فاعلين وليس منفعلين، مادام أنها "تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق؛ أي أنها تقوم على زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"^(١).

وعلى الرغم من ازدياد الوعي بأهمية الترجمة؛ حيث أنشأت مراكز بحوث ومعاهد لمختلف أنواع الترجمة، كما تبنت مراكز أخرى مشروعات تشجيع المترجمين ونشر الكتب المترجمة وتمويلها، إلا أن نسبة ما يصدر سنوياً عند العرب من الكتب المترجمة لا يزال ضئيلاً. ومن هنا، فالعلاقة بين هذا الثلاث، لن تكون مثمرة؛ لأن تعثر أي مشروع يخص طرفاً سيؤثر على عملية الاستثمار الذي يتيح كل العمليات المرتبطة بالبيع والشراء واستغلال المنتج والأفكار بطريقة أوسع.

وقد يبدو من الصعب تحقيق هذه المعادلة بين الترجمة واللغة والاستثمار؛ لأن العالم العربي لا يملك الخصائص التي تجعله يحققها، فهو اجتماعياً يعيش نمواً ديمغرافياً كبيراً، مع قلة الإمكانيات الطبية، وضعف المستوى المعيشي، وأممية مرتفعة، وهجرة مكثفة من البوادي إلى المدن، ونزاعات داخلية، وتهديدات خارجية، وهو يقوم اقتصادياً على تصدير المواد الأولية وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الاستهلاكية، وضعف الاستثمارات الصناعية، وغياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية، والتبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية السابقة^(٢).

(١) فاضل الشبيخي، "مفهوم العولمة ونشأتها"، نقلاً عن موقع: <http://www.libyanwritersclub.com/arab>

(٢) محمد يحيى، "العالم الثالث"، نقلاً عن موقع: <http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp>

والواقع يؤكد عدم إدراج الترجمة في سياسات التنمية العربية، وإقصاء اللغة العربية من الجامعات العربية بمختلف فروعها، ما أدى إلى عزوف النخب العربية عن الإسهام في الترجمة، ونقص التمويل والتعاون بين المؤسسات القادرة على تمويل المشروعات، والمؤسسات المهتمة بالترجمة، بالإضافة إلى التأخر الكبير الملاحظ في الاستعانة بمجال التكنولوجيات الجديدة والاستفادة منها في حوسبة اللغة والترجمة الآلية خاصة.

إن هذه المعوقات تركت آثارا وخيمة على اللغة العربية، تتمثل في تلك النظرة الدونية للغة العربية في تقارير كثير من الجهات المعنية بدراسة واقع اللغات في العالم، وهذه النظرة الدونية وإن اتّصلت بمقاصد وأهداف إيديولوجية وسياسية معينة، إلا أنها تستند إلى حضور اللغة العربية الباهت مقارنة بلغات العالم الأخرى، وبعدها عن الحركة التواصلية العالمية التي يوجّهها المال والاقتصاد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ فهي لغة لا تحتلّ تصنيفا ضمن أهم الدول العشرين في العالم، وتحتلّ الرتبة الثانية والعشرين في تصنيف يضم ثلاثين لغة، وإذا وضعنا في الاعتبار هذه الوضعية، يمكن أن نفهم طبيعة النظرة التي تحاط بها العربية. والتي ترتبط أساسا بالوضعية، سائلة الذكر، التي تعيشها في الوطن العربي وبين أبنائها، فهي لغة ورثت بلاغة مثالية، جعلها تعاني من أسباب تحنيط ظاهرها تقديس نظري لها، نظرا لارتباطها بالدين الإسلامي، وباطنها إبعادها عن تحولات المجتمع المعاصر، وتقزيم دورها في التنمية البشرية، وتحييدها وتهميشها الذي تبدو آثاره جلية في المنظومات التربوية العربية وسياسة التعليم، والترويج للعاميات المحلية، والتصديق بعدم قابلية اللغة العربية الفصحى لاستيعاب العلوم والنظريات والمنظومات المفاهيمية التي تُبنى، والمصطلحية التي تُنتج وتداول بوتيرة سريعة، وتؤثر سلبا على التنمية البشرية وعلى سياسات لم تبلغ بعد القدرة الكافية على محو الأمية، لتجابه بأمية أعمق وأخطر، تتجه الفجوة الرقمية بين الدول الغربية والآسيوية والبلدان العربية التي تقف مرتبكة أمام الثورة المعلوماتية، التي يعدّ إتيان أكثر من

لغة من أوليات الانخراط الإيجابي فيها، والتفاعل مع وسائطها الرقمية، وهذه كلها من جملة التحديات التي تواجهها الترجمة باعتبارها آلية من آليات الاستثمار في اللغة العربية. ومن هنا يطرح السؤال حول ما إذا كانت هناك صيغة ملائمة في هذا المناخ لكي تصبح الترجمة فيه أداة للتنمية وللاستثمار في اللغة العربية.

ولأن واقع الترجمة في عمومها، يشير -وعلى الرغم من بعض المشروعات الناجحة في هذا المجال إلى عدم التفطن لإدراج الترجمة في سياسات التنمية العربية، فإن أي حديث في هذا الموضوع يبقى محاولة للمعانة والاقتراح أكثر مما هو لمعرفة النتائج. وإذا كان الواقع الترجمي يؤكد أن هناك ضعفا واضحا للبحث في مجال التكنولوجيات الجديدة المرتبطة بحوسبة اللغة والترجمة الآلية، وأن النسبة العظمى مما يترجم من وإلى العربية على قلته، مرتبط بالعلوم الإنسانية والدين، يمكننا أن ندرك عمق الإشكال.

ففي دراسة حول خريطة الترجمة في المنطقة الأوروبية متوسطة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، أحصى ما ترجم إلى العربية من الكتب في مجال العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية، والتاريخية والفلسفية والأدبية والدينية بنسبة تقع بين ٨ إلى ١٦ ٪، في حين تبلغ نسبة ترجمة الكتب في مجال الاقتصاد ٢ ٪. أما النسبة المترجم عنها، فتراوحت بين ٩٥ ٪ من الإنجليزية في دول الخليج وما يقارب ٥٧ ٪ في مصر و ٢٧ ٪ في لبنان وبين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ في الدول المغاربية، في حين كانت نسبة الترجمة من الفرنسية في مصر ١٠ ٪ وأكثر من ٦٠ ٪ في الدول المغاربية، وما يقارب ٢٠ ٪ في لبنان وسوريا. وبغض النظر عن اللغة المترجم عنها، فقد تُرجم ٣٥٠٠٠ كتاب إلى العربية في مدة عشرين سنة أي ما يعادل ٦ ٪ فقط.

وتتوزع نسبة الكتب المترجمة في هذه الفترة الممتدة من ١٩٨٥ إلى غاية ٢٠١١ من العربية إلى اللغات الأخرى، بين اللغة التركية بنسبة ١٢٠٠ كتاب و ١٠٠٠ كتاب إلى الفرنسية، والإسبانية ٥٠٠ والألمانية ٤٠٠ والإيطالية ٣٠٠ كتاب، في حين انعدمت

المعطيات عن الترجمة إلى الإنجليزية؛ لأن المؤسسة لم تجد إلا بعض الترجمات في الآداب⁽¹⁾.

إن المتمعن في هذه المعطيات والنسب، باستطاعته أن يقدر ضآلة الحظ في إمكانية إقامة أي استثمار للغة العربية، إذا تواصل الأمر بالطريقة التي كان عليها قبل عشرين سنة. هذا مع ملاحظة تؤكد أن النسبة الكبيرة المترجم فيها تخص الآداب والدين، وأن الترجمة من العربية تكاد تكون منعدمة، بالإضافة إلى ضحالة الترجمة التي ترتبط بالتكنولوجيات الجديدة والعلوم. وأمام هذا الوضع، فالسؤال المطروح متعلق بسلّم الأولويات في كلّ حديث عن الاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة، وخاصة أن ما يترجم من اللغة العربية وإليها، لا يكاد يذكر مقارنة بدول كهنقاريا وإسبانيا وماليزيا وبكيا كإسرائيل.

وفي ظل الوضع الراهن، إذا وضعنا في الاعتبار الترجمة إلى العربية بوصفه مؤشراً من مؤشرات الاستثمار، فإن هذا النشاط لا يتم له النجاح الفعلي إلا إذا توفرت الإستراتيجية الناجعة؛ لأن القليل الذي يترجم يعكس كثيرا من سوء التدبير والآلية والاعتباطية، فالمؤسسات الاقتصادية والإدارات في بلادنا العربية لا تملك من الاحترافية ما يؤهلها لكي تقدم خدمة للغة العربية، فهي تترجم في آخر لحظة، وبأية طريقة، وتعهد بالترجمة لمن يعتقد أنه مزدوج اللغة، وكثيرا ما تتكفل القوائم بالأعمال المكتبية (السكرتارية) بذلك، ولا أدل على ذلك من واقع استعمال العربية في السياحة، وفي الإدارة، وفي التعليم، وعلى واجهات المحلات التجارية ومختلف الإشارات التوجيهية والاستعمالية في كثير من الدول العربية.

إن ازدهار الترجمة يرتبط بتأثير اللغة المترجم عنها إذا كانت لغة إنتاج، وإذا

(1) Transeuropéennes and the Anna Lindh Foundation for the Dialogue between Cultures, the French Ministry of Culture and Communication, April 2012; p15/16/17 :www.ekarlate.com

لم تكن كذلك، فبإمكان الترجمة أن تسهم في جعل اللغة المترجم عنها لغة منتجة، بعد أن تواكب المعرفة المنقولة إليها بمختلف تخصصاتها واستثمارها بطريقة منتجة كذلك، حيث تنشئ المشروعات الناجحة التي تسهم في بناء مجتمع المعرفة، ولا عجب أن تكون الترجمة إستراتيجية سياسية واقتصادية قبل أن تكون مجرد فعل ثقافي، ولعل تجارب أممية كثيرة، ومنذ فجر التاريخ، أثبتت ما للترجمة من دور في إحداث تغييرات في المجتمع، وأحياناً، إمداد الأنظمة بآليات السلطة والهيمنة، ومن هنا ندرك دور المصلحة، في الاستثمار بواسطة الترجمة، فما هي الوسائل الكفيلة بتهيئة فاعلة وفعلية لهذا النوع من الاستثمار؟

ولعلنا قبل الحديث عن الوسائل الكفيلة، وهي متعلقة بالأمور العملية والتقنية، لا بد أن نؤكد على المبادئ والأسس العامة التي تمكن العرب من تدبير الاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة، ثم القواعد التي تسمح بتحقيق ذلك، مراعين في ذلك التجارب العالمية والعربية المختلفة والاستفادة من إستراتيجياتها، لنؤكد في الأخير منهجيات العمل الترجمي ووسائله، واضعين في الاعتبار التداخل الكبير بين المبادئ والأهداف والإستراتيجيات، والتي يأتي الحديث عنها متشابكا نظرا للطبيعة التكاملية والتشعب الذي يفرضه التطور السريع لتكنولوجيات العلوم والاتصال والتحويلات الكبرى التي يعيشها المجتمع العربي، والمعوقات التي تعرقل مجمل المشروعات الاستثمارية التي لا تخص اللغة العربية وحدها، بل تشمل جميع المجالات. ومن هنا فيحتمل هذا يقوم أصلا على معاينة وتوصيف لوضعية، واقتراح معطيات لاستثمار يمكن اللغة العربية من أن تكون لغة عصرية يمكن بواسطتها التواصل على الصعيد الدولي.

لا شك أن تحقيق الأهداف المرجوة من فكرة الاستثمار من خلال الترجمة لخدمة العربية، يمرّ عبر موجهات ذاتية قائمة على تنمية الوعي وتكوين المجتمع المتصالح مع نفسه، لكي تكون له القابلية للاستثمار، هذا التصالح القائم على

إنتاج ما يستهلك، وتوظيف ما ينتجه الآخر لتحقيق أولويات نشر التنمية الشاملة والمستدامة في ظل مجتمع المعرفة، ولعل هناك فرضيات أساسية تسبق الحديث عن الأولويات، ويتعلق الأمر بالتسليم بأن الترجمة مشروع حضاري، وإستراتيجية علمية وعملية ضرورية، لخلق مجتمع معرفة يجعل من اللغة العربية هدفا يسعى المترجم من الترجمة منها وإليها إلى تغيير الصورة النمطية التي عهدها العالم عن العربي والمسلم، ويعاد تكريسها في كل عشرية بطريقة أكثر سلبية، ويتخذ منها وسيلة لدراسة المجتمع العربي باعتباره مجتمع قمع وإرهاب وتطرف وتغييب للحقوق والحريات وإقصاء المرأة، مجتمعا مأزوما، وكأنه أمام حالة مرضية وبائية، يجب التخلص منها عوض معالجتها.

كانت الترجمة ولا تزال من بين أهم الوسائل التي تسهم في ترقية النشاط العلمي والثقافي لدى الأمم، والتواصل بين الشعوب، لأنها تمكن من نقل المعارف والعلوم وتبادل التجارب فيما بينها، كما أنها تعدّ من بين الركائز التي تضمن للغة الرقي الاصطلاحي والتسويق الأمثل لطاقات اللغات بجعلها قادرة على مواكبة العصر.

وبما أن التواصل يعد الوظيفة الأساسية للغة، وأن هذه الوظيفة اليوم مرتبطة بما تفرضه وسائل التكنولوجيا الجديدة من أساليب أخرى تجعل اللغة البشرية على المحك، فإنه يتعين على اللغة أن تؤثث نفسها بما يسمح لها أن تكون طاقة استثمارية، تمكن من إدراك أموال تضمن بها تفاعلا معرفيا أفضل. ولا يمكن أن يتم لها ذلك إلا من خلال الترجمة التي تتأقلم مع أي نمط من أنماط التواصل. فقد أسهمت في العصور الإسلامية في ترسيخ مبدأ التعاون بين المسلمين والشعوب الأخرى، وعبرّت عن المستوى الفكري والجمالي الذي وصلت إليه ثقافات الأقوام التي تكفلت بنقل ثقافتها كالثقافة اليونانية والفارسية والهندية.

واليوم، لم تعد الترجمة مجرد تقنية، بل أصبحت إستراتيجية ثقافية ورهانا اقتصاديا يشكّل جزءاً من آليات التنمية الشاملة لأي بلد؛ وتعكس سياسة البلد اللغوية، أي أنها أصبحت عاملاً استثمارياً مادياً ومعرفياً في الوقت نفسه. فعندما ازدهرت الترجمة في العصر العباسي، لم تكن ترفاً فكرياً أو مجرد تعبير عن رغبة في الاطلاع على ثقافات الأقوام الأخرى من اليونان والروم والهند وفارس فحسب، بل كانت حاجة داخلية اقتضاها التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي كان آنذاك، أي أنها كانت جزءاً من آليات الاستثمار في اللغة بالقدر نفسه الذي كان الاستثمار في الصناعة والزراعة، "فعندما قرّر المأمون أن يتجاوز الاجتهاد الفردي في النقل عن اليونان، فإنه أحدث المؤسسة اللازمة ومنحها من المال ما يكفي، فتمّ ذلك في بيت الحكمة"^(١)؛ ولذلك نلاحظ ما انجرّ عن الترجمة من استثمار اقتصادي "فبسبب الترجمة نشأت الوراقة، وتأسست المكتبات والمراسد الفلكية والمدارس والمستشفيات، ودور العلم والحكمة، وارتقت اللغة العربية وأصبحت لغة العلوم على اختلاف فروعها"^(٢)، ولقد شهدت اللغة العربية ثراءً في المنظومة الاصطلاحية المترجمة والمعرّبة، ولم تثر المشكلات التي تثيرها الترجمة اليوم عندنا، فلم يطرح حينها مشكل المفهوم ولا المقابل، ولا التبعية، وإن مثل هذا النوع من هذه المشكلات التي تطرح اليوم يعوق فكرة الاستثمار ذاتها.

من وجهة نظر اقتصادية تلعب الترجمة دوراً مهماً في التمكين من عمليات البيع والشراء، واستغلال المنتج والأفكار بعد ذلك، و"إن قيمة الترجمة في بلد ما ترتبط بحالته الصحية، فكلما كان ذلك البلد قوياً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ازداد حجم الترجمة من لغته إلى لغات أخرى، وكان دليلاً على قوة صادراته

(١) حافظ إسماعيلي علوي وليد أحمد العناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، حوار مع الطيب البكوش، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، ط١ بيروت، الجزائر، الرباط ٢٠٠٩ ص ٨١.

(٢) ينظر إبراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ط١ طرابلس، ليبيا ٢٠٠٢ ص ١٩٤.

المادية والثقافية، والعكس نجده، عندما يزداد حجم الترجمة من لغات أخرى نحو لغة ذاك البلد، يمكن أن يؤوّل ذلك، باعتباره دليل ضعف، أو تبعية اقتصادية أو سياسية أو فنية^(١).

كما أصبحت الترجمة تلعب دوراً في تحديد الأولويات الدولية وتوجيه سياسات الدول في الهيمنة، ولعل كتاباً مثل "الترجمة والقوة" مثلاً يشير إلى ذلك سعد البازعي يؤكّد ذلك التحريك المبرمج أو المخطّط له؛ حيث تتحكّم في كلتا اللغتين القوى الثقافية في تشكيل الدلالات على نحو واع وغير واع، ويكون المترجم أحد حاملي اللغتين، والحامل لكثير من حمولتها الدلالية، الأمر الذي يترك أثره على تلك الاختيارات تملي بعضها الموروثات اللاواعية، وتملي بعضها الآخر الاختيارات الفردية، وتملي قسماً ثالثاً قرارات سياسية وإيديولوجية، تفرضها - أحياناً المؤسسة التي ترعى الترجمة أو التي تنشرها أو التي كلّفت المترجم بإنجازها^(٢).

إن السّطوة التي تحدث عنها البازعي تحيل إلى الدور الذي توليه الدول الغربية للترجمة، وخاصة فيما له علاقة بالهيمنة على الدول، وممارسة القوة وإذكاء الصراعات بين المذاهب والإثنيات، وإذا كان مجال الترجمة واسعاً، يبدأ من أبسط وصفة دواء وطريقة استعمال منتج إلى بطاقة تقنية واستدعاء، وعقد ازدياد، وشهادة محضر إداري أو مطوية والقائمة لا تنتهي، يمكن أن نفهم المكسب الاستثماري الذي تحصل عليه اللغة والمداخل التي تحقق. فالوثائق المترجمة، تكون هي الناطق الرسمي للمؤسسة التي تمكّن من التواصل معها، كما يمكن أن نفهم أن ترجمة سيئة أو مضلّة بإمكانها أن تضلل المتعامل بتلك اللغة المترجم إليها، بل إن ترجمة سيئة يمكن أن تسهم في جعل المنتج سيئاً ويحد من نسبة الطلب عليه.

(1) Daniel GOUADEC. le Traducteur, la Traduction et l'entreprise, AF-NOR gestion paris 1989, p7.

(٢) ينظر سعد البازعي، سطوة الترجمة، جريدة الرياض الإلكترونية اليومية، السبت ١٦ شعبان ١٤٣٥هـ، العدد ١٦٧٩١،

المبحث الأول: موجّهات القابلية للاستثمار

١- التنمية البشرية مفتاح الترجمة :

يحدّد مفهوم التنمية البشرية الإطار أو المجال الذي يهتم بدعم قدرات الفرد الفكرية وطاقاته الإنتاجية، لتحسين مستوى معيشتة، ووضعيتة، باعتباره كائناً يتمتّع بحقوق تؤهله لكي يقوم بواجباته استناداً إلى ما توقّره له الدولة من إمكانيات مادية ومعنوية. وهي جزء مما يسمّى التنمية المستدامة التي انتقلت من المجال الاقتصادي حيث يتم العمل على "إحداث مجموعة من التغيّرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوّر الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسّن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشييد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة (...) إلى المجال الثقافي والاجتماعي"^(١) ليتّسع المفهوم، ويشمل مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية.

والاستثمار -اليوميرتبط بالدرجة الأولى بنتائج التنمية البشرية الموجودة في هذا البلد أو ذاك؛ بل إن مفهوم الاستثمار ذاته أصبح يقاس بالتنمية البشرية التي تكون مؤشراً على أي نمو اقتصادي، وبما أن اللغة مرتبطة بالإنسان، فهي العامل الأساس الذي تقاس به التنمية؛ حيث ثبت أن درجة التنمية ذاتها تقاس بطبيعة المستوى التعليمي الذي وصلت إليه هذه الشعوب، بل إن تحقيقها في أي بلد يعكس بالضرورة نمو الاستثمار ولا أدل على ذلك دول كاليابان، وسنغافورة، وماليزيا، وكوريا، وتايوان وإيران وتركيا.

(١) نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية-جامعة القاهرة، نقلا عن موقع:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafahem>

إن المدخل الاقتصادي " ينطلق من النظر إلى البشر كفاية ووسيلة في ضرورة تنمية شاملة ومطردة، ويأتي شيوع مفهوم التنمية البشرية في أدبيات هذا المدخل وقبولها في سياق تطور نظري بدأ الاهتمام برأس المال البشري وتطوير الموارد البشرية، اللذين يقومان على التعليم في مقابل رأس المال المادي الطبيعي، وتؤكد مفاهيم هذا المدخل، بل وتطلق، من نقطة تعظيم الناتج ورفع إنتاجية العمل، والجانب الواضح في هذا المدخل هو الدعوة إلى الاستثمار في البشر (توفير الصحة والتعليم والغذاء) من أجل ضمان قوة العمل القادرة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات ومن ثم تحسب تنمية الموارد البشرية من منظور اقتصادي محض؛ إذ يشكل الدخل وتراكم رأس المال نقطة الاهتمام وتصبح في مرتبة ثانوية أخرى مهمة مثل البعد الثقافي والإنساني في استخدام القدرات الإنسانية التي تم تكوينها ومجالات استخدامها، ونصيب العاملين من الدخل وتراكم المال المحقق^(١).

إن العلاقة بين الترجمة والتنمية البشرية علاقة جدلية، فقد تكون الترجمة وسيلة مهمة من وسائل التنمية البشرية، تسهم في رفع مستوى الإنسان المعرفي واللغوي والثقافي، وبالمقابل، فإن العمل على الرقي بالتنمية البشرية من صحة وتعليم، يسهم في ازدهار الترجمة. وفي كلتا الحالتين تكون اللغة هي الراح الأكبر.

ومنذ القديم كانت الترجمة أحد الوسائط التي أسهمت في تحقيق التنمية؛ حيث بفضل ترجمة كتب تسيير السياسات والحكومات والدول انتقلت طرائق تسيير تلك الدول وقوانينها إلى دول أخرى، كما أن نقل تقنيات الصناعة والزراعة لبعض الأمم مكن من الاستفادة في تطوير الجانب الصناعي، وهو الأمر نفسه في الفكر والثقافة عموماً. وهذا يعني أن الدول والحكومات تعد طرفاً أساسياً في تطوير الترجمة. فهي التي توفر مصادر تمويل مشروعات الترجمة ونشر المنتج، لأن الطلب

(١) علي الهادي الحوات، التعليم والمعرفة والتنمية دراسات في المجتمع العربي، ط١، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع طرابلس ليبيا ٢٠٠٧ ص ٦٣.

الاجتماعي والسياسي على الترجمة ضرورة حضارية يسندها مبدأ التعاون الذي كرّسه القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾، ولقد أدركت كثير من الدول هذه الحقيقة، فكانت الترجمة طريقها إلى التطور والتفوق الاقتصادي كاليابان حيث "اعتمد اليابانيون الترجمة المكثفة عن الثقافات الأخرى بكل ما هو مفيد لترقية بلادهم، وتمثلوا مقولات ثقافية لدى الشعوب الأخرى بعد أن أعطوها سمة يابانية واضحة المعالم. فطوّروا الكانجي الصيني، وأضافوا إليه لغة حروفية خاصة باليابان، معروفة باسم "الكاتاكانا"، و"الهيراغانا". كذلك طوّروا باقي الفنون التي اقتبسوها عن الآخرين وأضافوا إليها سمات يابانية أصيلة لم تكن معروفة سابقاً. حتّى إنّ اليابانيين أنشأوا ديانة الشنتو الخاصة باليابان، بعد أن حافظت الديانة البوذية على طقوسها التقليدية"^(١).

فالترجمة - بهذا المعنى علم وصناعة موضوعها اللغة ولكي تصبح مؤسسة تستثمر من خلالها اللغة وتتطور ينبغي توافر الشروط الأساسية لكي تكون به قادرة على ذلك. وعندما يتوجّه النظر إلى آليات الترجمة ووظيفتها دون الأخذ في الاعتبار الشروط التي تضمن لها أن تكون مؤسسة أو تنتج المؤسسة، فإن ذلك يعد نوعاً من الحذلقة التي تروم بعض الترميمات، لأننا في هذه الحالة سوف نطالب القائمين على شؤون ترقية اللغة بأن يؤسّسوا مشروعات شكلية لا غير.

إن الإشكال الرئيس والملح في موضوع دور الترجمة في الاستثمار في اللغة، لا ينبغي أن يتّجه إلى النتائج ويتغافل عن الأسس التي يقوم عليها منطق الاستثمار. وباعتبار الترجمة مجالاً مهماً من مجالاته ينبغي أن تسبقه إجراءات أخرى تحيّن دور الترجمة وأهمها التنمية البشرية، كما أسلفنا، التي يعدّ التعليم مركزها

(١) - مسعود ضاهر، مجتمع المعرفة في اليابان والدروس المستفادة عربياً، حرّر في: ٢٠١٢/٠٢/١٥: الصفحة الأولى عن موقع- aafaqcenter.com/index/php/category/78

الأساس. فكيف يمكن أن نتحدث عن دور الترجمة في عالم (وأقصد العالم العربي) لا يزال خارج التصنيف العالمي في كل مجالات الحيوية، أو في أحسن الأحوال يحتل آخر الرتب. وبعبارة أخرى، إذا كان الحديث عن الاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة لكي توفر مصادر دخل، وهو دور اقتصادي بامتياز، فكيف يستقيم الأمر أمام وضع نُجِّر فيه كرها إلى ثقافة العولة التي تجبرنا على الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يدخلنا في التاريخ المعاصر، بل تجبرنا على الخروج من تاريخنا الشخصي.

إذا سلّمنا -مبدئياً بأن العقل العربي مؤهل للترجمة، فهل هو مؤهل أيضاً لكي يستثمر في الواقع ما يترجم، كيف يمكن أن تدخل الترجمة إلى عالم الاقتصاد من بنوك وسياحة وإعلام ومؤسسات الصناعة وغيرها مما يمكن أن يعود بالنفع على اللغة العربية معرفياً؟

إن نجاح أي انخراط في مثل هذا المشروع لا يكون إلا بحسّ المواطنة القائمة على "وعي الأفراد بالانتماء للوطن، وإحساسهم بهوية لها عمقها التاريخي والحضاري، وحملهم الدائب على تثبيت هذا الرصيد والارتقاء به إلى أعلى الدرجات بين الأمم"^(١)، فاللغة العربية لا تواجه تحديات عالمية إلا بسبب مشكلة مع أهلها وأبنائها بالدرجة الأولى، لأن مشكلة العربية ليست تقوم في تأخرهم التكنولوجي والعلمي، ولكنها تتمثل في فقدانهم لهويتهم النوعية ومحاولتهم المتكررة ترجمة هويتهم إلى هويات الآخرين النوعية"^(٢).

إن تأكيدنا المبدئي على البعد الثقافي لكل إشكال يطرح مرتبط بكون اللغة تشكل في كل سؤال مرتبط بالتقدم والرفق قطب الرحي الذي تؤول إليه الأمور كلها.

(١) سعيد يقطين، الأدب والمؤسسة، نحو ممارسة أدبية جديدة، منشورات جريدة الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء مارس ٢٠٠٠، ص ٨.

(٢) حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناني، أسئلة اللغة. أسئلة اللسانيات، حوار مع أحمد العلوي، ص ٢١.

فليست هناك لغات متقدمة معلوماتيا ولا تكنولوجيا إلا بإيمان أهلها بها، والاشتغال عليها وتوجيه الأموال إلى الترجمة إليها وحوسبتها، ولعله دور ثقافي قبل أن يكون دورا تقنيا. وأن هيمنة اللغات الأوربية اليوم كالإنجليزية، راجع إلى الدور الثقافي الذي قام به الإنجليز في نشرها عن طريق عرض المسرحيات، وتطبيق مقولة شكسبير "أعطني مسرحا أعطك شعبا مثقفا"، والتركيز على توجيه الأطفال إليها عن طريق التمثيليات؛ وتيسير استعمال الإنجليزية وتعميمها بالاعتماد على اللغة الوظيفية البسيطة؛ الأمر الذي سهّل بعد ذلك للمؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية في تلك البلاد جعل هذه اللغة لغة العلوم والتكنولوجيا، وهي اليوم لها السيادة في مجال الإلكترونيات حيث إن ٨٠٪ من المعلومات الضخمة في مواقع الإنترنت هي باللغة الإنجليزية، "وفي هذا المجال تحتل الإنجليزية المرتبة الأولى، فهي اللغة الوحيدة بين جميع اللغات العالمية التي تستخدم لغة رسمية في قارات العالم كافة؛ حيث يبلغ عدد الدول التي تستخدم اللغة الإنجليزية لغة رسمية تسعا وخمسين (٥٩) دولة، وهو أكثر من ضعف عدد الدول التي تستخدم اللغة العالمية الثانية وهي الفرنسية، إذ يبلغ عددها ٢٨ ثمانيا وعشرين دولة"^(١).

ومن هنا فإن التفكير في قضايا الترجمة ومسؤولية المترجمين ودور الترجمة في جعل اللغة العربية لغة قادرة على الاستثمار والإسهام في درّ الأموال مثلما تقوم به بقية اللغات المهيمنة في العالم، لا يمكن أن يمر دون أن نموضع إشكاليته الموضع الذي يسمح لنا بوعي الإشكال أولا ويمكننا من اقتراح الحلول بعد ذلك.

٢- بناء مجتمع المعرفة وانفتاح الجامعة :

تدرج مقولة بناء مجتمع المعرفة في إطار المسألة الثقافية بمدلولها الشمولي الذي يتضمّن توسيع مجال الحريات التي تضمن تحقيق حاجيات التنمية البشرية

(١) محمود السيد، اللغة العربية واقعا وارتقاء، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق ٢٠١٠، ص ٢٠/١٩.

الضرورية، كالفاه المادي والتعليم العصري الذي يحقّق التواصل والانفتاح من خلال الترجمة، والفنون، والبحث الأكاديمي، والتكنولوجيا وغيرها. وإن التواصل الذي تضطلع به الترجمة لا يمكن أن يؤدي ثماره الحقيقية في نقل الثقافة والعلوم إلا بخلق هذا المجتمع، ومن هذه الثمار ظهور النخب الثقافية والإدارية التي تضع على عاتقها المصلحة العليا للوطن، وتسهم في توجيه سياسة الدولة نحو المشروعات التنموية، فتسهم في التخطيط وتحديد الميزانيات وتقدير أهداف الاستثمار ومجالاته والآليات الكفيلة بتحقيق النسب الضرورية بالتنمية والتي تبدأ بتعليم أفراد المجتمع وتثقيفهم بالعلوم العصرية والتعرّف على أسرار التطور في الدول المتطورة، وفي مقدمتها الترجمة التي تبقى المحرك الأبدي حتى وإن بلغ البلد درجات التطور العليا، فها هي اليابان مثلاً تنتقل من الترجمة إلى لغتها، إلى الترجمة منها "ونشر المزيد من التراث الياباني إلى اللغات العالمية الحية، وبلاستناد إلى اليابانيين أولاً. وبدأت ملامح مشروع متكامل لترجمة كتب أساسية ومهمّة تعبّر عن شخصية اليابان، وخصوصيتها التاريخية والثقافية والفنية والعلمية والتكنولوجية والأدبية وغيرها. وتؤدي مؤسسة اليابان (The Japan Foundation) الدور الأساسي في ترجمة ونشر التراث الثقافي الياباني إلى اللغات الأخرى"^(١)، ومنذ عام ٢٠٠٢ بدأت المؤسسات الثقافية اليابانية -تحت إشراف وزارة الثقافة في اليابان إعداد موازنة سنوية لتشجيع ترجمة التراث الياباني إلى اللغات العالمية وقد خصّصت الوزارة مبلغ ١٩٨ مليوناً، للإسهام في ترجمة ونشر الأدب الياباني عبر اللغات العالمية الحية، وخصّص مبلغ مماثل لعام ٢٠٠٤ بعد أن بدأت ملامح مشروع متكامل لترجمة كتب أساسية ومهمّة تعبّر عن شخصية اليابان أو خصوصيتها التاريخية، والثقافية، والفنية، والعلمية، والتكنولوجية، والأدبية، وغيرها، وفي عام ٢٠٠٤ أقرّت مشروعاً استثنائياً لترجمة أكثر من ثلاثين كتاباً يابانياً إلى اللغة

(١) مسعود ضاهر، مجتمع المعرفة في اليابان، والدروس المستفادة، مرجع سابق.

العربية خلال السنوات الثلاث القادمة"^(١).

والملاحظ أن هذا الأمر يندرج ضمن سياسة تقوم على التخطيط القائم على المصالح اللسانية، التي ترتبط بدور الحاجيات اللسانية في توليد تغيرات ثقافية واقتصادية تعيشها مثل هذه المجتمعات المتطورة والتي تتجلى في سياقات متعددة مثلما تذهب إلى ذلك ماريا تيريزا كابري، منها الحاجيات الجديدة للتواصل التي تظهر تبعا لافتتاح الفضاءات الجديدة، والحاجيات الجديدة للتسمية التي تظهر بحكم تسريع العلوم وظهور تخصصات جديدة، أو حاجيات يفرضها منطق تعدد اللغات ذاته الذي نقل المجتمعات المعاصرة إلى توجّه مزدوج، يقوم من جهة على الميل إلى أحادية اللغة ومن جهة أخرى ميل نحو تعدد لغوي^(٢). ولعل دولة كاليابان -مثلما أسلفنا ذكره- قد أدركت هذه الحاجيات، فانتقلت من الترجمة إلى لغتها إلى الترجمة من لغتها سعيًا للإسهام في هذا الحراك الاستثماري العالمي في اللغات الذي يفرض على الدول المصنعة أن تقبل بالقيود التي يفرضها التبادل الاقتصادي والعلمي والثقافي من خلال اللغة.

إن إدراك هذا المقام، يقتضي أن تفتتح الجامعة وخاصة من خلال العلوم النظرية كالعلوم الإنسانية التي تلعب فيها اللغة دورا مهما على المجتمع، ثم التحرك من أجل استثمار هذه المعرفة لإنتاج معرفة أخرى، ولا يتأتى ذلك إلا بربط التعليم بالمؤسسات وسوق العمل حيث يتم الاستثمار في الإمكانات المعرفية واللغوية في سوق العمل، وإحداث علاقات بين الجامعة والواقع، وهذا لا يعني الانتقال من

(١) حسن لحسانة، دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ومساهمتها في تقارب وجهات النظر وتحديد وتصحيح مسار مستقبل دراسات الاقتصاد الإسلامي العالمية، الجامعة العالمية للمالية الإسلامية، البنك المركزي الماليزي ماليزيا ص ٤٢١، عن موقع: <http://www.univ-guelma.dz/seminaires/sem27-28-11-2012.pdf>

(٢) ينظر ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة: محمد أمطوش، ط ١ عالم الكتب الحديث، إربد الأردن ٢٠١٢، ص ٢٩٢/٢٩٣.

الاستثمار المعرفي إلى الاقتصادي والمادي - فحسب ولكنه يعني كذلك، إحداث نوع من الانسجام والتفاعل، الذي لا يُبقي المهتمين باللغات والآداب متقوقعين في بحوث نظرية تأريخية. فالاندماج في المجتمع يولّد الحاجة إلى مواكبة التطوّر الذي يولّد بدوره ضرورة الترجمة، أي إحداث أثر في الواقع؛ لأن اكتساب المعارف واستيعابها لا يقيّم إلا في علاقته بالواقع، لكي تصبح هذه المعارف دليلاً ومؤشراً حقيقياً على التنمية البشرية، وليس مؤشراً على الخروج من الأمية التي لا تتجاوز تعلم القراءة والكتابة.

يقتضي هذا أولاً: الانتقال باللغة العربية من حال إلى آخر، ومن وضعية جعلت اللغة العربية لغة إنشاء وصناعة كلامية، ورثت بلاغة إنشائية مثالية لا يريد أهلها الحياد عنها، إلى لغة معاصرة تدخل مجال التواصل العالمي، والاستثمار التجاري والمالي. وإن وضعية اللغة العربية سوف تجد صعوبة في هذا الانتقال؛ لأن ما ورثته يعوق ذلك، ولذا لا بد من البحث عن الوسائل الكفيلة بنقلها من الوضعية الأولى إلى الثانية. وقبل الوسائل نحتاج أولاً إلى العقل الموجه مثل العقل الذي وجه اللغات الأجنبية لكي تكون لغات معاصرة؛ لأن الترجمة فعل ثقافي بإمكانه العمل على تثوير الطاقات المعطلة في المجتمع وتصبح عاملاً استثمارياً يساهم في تغيير المجتمعات العربية نحو مجتمع المعرفة.

٣- رفع التعارض بين المصطلح والترجمة (الترجمة مفتاح المعرفة) :

هناك ركائز تعتبر مداخل أساسية لمساعدتنا على التفكير في الاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة، وهي تبدأ بتجاوز فكرة اختزال الترجمة في المصطلح، وتجاوز النظرة المثالية له وصرف الجهد لمعالجة إشكالية ثانوية مصاغة فيما يسمّى إشكالية المصطلح؛ لأن هذه الصياغة هي نتاج أشكالية قائمة على التوصيف الذي يعتقد أن المصطلح هوية مفصولة بنيويًا عن السياق المعرفي، وأن إشكاليته في الصياغة اللغوية للمصطلح ذاته، كما أن الاختلاف في المصطلح

بين الكتاب يعد مشكلة وسببا في الاضطراب، وأن ما يسمّى مشكلة المصطلح حالة غير عادية ويجب معالجتها في المؤتمرات والمجامع وغيرها، ويغيب عن الأذهان أن المصطلح ليس سوى لفظة أو عبارة تدل على مفهوم معرّف نظري أو عملي، أي أنه ترجمة لفكرة وصلنا إليها عبر البحث فصفنا لها اسما لتعرف به، وهذا يعني أن المصطلح مرحلة فكرية ثانية يصل إليها الفكر بعد تكوّن المفهوم، والحقيقة أنه في إثارتنا لفكرة المشكلة المصطلحية وإهمال الحديث عن ماذا نترجم، وكما نترجم إنما هو تحويل الحقيقي إلى وهمي والوهمي إلى حقيقي، وليس كافيا أن يقال إننا أيضا نتحدث عن المفاهيم في حديثنا عن المصطلحات؛ لأن أمر الترتيب مهم، والوعي بهذه المعالجة المنهجية أكثر أهمية، غير أن معظم المعالجات تأتي معالجات تقنية، ومثل هذه المعالجات لن تصل إلى شيء؛ لأنها تبدأ من توصيف خاطئ وأشكلة خاطئة، بل تبدأ من الخطوة العاشرة بدل الخطوة الأولى. تبدأ من فرع لا من أصل، فإن كان التحليل ينقلنا من المصطلح إلى المفهوم ومن المفهوم إلى النسق، فذلك يقدم لنا المفتاح المنهجي لمعالجة المشكلة الاصطلاحية بشكل علمي سليم من دون أن يعني هذا رفع الإشكالية؛ لأنها مبحث معرّف مهم، وقد قال الإمام القرافي: إن "معرفة الإشكال علم في ذاته"؛ لأن المفاهيم ليست ثمرة إبداع حر، وإنما هي نتاج أعمال الترجمة الكثيرة والطويلة، مثلما حصل في الثقافة الإسلامية؛ حيث لم يكن موضوع وضع المقابل العربي إشكالا لأنهم كانوا منشغلين بالترجمة عن المصطلح المترجم أو المعرب المستقيم الأقرب إلى العربية أو البعيد المستهجن. وإذا سلّمنا بهذه الحقيقة، لا يصبح الانشغال بمصطلحات القليل الذي ترجم، عائقا في طريق الكثير الذي يترجم، وفقه الأهداف الإستراتيجية المنوطة به.

وإذا تأكد لنا أن المصطلح ليس بنية مغلقة ولا هوية معزولة، إنما هو معطى ملحق بسياق يفرض عليه هيمنته، يتمثل في النص والاختصاص، وأن المصطلح ليس قضية لغوية تقنية بل هو قضية فكرية تخضع لموجّهات منطق الفكر الذي تدور في محيطه، وتتحكّم في المترجم، وأن ما يعتري المصطلح من عيوب في البناء أو

غيره ليس حالة سلبية، فإنه لا يمكن معالجة المشكلات المصطلحية إلا بمعالجة الخلل القائم في البنية الإستمولوجية للنسق المعرفي، فليس كافياً أن نظل ننبّه المؤسسات العلمية إلى دورها؛ لأن المصطلح لا يبنى في غرفة مغلقة بل هو نتاج النسق في حال تحققه واقعياً من خلال حركة ترجمة فعالة وفاعلة ومنتجة، يتحقق من خلالها غرض الترجمة باعتبارها عملية تحويل. وانتقال المصطلح من مصدره الأصلي بواسطة الترجمة ليتم تداوله لدى جماعات أخرى قد تستعمله في غير ما وضع له أصلاً أو تختزل استعماله فتشير به إلى جانب من جوانب الظاهرة أو توسّع استعماله، أو تضيقه، أو تحرفه، أو تستعمله استعمالاً رمزياً بلاغياً، وعلى الرغم من أن عبارة المصطلح مفتاح المعرفة هي عبارة صحيحة جزئياً، لكنها ليست صحيحة بالمطلق، والعبارة الأكثر صراحة هي الترجمة مفتاح المعرفة، لأننا سنظل على جهل دائم بالمصطلح ما لم نتمكن من ترجمة المعرفة الثقافية التي أنتجته، ونؤسّس له علماً يسير جنباً إلى جنب مع الترجمة، فكما أن وجود مصطلحات في معاجم وقواميس متخصصة، يسهّل عملية الترجمة، فالترجمة أيضاً، تسهم بدورها في تطوير صناعة المعاجم وعلم المصطلح.

٤- ترشيد مؤسسات التعليم للتسويق للعربية :

إن سياسة التربية والتعليم في العالم العربي على اختلافاتها تشهد أزمة معرفية وحضارية نظراً لاعتماد جلّها على اللغات الأجنبية في تدريس مناهجها. الأمر الذي يقلل من حظوظ حركة الترجمة التي تنشط عندما يكون التدريس بالعربية؛ لأنّ تعريب التعليم -ولا سيّما الجامعي منها- أداة لتفعيل الترجمة وتأمين الكتاب المترجم إلى اللغة العربية للطلّبة والمدرّسين معاً، وهي تتأثر سلباً عندما يكون التدريس والبحث باللّغة الأجنبية. فيحصل نوع من التعارض بين الواقع والجامعة، فضلاً على ضعف مستوى التحصيل البيداغوجي، وتخريج حاملي شهادات لا أصحاب كفاءات.

إن تجارب البلدان التي نجحت في الاستثمار كاليابان، تؤكد أن محافظتها على لغتها كانت هي ثروتها، حيث قبلت كل شروط الاستثمار من مثل "... تغيير الدستور، وحل الجيش ونزع السلاح... إلخ، وقد قبلت جميع تلك الشروط ما عدا شرطاً واحداً لم تقبل به، وهو التخلي عن لغتها القومية في التعليم، فكانت اللغة اليابانية منطلق نهضتها العلمية والصناعية^(١)".

من جانب آخر، فإن واقع تعليم الترجمة في البلاد العربية، يؤكد ابتعاده عن التحوّلات العالمية وعن الواقع، فعلى الرغم من وجود أقسام للترجمة في الجامعات إلا أن المتخرج منها يقصر همه على التعرف عن الجوانب النظرية أو بعض الممارسات الجزئية لنصوص قديمة، ما يعني عدم وجود تلاؤم بين التعليم في الترجمة والتحوّلات الاجتماعية وفي الواقع وفي العالم، وإن هذا الضعف وهذه الطريقة في تعليم الترجمة على تلقين الجانب المعلوماتي النظري دون التطبيقي، والانفتاح على الواقع وجعل الكتب والنصوص القديمة هي موضوع الاهتمام الترجمي، يعدّ من الموقّات الكبرى في الفعل الترجمي الناجح. الأمر الذي انجر عنه وجود كم هائل من المتخرجين من معاهد الترجمة ولكنهم غير قادرين على امتلاك المهارات اللازمة لمواكبة العصر، بل إن أغلب المتخرجين من أقسام الترجمة يوجهون إلى العلوم الإنسانية والآداب، لتوجّه مراكز الترجمة في الوطن العربي إلى الاهتمام بالكتب ذات الصلة بالعلوم الإنسانية، في حين جرّ إلى التعليم في العلوم التطبيقية والطب والتكنولوجيا باللغات الأجنبية، عدم وجود مؤهلين للترجمة في هذه التخصصات إلا بعض الاجتهادات الفردية والشخصية.

إن هذا الأمر أنتج خلافاً في التوازن ودور الترجمة في علاقتها باللغة الأم. والخلاصة أن الجامعة لا تقدم سياسة ترجمة شمولية تمكّن الطلبة في جميع

(١) - محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، وزارة الثقافة، الهيئة العامة
السورية للكتاب، دمشق ٢٠٠٨ ص ١٦٧/١٦٨.

التخصصات من أن ينفثوا على الواقع ويكونوا مترجمين متخصصين. لأن الجامعات العربية لا تزال تؤمن بالتقسيم بين العلمي والأدبي، "وهذا التقسيم يغفل جسور الترابط والتفاعل بين مختلف أجزاء المعرفة، ويخلق كثيرا من المشاكل (هكذا) والصعوبات عند مستويات البحث العلمي والتخطيط والعمل والتنفيذ لأي جانب من جوانب التنمية الشاملة"^(١).

وإذا اعتبرنا أن الترجمة هي جانب مهم من جوانب التنمية، وأن تعريب التعليم ضرورة لكل مشروع استثماري في اللغة العربية، وأن الترجمة رديف هذه العملية وسندها، فإننا لا نستطيع أن نقدر حجم الخسارة التي تنجر عن عدم تعليم العلميين اللغة العربية وعدم إدراج مادة الترجمة في أقسامهم.

وإذا لم نكن قادرين على تجاوز استيراد مناهج التعليم العالي نظرا للفقوة العلمية بيننا، فعلى الأقل نكون حريصين على أن تكون لغة التدريس باللغة العربية وتعميم إدماج الترجمة. وتوجيه أقسام الترجمة في الجامعات والمراكز وذلك من أجل توفير عناصر تملك الكفاءة اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، من أجل العمل على انتقاء ما تجب ترجمته من وإلى اللغة العربية، وإدماج الطلاب غير العرب الراغبين في توظيف اللغة العربية للترجمة إلى لغاتهم، وتنظيم دورات تدريبية لتأهيل أفضل للعاملين في حقل الترجمة، والعمل على صياغة قواميس الجيب والأدلة السياحية بوصفها مرحلة أولى تؤدي إلى تطوير صناعة المعاجم المتخصصة؛ لأن لغة لا تملك قواميس ولا تحين قواميسها القديمة لا تستطيع اللحاق ولا التواصل ولا النجاح في الترجمة، فقد ثبت أن نجاح حركة الترجمة عند العرب ما كانت لتنتج لولا معاجم الفراهيدي والجهري والزبيدي، وتصنيفات قواميس متخصصة؛ حيث إن صناعة القواميس سبقت الترجمة وواكبتها في الوقت ذاته.

(١) علي الهادي الحوات، التعليم والمعرفة والتنمية، ص ٨٤.

إن ترشيد السياسة التعليمية، التي تمكّن من إنشاء مجتمع قادر على اكتساب المعرفة وإعادة استثمارها، هو جزء من إستراتيجية تكوين الرأسمال المعرفي، الذي ينبغي أن يستثمر بتوظيف ما تم تعلمه من معارف لخدمة التنمية في علاقتها بالسوق، لتأهيل الأفراد في الانخراط في العمل والاستثمار بمشروعات تخدم اللغة، خاصة إذا ما علمنا أن التقنية اليوم أصبحت تلعب دوراً في مجال التعليم، كالتعليم الافتراضي، والتعليم عن بعد، وغيرها من الفضاءات التربوية والتعليمية التي يعكس ثراؤها وتعدد اختصاصاتها تعدد وتعقد تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة مثلما هو حاصل في البلدان المتقدمة.

وتعليم العربية للناطقين بغيرها من المشروعات التعليمية الرائدة التي يمكن أن يتم استثمارها في الترجمة، فمراكز التعليم المكثف للغات بتلمسان في الجزائر -مثلاً تخرّج في كل سنة مئات الأجانب الذين يفدون من أجل تعلّم العربية، من تنزانيا، والرأس الأخضر، وزامبيا، وغينيا، وغيرها من الدول الإفريقية، وإذا علمنا أن معظم هؤلاء الطلبة لغتهم الأولى هي الإنجليزية، وأنهم مسجلون في الطب والهندسة المعمارية والإعلام الآلي^(١) يمكن أن نتنبأ بالنتائج التي يمكن أن تترتب عن تعلّمهم اللغة العربية واستثمار ذلك في الترجمة، بالإضافة إلى أن هناك تعاوناً وتنسيقاً مع معهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها بجامعة أم القرى، سواء في البرنامج المقرر أو في المنهج. وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى الاستثمار في هذه الطاقات البشرية، خاصة أن هناك نسبة كبيرة من الأجانب الناطقين بغير العربية في البلاد العربية، كالماليزيين في الأردن، والعمالة في الخليج التي بلغت حوالي ٨ ملايين.

(١) يراجع، نسيم سعيدي، تجربة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بمركز التعليم المكثف للغات بجامعة تلمسان، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها العربي والوطني والدولي، كتاب المؤتمر، ج٧، ط١، دبي، الإمارات المجلس الدولي للغة العربية، ٢٠١٤، ص ٥٥١.

ولقد أكدت تجارب البلاد الناجحة في ترقية لغتها كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية واليابانية مثلاً أن الفضل يعود إلى السياسة الحكيمة لتلك الدول وحكامها، فاللغة الفرنسية مثلاً ما كان لها أن تصبح اللغة الموحدة للشعب الفرنسي، وأن تصبح لغة العلوم، وهي اليوم لغة التدريس واللغة الرسمية في كثير من البلدان المستعمرة وغيرها كالكبيك إلا بفضل سياسة دامت ردحا من الزمن، فكان ملوك فرنسا أنفسهم وابتداءً من القرن الخامس عشر، هم من سنوا سياسة ترقيتها وتعميمها تدريجياً؛ إذ بدأت بوصفها لغة خاصة بالملك، ثم انتقلت إلى النخبة، وهكذا إلى أن فرضت نفسها في المجتمع.

فالواضح من خلال التجارب التي أشرنا إليها سابقاً كالإنجليزية، والألمانية والفرنسية، أنها ما كانت لتكون لغاتها لغات العلم والتقنية إلا بالسياسة اللغوية التي تبنتها، والقائمة على ترقية اللغة القومية وهو الحال نفسه الذي تقتفي أثره بعض الدول التي كانت إلى عهد قريب لا تذكر وأصبحت اليوم ترنو لكي تكون لغتها من بين لغات العالم الأولى كتركيا وإيران التي تُرسل البعثات من المتفوقين إلى الخارج للبحث العلمي لترجم بحوثهم بعد عودتهم إلى الفارسية، فهي تحرص على لغتها حرصها على مذهبها علماً أنّ الفارسية تُكتب بالحروف العربية، وتحتوي ٦٠٪ من الألفاظ العربية؛ لكنها اليوم تحتل الرتبة الرابعة في الإنترنت، وتُترجم كل العلوم إلى لغتها من اللغات الأجنبية، وتسعى أن تكون اللغة العلمية العالمية الثالثة بعد الإنجليزية والألمانية.

٥- تفعيل دور مؤسسات الترجمة :

إن أول سؤال يطرح هو هل هناك شروط موضوعية تسمح للاستثمار في اللغة من خلال الترجمة؟ قد لا يتطلب هذا التساؤل إجابة مريحة، لأنه لا يمكن الحديث في الوطن العربي عن شيء اسمه مؤسسة جامعة للترجمة، لأننا إذا أردنا أن تسهم الترجمة مادياً في الاستثمار في اللغة لا بد أن يكون للترجمة صفة المؤسسة

الاقتصادية التي تقوم على إستراتيجية إنتاجية مبنية على السعي إلى إيجاد قيمة سوقية معيّنة من أجل تحقيق إيرادات، يمكن أن تسهم في مشروعات استثمارية أخرى تعود بالفائدة على المجتمع.

لقد أنشئت العديد من المراكز والمعاهد والمؤسسات في الوطن العربي، وباتت تؤدي دورا مهما في عملية الاستثمار، الأمر الذي يسمح بتشكيل نوع من الوعي بأهمية الترجمة وإزاحة غشاوة العمى التي لحقت بعيوننا. غير أن الأمر لا ينبغي أن يبقى في مستوى إنشاء المشروع والأهداف الجميلة التي تسطرها، بل يجب أن تفعل وسائل تجسيده نشرًا وتسويقًا، فما ينتج من ترجمات لا يصل إلى مكتبات العالم العربي، فينبغي على هذه المؤسسات تجاوز البعد التثقيفي للترجمة إلى البعد الاستثماري في السياسة والاقتصاد، بحيث تصبح مصدرا للدخل فضلا عن كونها وسيلة تواصل، وانخراط المؤسسات القائمة على الترجمة في التنمية المستدامة.

إن المؤسسات المنتشرة هنا وهناك، في العالم العربي، هي صيغ مبسطة لمفهوم المؤسسة الاقتصادية؛ لأنها لا تستند إلى معادلة التعدد والشمولية التي يضمن مبدؤها الاعتراف بتعقيد مهمة الترجمة، والابتعاد عن الفكر التبسيطي الذي يجعلها تدور حول علاقة اسم بمسمى أو كلمة أجنبية بمقابل عربي. هذا فضلا عن أن النسبة العظمى مما يترجم مرتبط بالأفراد ولا تقوم به المؤسسات الحكومية إلا بعض الاستثناءات. ومن الواضح جدا أن جهود الفرد - على أهميتها تظل قاصرة في مجال حيوي يقع على عاتقه بناء صرح الحضارات، ويستوجب بالضرورة اهتمام مؤسساتها فاعلا، والحال أن الاهتمام المؤسساتي الجاد بالترجمة، يستوجب وعي الحكومات بأن الترجمة ضرورة حضارية، وحرصها - نتيجة هذا الوعي على أن تدخل في برامجها التنموية بنودا خاصة بالترجمة، مع ما يتطلبه ذلك بداية من إعادة النظر في السياسة التعليمية وتأسيس البنية الأكاديمية اللازمة لتهيئة مترجمين أكفاء في مختلف فروع المعرفة، ومن تخصيص ميزانية مناسبة للترجمة

إلى العربيّة بالموازاة مع تكوين لجان من مفكرين كبار ومترجمين متخصصين تسند لهم مهمة وضع قوائم الكتب التي يجب ترجمتها في مختلف المجالات، وفق إستراتيجية وطنية / قومية تحدد الأهداف في سبيل تدارك التأخر التاريخي ومسايرة الركب العالمي"^(١).

ليس هذا الأمر من قبيل نفي صفة المؤسسة أو إنكار جهود هذه المؤسسات العربيّة القائمة على أمر الترجمة، ولكن لأن مفهوم المؤسسة يقتضي برنامجا يُشغل في ظروف يُسمح له فيها بالتحقق ويكون نابعا عن وعي ترجمي، يمكن اللّغة أن تصبح جزءا من سوق الاستثمار. ونحن نرى المؤسسات التي تقوم على تعريب المصطلحات كالمجامع اللغوية تصوغ القوانين وتقتراح المقابلات دون أن يتم الترويج لها إعلاميا ولا أن توظف اقتصاديا ولا تكون لها علاقة، لا بمؤسسات الترجمة الأخرى ولا بالجامعة، ويمكن سحب هذا المعنى على كلّ المؤسسات القائمة على الترجمة التي لا علاقة لها بسوق العمل والاستثمار.

قد يعود هذا الإشكال إلى عدم وجود إطار موحد تشتغل فيه المؤسسات القائمة على الترجمة والراعية للمصطلح؛ فما زلنا أسيري معوقات تقوم على الصّراعات والتّنافس على الاختلاف في وضع المصطلح بدل توحيده؛ لأنّ الإنسان العربي لا يستطيع أن يفكر إلا في إطار ثقل تاريخي وإيديولوجي متعب، على الرغم من أنّ العقل العربي عقل مؤهل لل فعل الترجمي شأنه شأن بقية الأمم، غير أنّ الإشكال يبقى مرتبطا بهذا العقل العربي إن كان مؤهلا لكي يستثمر ما تم تعريبه وترجمته. وسيكون طبيعيا أن الوعي الترجمي والعمل الموحد الذي يسعى إليه مكتب تنسيق التعريب بالرباط -مثلا سيفقد من كفايته إذا بقي في مرحلة الكمون، ولم يمرّ إلى ما يسمّى الوجود بالفعل الذي يترجمه الاستثمار الفعلي في الواقع، فليس هناك

(١) الترجمة إلى العربية الحديثة في المغرب: بين الفرد والمؤسسة، نشر في موقع العلم ليوم
<http://www.maghress.com/alalam/50918> 2013 -2701

قوانين ولا آليات تجعل هذا المكتب قادرا على إشاعة المصطلحات التي أقرها بين المؤسسات الثقافية والاقتصادية والسياحة والإعلامية العربية نظرا لتعطل سياسة التعريب في معظم البلدان العربية، وعلى الرغم أن المكتب ألحق بعد تأسيسه بالجامعة العربية سنة ١٩٦٩، وتتمثل خطته استنادا إلى مقررات الجامعة العربية، بتوفير المصطلح العلمي العربي الموحد لمراحل التعليم المختلفة: الابتدائي، والثانوي، والمهني، والتقني، والتعليم العالي^(١).

ربما يتساءل متسائل عن رفع التعارض بين جهود المؤسسات والنتائج في الواقع، فهناك في جميع أقطار الوطن العربي مراكز ومعاهد مثل المنظمة العربية للترجمة ببيروت، والمركز القومي للترجمة بالقاهرة، ومركز الأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، ومؤسسة الفكر العربي ببيروت، والمركز الوطني للترجمة بتونس، والمعهد العالي للترجمة بالجزائر، تسعى لتفعيل دورها، وهناك مؤسسات متخصصة أخرى قطعت أشواطاً كبيرة في مجال الترجمة مثل مؤسسة التواصل للترجمة القانونية بدبي التي انطلقت في العام ١٩٩٦ على نطاق واسع بوصفها إحدى المؤسسات الرائدة في ميدان خدمات الترجمة التجارية، وتكرّس كل جهودها لتلبية الأهداف التجارية لعملائها وتجاوز توقعاتهم. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، طوّرت المؤسسة خدماتها على نحو متواصل لتوفير كوكبة متكاملة من خدمات الترجمة ذات الكفاءة والدقة والسرعة في الإنجاز للمؤسسات القانونية، ووكالات الإعلان، والعلاقات العامة، والمصارف والمؤسسات المالية، وشركات الكمبيوتر، وشركات التدريب، وغيرها من المؤسسات الرائدة والأفراد في مختلف قطاعات الاقتصاد، وهي تترجم من وإلى ٦٥ لغة وتقدم للترجمة القانونية خدمات عالية الجودة في الترجمة الترويجية والتسويقية لعملائها في قطاعي الإعلان والتسويق. حيث تقوم

(١) ينظر علي القاسمي، السياسة الثقافية في العالم العربي، مكتبة لبنان ناشرون / صائغ، ط١ بيروت ٢٠١٢ ص ٩٦/٩٥.

أساساً بالترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية والعكس. كما تقدّم خدمات الترجمة الترويجية والتسويقية من الإنجليزية إلى ما يزيد عن ٦٥ لغة من لغات العالم الحية. كما تقوم بترجمة الأفلام وأفلام الفيديو من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، والعكس، وترجمة الأفلام وتحويل النصوص من نصوص مسموعة إلى نصوص مكتوبة للعديد من المؤسسات التجارية وغير التجارية. واستطاعت بفضل ذلك الحصول على حصة سوقية لا يستهان بها عالمياً حيث إنها تسد فراغاً كبيراً وتسهم في جلب المؤسسات التجارية الراغبة في تأسيس موطئ قدم لها في السوق الناطقة بالعربية في الشرق الأوسط. والمؤسسات والشركات التي ترغب في إقامة علاقات ثقافية وتربوية قوية في العالم العربي^(١).

لا شك أن هناك مشروعات مستقبلية تهتم بأمر الترجمة ومنها مثلاً تلك التي أسستها الجامعة العربية بعد ما أصبح هناك وعي بأن الترجمة رهان للتنمية والتواصل فأُسست مراكز ومعاهد ومنظمات تابعة للجامعة يمكن أن نعتبرها آليات دفع لفعل الترجمة تندرج ضمن إستراتيجية التفاعل مع مختلف الشعوب والحضارات تصديقا لمبدأ التعاون الإسلامي، ومنها الجوائز والمنح التي إلى جانب تعزيزها لآليات الحوار والتواصل، فإنها تعمل على توجيه الآخر نحو اللغة العربية والثقافة الإسلامية، وتصحيح نظرة الآخر لنا، ومثال ذلك، المنح التي تقدم كترجمة بعض الروايات العربية إلى اللغة الصينية بقيمة مائة ألف دولار وهي منحة وجائزة مقدمة من حاكم الشيخ زايد للترجمة، وجائزة ابن خلدون للترجمة بين العربية والفرنسية، وجائزة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للترجمة التي أقيمت دورتها السادسة في جمهورية البرازيل الاتحادية، مما ساعد على إقامة شراكات قائمة على الحوار والتفاهم والثقة والاحترام المتبادل،

(١) <http://www.communicationdubai.com/ar/about-us.php> (نبذة عن

المؤسسة)

والقيم الإنسانية المشتركة. وبعد سبع سنوات من انطلاقة هذه الجائزة العالمية فقد نجحت في إبراز أهمية الترجمة من خلال توحيد دلالات المصطلحات والمفاهيم؛ لنشر ثقافة إنسانية مشتركة، تُقارب ما بين الشعوب، كما نجحت في استقطاب كبريات الجامعات والمؤسسات العلمية والأكاديمية بجذب أفضل المترجمين من جميع دول العالم، للمشاركة والتفاعل مع أهداف الجائزة للمساعدة في تنشيط حركة الترجمة العالمية، من اللغة العربية وإليها؛ ودعم فرص الحوار الفاعل وتعزيز التواصل المعرفي بين الدول والشعوب. ودلالة ذلك الإقبال الكبير عليها، الذي يعكسه حيازتها مصداقية المبدعين وثقتهم في نهجها، حيث استقبلت خلال الدورات السابقة والحالية ٨٦٩ مشاركة من ٥١ دولة، في مختلف الفروع بـ ٣٦ لغة^(١). ولعل في هذه الأرقام ما يدل على أهمية مثل هذه المشروعات التي تقوم بها بعض الحكومات العربية. الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الإفادة من الشركات الأجنبية المتخصصة في الترجمة إلى اللغة العربية، والبرمجيات، والتعاون المثمر بين المؤسسات من قبيل تعاون مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مع المنظمة العربية للترجمة من خلال دعمها لإصدار ثلاثة وثلاثين كتاباً في أحد عشر مجالاً علمياً، بدءاً بالكيمياء والعلوم الجينية ونهاية بالعلوم البترولية عام ٢٠١٠، وقد أنجز المشروع نهاية عام ٢٠١١. ثم عاودت دعم تسعة كتب في عام ٢٠١٣، تم إنجاز ٧٠٪ من المشروع. والآن في عام ٢٠١٤ دعمت المنظمة بثلاثة كتب أساسية في الرياضيات والفيزياء والتكنولوجيا. فهي بحق أكبر مؤسسة دعمت المنظمة العربية للترجمة، فالمدينة حققت خلال ثلاث سنوات ونيف من الأشهر مع المنظمة ما لم تتمكن من تحقيقه حكومات عربية كبيرة في مجال الترجمة ونشر الوعي البحثي والمعرفي والعلمي.^(٢)

(١) صحيفة الرياض الأربعاء ١٨ ذو الحجة ١٤٣٤ هـ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣م العدد ١٦٥٥٧ نقلًا عن

موقع: <http://www.alriyadh.com/877701>

(٢) هيثم الناهي: مدير المنظمة العربية للترجمة في حوار معه، التقدم المعرفي يبدأ أولاً من

حركة الترجمة، عن موقع: www.majalla.com

وهي الطريقة نفسها التي اتبعتها المركز القومي للترجمة من خلال العلاقات والتعاون التي يحدّثها مع المؤسسات العربيّة والعالمية فهو يتعاون -ولو بشكل محدود مع مؤسسات ودور نشر مصرية كوزارة الاستثمار، ودار الكتب والوثائق القومية، والهيئة العامة للكتاب، ودور نشر عربية (كدار الآداب، ودار الفارابي، ودار الساقي في لبنان)، ومع مراكز ومعاهد ثقافية أجنبية في مصر (معهد جوته، المعهد الثقافي الإيطالي، المركز الثقافي الفرنسي، معهد ثربانتس "المركز الثقافي الإسباني"، المركز الثقافي الإيريتري، المعهد الدانماركي المصري للحوار، مؤسسة بروهلفستسيا السويسرية) بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسات من خارج مصر (مؤسسة نورلا "النرويج"، مؤسسة فورد، المركز الكوري للثقافة العربيّة والإسلامية بكوريا، مركز معلومات الأدب السلوفاكي، مؤسسة الأدب عبر الحدود. والمركز لا يصدر أي كتاب إلا بعد الحصول على حقوق النشر؛ ولهذا يتعاون مع عدد كبير من دور النشر حول العالم، أهمها الدور التابعة لجامعات مثل أكسفورد، كمبريدج، كاليفورنيا، شيكاغو، كولمبيا، ييل، أدنبره، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بيرسوس، برينستون، وكذلك دور النشر الشهيرة الفرنسية والإنجليزية والإيطالية.^(١)

(١) موقع وزارة الثقافة المصرية: www.moc.gov.eg

المبحث الثاني: آليات الاستثمار وسلّم الأولويات

لا شك أن هناك أولويات توجّه العالم المعاصر، وتتعلّق أساساً بالجانب الاقتصادي الذي يوجّه طرق الاستثمار، وإذا كانت الترجمة هي عامل أساسي من عوامل بناء مجتمع المعرفة الذي تكون فيه العمالة مشمولة معرفياً، فهي قطب الرّحى في عملية الاستثمار البشري بواسطة اللّغة وتطوير المشروعات التي تخدم اللغة العربية، كما أن الترجمة تمثل جزءاً من الرّأس مال البشري الذي يشمل مجموع المعارف والمهارات والخبرات، وكل القدرات التي تمكّن من زيادة إنتاجية العمل، وعندما يتحقّق هذا نكون أمام ما يسمّى بالرّأس مال الفكري الذي يعرف بأنه "الإجماليّ المجتمعي من المعرفة، والمهارات، والقدرات التي يمكن أن تمتلكها المنظمات وتوجّهها نحو الإنتاج البناء، كما يعرفها توماس ستيوار" بأنها المواد والممتلكات الذكيّة، والمعرفة والمعلومات والخبرات، التي يمكن أن تستخدم لخلق الثروة"^(١). والاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة يجد أولويته الكبرى في المدخل الأساس للاستثمار وهو الجانب الاقتصادي المالي والتجاري ويتمثل في ما يأتي:

١- الانخراط في الحاسوبية باعتبارها خادماً للترجمة :

لقد أسهم اللغويون العرب المعاصرون في تطوير تقنيات الحاسوب للغة العربيّة، مستفيدين من نتائج الدراسات اللغوية العربيّة في التراث، واستحدثت

(١) الهادي بوقلقول، الاستثمار البشري وإدارة الكفاءات كعامل لتأهيل المؤسسة واندماجها في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ١٠ ٠٩ مارس ٢٠٠٤ .

عدة تصاميم وآليات لحل كثير من الإشكالات ذات العلاقة بملاءمة نظام الحاسوب للغة العربية، سواء ما تعلق بإشكالية الحرف أو طبيعة تركيب الكلام العربي، غير أننا لم نبلغ بعد باللغة العربية فعليا مرحلة ما يسمّى الترجمة الحاسوبية، التي يلعب من خلالها "علم اللسان الرياضي دورا مهما ببحثه عن علاقات متشابهة بين اللغتين المراد ترجمة إحدهما إلى الأخرى، بعد قيام الحاسوب، عن طريق تقنية المسماة بـ "مترجمات ذات المستوى العالي" high level translator بتحويل المعلومات الابتدائية التي تدخل إليه بإحدى اللغتين (input) إلى محول ثان يسمى binary converting، ثم تدخل بعده في ذاكرة الحاسوب بشكل رموز، ثم تخرج منها بعد عملية تحويل أخرى إلى لغة أخرى غير لغة الدخل (input) شرط أن تكون اللغتان مبرمجتين معا"^(١).

تلعب التقنية المعلوماتية -إذ ندورأ مهمأ في ترقية الاستثمار من خلال الترجمة، فبقدر ما يكون هناك استثمار للتقنية الحاسوبية، يزداد النشاط المصطلحي، والسرعة في العمل الذي تكون به المؤسسات القائمة على الترجمة قادرة على استغلال الوسيط المتمثل في الحاسوب الذي يسمح بالتطور المصطلحي وراثه، ووجود وسائل ضخمة للتوثيق بإنجاز الأنظمة الخبيرة والبرمجيات باللغة التي تستمد منها المصطلحات والمعلومات.

ومجال الحاسوبيات في الوطن العربي على الرغم من التطور الحاصل في استغلاله في بعض البلاد العربية كدول الخليج، إلا أن عدم وجود قواعد أسس عربية قادرة على تمكين الأجهزة من أداء وظيفتها والرقى بالترجمة ومن ثمة باللغة العربية، يجعلنا نبقى في مرحلة لم تستطع فيه الحاسوبية بلوغ أنظمة الخبرة المطلوبة؛ لأن وظيفة الحواسيب -عندنا لم تبلغ بعد هذه المرحلة، ولا زالت تؤدي

(١) حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناني، أسئلة اللغة. أسئلة اللسانيات، حوار مع مازن الوعر ص ١٤٠.

دور الحاسب والمخزن للمعلومات والفهارس المكتبية، أو هي في أحسن الأحوال تقوم بعمليات مساعدة للعنصر البشري كتسهيل الحصول على المعلومة والسّعة في الأداء، دون أن يكلف الحاسوب بعمليات يقوم بها العنصر البشري مثلما هو الأمر في الدول المتقدمة، فلا يزال مثلاً توليد المصطلح في المجامع العربيّة حكراً على العنصر البشري، ولعل هذا الأمر راجع إلى الفجوة الرقمية الحاصلة بين الشمال والجنوب، ولا نملك إحصاءات دقيقة عن دور الحاسوبية التي تستعين بها الشركات والمقاولات الكبرى في مجال النفط - مثلاً ما دامت اللغات الأجنبية هي الوسيلة، ومن ثمة، فأى حديث عن هذا الدور يبقى مجرد احتمال من الممكن أن يتحقّق إذا ما تغيّر الوضع اللغوي العربي وتحقّقت سياسة لغوية حكيمة وتخطيط فعال، وإنشاء مشروعات ترجمة تستثمر في خدمة اللغة العربية، وأهمها الترجمة الآلية التي هي نتيجة للتعاقد المثمر بين الحاسوبيات والتخطيط اللغوي الناجح.

بالنسبة للترجمة الآلية، يعترف كثير من الدارسين أن للترجمة الآلية دوراً كبيراً في استيعاب المعطيات الضخمة، نظراً لعلاقتها بتقانات اللغة، وبالحاسوبية؛ لأنه لا يمكن - في مجال الحوسبة أن يتم استيعاب الكم الهائل من المعطيات الضخمة، وإدماجها في عملية تحويل المعلومات إلا من خلال الترجمة، التي يمكن أن تتكيّف مع تنوّع المعطيات واختلافها، والسّعة في وصول المعلومات وتدقّقها الذي قد يبلغ فيه معدّل التفريعات الواردة في اليوم إلى ١٤٠ تفريدة، مثلما هو الحال في موقع تويتر، وبالتالي فإنه لا يمكن الاستغناء عن التقانات اللغوية، في معالجة المعطيات، وتصنيفها، وذلك بواسطة برمجيات متنوعة، جلّها يستعمل في مجال المعالجة الآلية للغات الطبيعية. وإذا كانت المعلومات متوافرة بلغة أجنبية تترجم إلى اللغة العربية، وبعدها تُستغلّ هذه الترجمة لإنشاء متن لغوي مصفوف ومصنّف بحسب كل جملة مع الترجمة المكافئة لها، وهذا يمكن من استخراج مصطلحات وإنشاء مسارد، وقواعد بيانات غير أن الواقع الرقمي العربي يبدو بعيداً عن هذا المسعى، ففي الوقت الذي تسمح فيه هذه التقنية في الترجمة الآلية بالتنبؤ بالتوجهات التجارية،

وإمكانية رصد أحاسيس العملاء، والأفراد وبالتالي رصد أفكار المجتمعات، نجد أن نظم الترجمة الآلية لا تتعدى بعض المشروعات لبعض المراكز وبعض المبادرات الفردية^(١). وإن تبني سياسة عربية شاملة وموقف رسمي تتخذه الدول العربية وحكوماتها لدعم البحوث في مجال المعالجة الآلية للغة، والتخطيط لها بإنشاء برمجيات، أثبت العقل العربي، وخاصة المهاجر منه، أنه قادر على إنشائها، يجعل الاستفادة من هذه الكفاءات أمراً حتمياً لاستغلال المعطيات وترجمتها لخدمة اللغة العربية. في ظل إدارة الكترونية تستطيع بفضلها مختلف القطاعات الحكومية، أن تقيم علاقات تعاونية فيما بينها من أجل تحقيق الخدمات بينها وبين المواطنين وقطاعات الأعمال عبر الشبكة.

غير أن الوضع القائم لا يبشر بتواصل حقيقي واستثمار فعال في اللغة العربية، ما دام مستخدمو اللغة العربية والمترجمون منها وإليها لا يستندون إلى مصطلحية موحدة والعمل على استثمارها وفق ما تقتضيه معايير التواصل. وإن حدث أن استعان المترجمون بهذه القواميس الموحدة ثنائية اللغة التي تصدر عن مكتب تنسيق التعريب مثلاً، فإن هناك مشكلات يطرحها بطء الطريقة التي يتخذها مسار جمع المصطلحات من المجامع اللغوية حتى تصل إلى المكتب، ليمتّ توحيدها، وكذا نقص المتخصصين في مختلف العلوم والتكنولوجيات الجديدة التي تتسارع وتيرتها، الأمر الذي يعطل عمل المترجم الذي لا يستسيغ فكرة أن يتحوّل في مرحلة معينة من عمله إلى مصطلحي. ولذلك فإن الأمر مع الترجمة الآلية يفرض شروطاً أخرى، مرتبطة، بتطور الحاسوبية والذي يفترض تطوراً في تخزين المعلومات وفي المصطلحات المتخصصة، حتى نصل إلى سياسة لغوية عربية حكيمة وفعالة، تسهم في صناعة البرمجيات التي تشكّل اليوم مفتاح التحكم في الترجمة بمختلف

(١) يراجع: وفاء بن تركي، المعطيات الضخمة big data تحديات الانفجار المعرفي وعلاقته باللغة، كتاب المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، دبي، ص ٦٣٢/٦٣١.

أنواعها حتى الأدبية منها، ذلك أن النظر في أصالة النتائج المترتبة عن إنتاج هذه البرمجيات وفوائدها المعرفية والاقتصادية، في العالم يؤكد أن الاستثمار فيها لا يسمح فقط بفهم متطور للعلاقة القائمة بين مجالها المعرفي والتقني أو المعارف المتحوّلة والمدمجة فيها، فحسب؛ بل تسمح للمنتج بأخذ تصور أفق أكثر اكتمالا واتساعا للترجمة يمكنه من إرضاء متطلبات السياق الدلالي للنص المترجم^(١).

ومهما كثرت الاقتراحات بخصوص إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة في مجال الترجمة سواء في توفير الجهد والسّعة لمعالجة النصوص والإسراع في تداولها والترويج لها، أو في استغلالها لاعتماد طرائق تعليمية جديدة وفعالة تسهم في تأهيل المترجمين في مجال الترجمة التحريرية والفورية والسّمع بصرية من وإلى اللغة العربية، فإن الإشكال لن يحلّ إلا بخطة عربية لإعداد لغوي لا يمكن أن يتم التّوصل إليه إلا إذا وصلت الدول العربيّة إلى تغيير الوضع اللغوي السائد، ما يمكن من تفعيله في الواقع وجعله آلية استثمار حقيقية وليست مجرد تلفيق. وكنا فيما سلف من صفحات هذا البحث، قد تحدثنا عن الموجهات والمداخل الأساسية، وإذا ما تحقّق ذلك، فلن تتسارع وتيرة وضع القواميس والمصادر، وتكثر نسبة المتخصّصين والمترجمين فحسب، بل يتشكّل وعي مصطلحي يجد تفعيله في الواقع التعليمي بإدماج هذه المصطلحات الموحّدة في التدريس في الجامعة للطلبة المؤهلين في تخصّصاتهم في المستقبل، وتمكّنهم بعد ذلك من "التعامل مع فراغ مصطلحي بموارد لغتهم الخاصة، والإسهام في تقوية حيوية لغة بإستراتيجيات أكثر ملاءمة من التي تنحصر في تعويض المصطلحات المفترضة الموجودة سلفا"^(٢).

إن تنشيط عمل مراكز الترجمة والترجمة الفورية ومعاهد الترجمة، يعني العناية بتهيئة الكوادر المؤهلة و المدرّبة وتخريجها وفق منهجيات التكنولوجيات

(1) Marie de Besses, Les logiciels libres : une communauté fertile en innovations et apprentissages / Grenoble : IREPD -Paris 1999 p 237.

(٢) ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، مرجع سابق، ص ٧٨.

الجديدة، فيتم تزويد السوق العربيّة والدولية ب مترجمين، مثلما هو الحال في الغرب حيث تمّ إنشاء مراكز ومعاهد متخصصة في هذه الأشكال المختلفة كالترجمة الفورية، والإلكترونية، والسمع بصرية، وغيرها كالمدرسة العليا للترجمة والترجمة الفورية في جامعة السوربون في باريس، ومدرسة الترجمة الفورية في جنيف، وكلية الترجمة الفورية في جامعة ويست مينستر في لندن، وبما أنّها مستقلة عن كليات الآداب واللغات التي تولت المهمة التقليدية للترجمة، فإن ذلك سيسمح في خلق منافذ أخرى للترجمة على المجتمع.

إن قياس درجة انخراط العرب في التكنولوجيات الجديدة، يقاس بوضع اللغة العربية في مجال تقنيات الحاسوبية والاتصالات التي تعاني من فقر تقني وعوز معلوماتي واضح، إلا في بعض المبادرات المعزولة التي حاولت استثمار تطبيقات التقانة بطريقة جيّدة، وإذا تمّ التسليم بأن تقدّم أي لغة يرتبط بمن يشتغلون بها، وأنّه يمكن لأي لغة مهدّدة بالاندثار أن تعود إليها الحياة وتلتحق باللغات الحيّة، إلا إذا تمّ الاستثمار فيها، من خلال الترجمة والحوسبة وجعلها لغة التعليم والاقتصاد والسياحة والإدارة والتجارة والبنوك، أمكن لنا أن ندرك أنّ ما يسمى الفجوة الرقمية بين اللغة العربية واللغات المهيمنة هو ذريعة العاجزين أو التبعّ المعترضين على أن تكون العربية لغة متطوّرة. ومن هنا لا بد من التفريق بين أن تكون اللغة العربية موضوع نظر وأن تكون موضوع عمل واستثمار. فالجهود في الشق الأول لم تتوقّف، والمشتغلون في اللّغة من علماء اللسانيات العربيّة، بذلوا جهودا مضنية في تحويل علم اللسان المعاصر إلى اللغة العربية، وأصلوا بما استطاعوا أن يثّوروا به التراث اللغوي العربي ويعرّفوا به في الجامعات الغربية، وقد قاموا ويقومون بهذه الوظيفة على أحسن وجه، ولعل المعرفة الوحيدة التي يمكن أن نقول أن العرب عكفوا على البحث فيها، وتطوير اللغة العربية بوساطتها، بطريقة جادة وجدية

هي المعرفة اللسانية^(١). ولكن يبقى الإشكال واقعا في الشق الثاني من القضية والمتعلق بمن يتولى مهمة أن تكون العربية موضوع عمل واستثمار، وهو أمر لا يتم إلا من خلال سياسة ترجمة وحوسبية يشتغل بها مترجمون ومهندسون ولسانيون وتقنيون على العربية باعتبارها موضوعا استثماريا يقوم على المعالجة الآلية لها وحوسبتها والترجمة إليها. ولعل الخطوة الأولى التي تسير في الاتجاه السليم فيما له علاقة باستثمار البحث اللساني في خدمة اللغة العربية، مثلما يرى ذلك العالم اللساني مازن الوعر "بدأت في المملكة العربية السعودية، من خلال إنشاء ما يسمى "كلية الأمير سلطان الأهلية"، حيث تم إنشاء ثلاثة أقسام متجانسة: الأول يسمى بقسم اللسانيات التطبيقية (التربوية) والثاني: يسمى بقسم اللسانيات الحاسوبية المعلوماتية (معالجة العربية ولغات أخرى حاسوبيا) والثالث يسمى قسم الترجمة من العربية وإليها"^(٢). ولعله الأمر نفسه الذي يسير فيه المركز التقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر.

وإن الانخراط الفعلي لهذا النوع من المؤسسات الحكومية العربية في السياسة اللغوية، ومشروعات الترجمة، سيؤدي إلى خلق مهن جديدة في مجال لغات التخصص، وعلم المصطلح، وبنوك المعلومات التي تتزايد بتزايد مجالات الترجمة، وإذا وضعنا في الاعتبار التطور الحاصل في مجال الحاسوبيات، فإن هذا الأمر سيساعد على تطوير صناعة اللغة وخاصة المصطلح، وإعداد المعاجم وهو ما يستوجب إعادة هيكلة الجامعات اللغوية، وترشيد دورها في الإجابة عن الحاجيات الأساسية للتواصل التي تفرضها التحولات الاجتماعية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة.

(١) نذكر في هذا المجال أعلام اللسانيات العربية في المشرق والمغرب أمثال رمضان عبد التواب، تمام حسان، مازن الوعر، أحمد المتوكل عبد الرحمان الحاج صالح، عبد السلام المسدي، الفاسي الفهري، وغيرهم من علماء اللسانيات العربية المعاصرة.

(٢) حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناني، أسئلة اللغة. أسئلة اللسانيات، حوار مع مازن الوعر، ص ١١٥.

إن حوسبة اللغة يشمل عدة آليات، وفي الإعلام الآلي يعدّ التوثيق رافدا مهما للترجمة باعتبارها تشكّل معطيات لوصف الوثائق، وذلك من أجل الوصول إلى المعلومة، واسترجاعها من ملفّها الرقمي وقت الحاجة، ولقد سعت الجامعة العربيّة إلى العمل على تجسيد مشروع الذخيرة العربيّة الذي اقترحه المركز التقني لتطوير اللغة العربية بإشراف العالم اللساني عبد الرحمن الحاج صالح، وكان ثمرة لمشروع الرّصيد اللغوي العربي الذي نشأ وتطوّر في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بين الدول المغاربية الثلاث (الجزائر تونس والمغرب)، ثم تبنته الجامعة العربيّة في بداية الألفية الثالثة بشكل يتماشى مع التكنولوجيات الجديدة، ويقوم على رقمنة المعلومات الخاصة باللغة العربية عبر العصور، ليشكّل قاعدة بيانات ومعطيات وثائقية عامة تشمل معطيات مصطلحية وغيرها، وذلك من أجل فهرسة تراث اللغة العربية المكتوب وحتى الشفهي بحيث يتم استثمار مصطلحات اللغة العربية وتوظيفها في صناعة المعاجم والإسهام العربي في تبادل المصطلحات والحضور الفاعل في المنظمة الدولية لتوحيد المعايير.

إن حوسبة اللغة ينبغي أن تكون جزءا من النشاط العلمي والاقتصادي للغة العربيّة، أو ما يسمى بصناعة اللغات التي يتبنّى القائمون عليها إستراتيجية تجارية للمنتجات اللسانية، وما البرامج المختلفة التي تتداول حول الترجمة والمصطلح وغيرها مما له علاقة وطيدة بالمهن التي ظهرت جراء الاستثمار في اللغة إلا دليلاً على وجود حاجات جديدة تفرضها علاقة اللغة بالتكنولوجيات الجديدة، وتعمل على تسخير منافذ تجارية تسهم في إنشاء مهن جديدة، تتكاثر يوما بعد يوم. ينبغي على البلدان العربيّة أن تسرع في إحداث مشروعات للاستثمار فيها، كالترجمة التحريرية والفورية. وخاصة الترجمة الآلية التي يعدّ الاستثمار من خلالها نتيجة لتطوير البحث في علم الإلكترونيات الذي لا يتوقّف عند ”الاكتفاء بإنتاج بعض الأدوات والبرامج التي تعالج اللغة العربية جزئياً، مثل برامج القواميس الإلكترونية والتدقيق الإملائي، وبرامج القواعد والتشكيل والصرف، فالترجمة الآلية تتطلب

أكثر من ذلك بكثير، فهناك أيضا عمليات التحليل الدلالي والنحوي والصرفي، وعمليات نقل معاني وبنى الجمل العربية إلى ما يقابلها في اللغات الأخرى^(١)؛ وهذا من شأنه ألا يسمح بإعطاء الترجمة الآلية طابعا مستقلا عن العلوم الأخرى، لأنها نتاج تقاطع عدة حقول معرفية كاللسانيات الحاسوبية ونظرية الذكاء الاصطناعي، والرياضيات وعدة برامج وأنظمة تقنية.

ومن هنا، ينبغي إدراك الدور الذي يولى في الغرب للترجمة الاحترافية والدور التكاملي للعنصر البشري فيها، وهناك مراكز بحث متخصصة في الترجمة الآلية الإحصائية التي أفادت من القوة الحاسوبية للحواسيب المعاصرة، ومن الخوارزميات والتعلم الآلي، فانتشرت القواميس الإلكترونية مزدوجة اللغة. وإذا أخذنا في الاعتبار انعدام هذا النوع من الاستثمار في العالم العربي، فإن الاستفادة من المكاسب والإنجازات التي تحققت في أوروبا وكندا سيكون بالضرورة إحدى الأدوات الأساسية لمنهجية التدريس الترجمي؛ لأن المترجم المحترف قد أصبح هدف المستثمرين في هذا المجال من المشروعات. وكل الأهداف المعلنة هي العمل على تطوير تكنولوجيا تسمح للحاسوب بالترجمة من لغة إلى أخرى، بهدف مساعدة المترجم البشري على مضاعفة إنتاجه الترجمي في الميادين المعرفية المختلفة.

٢- خلق شبكات تعاون في مجال البرمجيات:

إن الأحادية اللسانية التي خلقها التوجّه العالمي نحو اللغة الإنجليزية، باعتبارها لغة التواصل بين الدول في مجال التكنولوجيا والاقتصاد، وابتعاد الأمم الأخرى عن لغاتها الأم وتحييدها من مجال التداول، بحيث انعكس ذلك على وضعيتها بين أبنائها، كما هو الشأن مع اللغة العربية، قد خلق نزوعا إلى اللغات الأخرى واتخذت عدة إجراءات إلى تطويرها وإعادة الاعتبار في سياسات الدول،

(١) عبد الله حميد الحميدان، مقدمة في الترجمة الآلية، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض،

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م ص ٦/٧.

والحرص على استعمال لغاتها القومية في التواصل العالمي، واللغة العربية لها من المؤهلات ما يمكنها من أن تتجاوز هذه الهيمنة ويخرج العرب من التوحيدية إلى التعددية، نظرا لعدد البلدان العربيّة الناطقة بها، إضافة إلى الدول الإسلامية غير العربيّة، وتوافرها على مصادر الطاقة البترولية الأهم في العالم، ومن ثم فإن جزءا كبيرا من الاقتصاد العالمي المرتبط بهذه الطاقة يفرض إجراءات عملية لتطوير الهوية اللغوية للمجموعة العربيّة، تبدأ بتعاون إقليمي عربيّ، لتتحول إلى تعاون دولي، يقوم على: "تبادل المعلومات البيبليوغرافية والعملية، وإنجاز مشروعات في المصطلحية المطبقة (إنجاز معاجم متعددة اللغات وبرمجيات مصطلحية وقواعد معطيات، وآليات أخرى تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الوثيقة)، وتكوين المصطلحيين، وعمليات الترويج والتطوير اللغوي"^(١).

والواقع أن هناك شطرا كبيرا من هذه الإجراءات متوافر لدى العرب، فالجامع العربيّة مثلا متعددة اللغات، ومن هنا يتعيّن إيجاد مشروعات لتحقيق هذه الأهداف مثل تفعيل شبكات التعاون بين الاتحادات الإقليمية من جهة كاتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، وخلق شبكات تعاون مع شبكات التعاون في البلدان الإسلامية، وشبكات عالمية أخرى، كشبكة ARABTERM، وهي قاعدة مصلحة في الأمم المتحدة للمعطيات المصطلحية المتعددة اللغات، ويسعى التعاون إلى تطوير الترجمة وعلم المصطلح وتكوين مصطلحيين. ومتخصصين في برمجيات الترجمة على غرار ما هو مستعمل على نطاق واسع في الدول الغربية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وإلى يومنا هذا كنموذج Trados وقد اخترع في ألمانيا، وقد اخترع في كندا سنوات بعد ذلك. وهذه البرمجيات هي التي أفرزت مختلف الدراسات والبحوث واستهلاكها، وفتحت المجال لظهور عدة نظم للترجمة مغايرة (سيستران، ويدنير، باهو، أريان، لوغوس...) وكذا

(١) ماريا تيريزا، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، مرجع سابق، ص ٢٨.

عدة محرّكات للترجمة مثل REVERSO فأصبحنا نسمع بـ "الإبحار الصوتي"، و"الترجمة الفورية الآلية"، و"الترجمة الآلية للكلام"، و"الترجمة الفورية الهاتفية"، و"نظام الترجمة التخاطبية (-SPEECH TO SPEECHTRANSLATION SYSTEM) ونُظم الترجمة في الزمن الواقعي (-AUTOMATED REAL TIME TRANSLATION) (١).

إن هذا التعاون في مجال البرمجيات، من شأنه أن يخلق مراكز وهيئات إقليمية بحسب مجالات التعاون الترجمي في الوطن العربي، من أجل إحداث حراك فعلي يجعل نصب عينيه المجالات الاقتصادية كالتيجارة والسياحة والبنوك والصناعة، والتعليم والبحث العلمي وغيره، ويسهم في تطوير صناعة البرمجيات في الوطن العربي.

٣- الاهتمام المنظم بالمصطلحية الموجهة نحو الترجمة :

لا شك أن الغرب قطع أشواطاً كبيرة في مجال الاهتمام المنظم بالمصطلحية داخل الدول الأوروبية، واتسع مجالها ليمتد إلى الفضاءات الجغرافية التي كانت مستعمرات فرنسية أو إسبانية أو ناطقة بلغاتها ككندا، وأمريكا الجنوبية، وشمال إفريقيا، ولقد كان لهذا التيار الترجمي أثر كبير امتد إلى الصين واليابان وكان منبع الأعمال التي أنجزت في الهيئات الدولية المتعددة اللغات (المجموعة الأوروبية، والفاو والأمم المتحدة واليونسكو)، وهذا التيار هو أيضاً منبع خلق بنوك مصطلحية (تيرميوم للاتحاد الأوروبي، وبنك الحكومة الكيبكية وغيرها)، وحرى بالبلدان العربية أن تسعى إلى خلق هيئات تعمل على تطوير المصطلحية وتنظيمها لتتوسّع إلى الدول الإسلامية الناطقة بغير العربية، والدول التي لها علاقات تجارية أو توجد فيها جاليات عربية، أو مواطنون من أصول عربية كما هو الشأن في البرازيل مثلاً.

(١) عبد النبي ذاكر، الرهانات الاقتصادية للترجمة الآلية، علامات، العدد ٢٤ المغرب ٢٠٠٥،

إن هذا السعي ينبغي أن يواكبه التخطيط اللغوي اللازم المستوحى من التجارب الناجحة المطبقة في العالم، وخاصة إندونيسيا، وماليزيا، ويتبع النشاط المصطلحي فيهما هدفين اثنين، هما: تشجيع اللغة، الوطنية والتطور الاقتصادي، حيث تسهر لجان علم المصطلح على تطوير المفردات التقنية والعلمية الموجهة للتعليم^(١).

هناك، إذن ضرورة ملحة لهيكل نظام الترجمة في الوطن العربي، بتحديد طبعة القائمين عليها، وضبط تخصصاتهم من مهنيي اللغة وتقنيين ومهندسي الإعلام الآلي، وغيرهم من المتخصصين المهتمين بالجمع والوصف والمعالجة وخلق المصطلحات (مصطلحيون ومعجميون، وأخصائيو التخطيط (الإعداد اللغوي) وأخصائيو معالجة المعلومة (الموثقون)، ومن شأن هذه التخصصات وغيرها أن تخلق وظائف في مختلف المجالات السياحية والتجارية والبنكية وغيرها؛ ذلك أن الترجمة لا تكون مربحة إلا إذا أسهمت في تكريس صورة إيجابية للغة العربية والمؤسسة وتساهم في التواصل الجيد مع الشركاء المحليين أو الأجانب؛ فالترجمة سلاح تجاري، وعلامة على حسن النية مع اللغة ومع المتلقي في الوقت نفسه، وهي فعل جاد في إقامة سياسة تواصلية فعّالة. وإذا لم تكن الترجمة في بلد جزءا من سياسته، من الصعوبة بما كان جعلها موضوع استثمار. ويكون وضعها هذا نتيجة طبيعية لوضع اللغة في ذلك البلد.

وبذلك تكون حركة الترجمة حركة هادفة بناءة تسير نحو تحقيق أهداف مرسومة من قبل المراكز العلمية القائمة على هذه المهمة الحضارية النبيلة. وهذه الخاصية في الترجمة من شأنها أن تخرجها من الحركة الانفعالية والاضطرابية التي تصدر بدوافع غير موضوعية، تكون فيها حركة الترجمة مبنية على العشوائية وتتبع عن إحساس بضعف في الذات والتهافت على منجزات الغير والانبهار بها،

(١) يراجع ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، مرجع سابق، ص ١٧/١٩.

الأمر الذي أوقعها في إشكالات علمية لها آثار سلبية على العلم والمعرفة^(١) وعلى الاقتصاد والمجتمع.

٤- ربط الترجمة بالصناعة البترولية :

يمتلك العالم العربي مؤسسات بترولية ومقاولات كبرى، تحتوي على بنوك مصطلحات داخلية لكنها تتوزع بين اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وينبغي على الشركات والمقاولات التابعة لنشاط البترول والغاز في العالم العربي أن تسهم في إطار تخصصها والبحوث التي تجريها ميدانيا، في سياسة الترجمة، وذلك بخلق تعاون مع الجامعات والمؤسسات القائمة على الترجمة ووضع المصطلح والاستفادة من توقيده لإنشاء مشروعات تعمل على إنشاء برامج تقوم بجمع المعلومة الخاصة بالتخصص وتصنيفها، وترجمتها إلى اللغة العربية، وإدماج الباحثين للإسهام في الترجمة التحريرية والشفوية وفي التوثيق. وتعمل بالموازاة مع مؤسسات الترجمة على وضع بنك المعطيات الاصطلاحية البترولية ومشتقاتها، وتعريب مصطلحات الصناعة البترولية، بل يجب على الحكومات العربية أن تعمل على وضع برامج كبرى في ترجمة المصطلحات بهدف تعريب الشركات البترولية العربية. وإنشاء وحدات إدارية خصيصا لترجمة المعاهدات والاتفاقيات ومنهجيات العمل وبنود التصدير وقوانين الاستثمار الأجنبي في هذه الشركات، وإنتاج النشرات المصطلحية، لكي تصبح العربية لغة العمل في هذه المؤسسات، ولكي يتحقق ذلك، تأتي ضرورة تقنين السياسة اللغوية للمقاولات والشركات العربية الكبرى والبنوك، التي تخضع من جهة إلى لغة التبادل الاقتصادي العالمية الإنجليزية، وليست لها علاقة بالسياسة اللغوية للحكومات العربية من جهة أخرى، الأمر الذي يحتم فرض لغة واحدة على الزبائن، وإذا ما تم إدماج السياسة اللسانية لهذه المقاولات والشركات بوصفها

(١) يراجع حسن لحسانة، دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

جزءاً من السياسة اللغوية للبلاد التي تنتمي أو توجد فيها هذه المؤسسات، فسيحتّم عليها اتباع التعدد اللغوي، وهو أمر يشبه المفارقة، حيث تعمل الترجمة على التوحيد اللغوي من أجل التغلب على عراقيل ممارسات التعدد اللغوي لأسباب ثقافية، من جهة، والحفاظ على هذا التنوع اللغوي والدفاع عنه لأسباب اقتصادية، من جهة ثانية. حيث يتم الالتزام باللغة العربية، في الوقت الذي يعتمد فيه إلى ترجمة وثائقها إلى لغات أخرى، والأمر نفسه بالنسبة إلى المقاولات الأجنبية التي - وإن فضلت الالتزام باللغة الإنجليزية أو الفرنسية فيتعيّن عليها - أيضاً ترجمة وثائقها إلى اللغة العربية، وعندما تصبح هذه الطريقة إلزامية، سيحدث هناك نوع من التعاون مع مؤسسات الترجمة وإعداد المصطلح، لتنشيط أساليب التوليد المصطلحي المتخصص، وقد تضطر هذه المقاولات الكبرى كما هو معمول به في الغرب، إلى "تكليف الوكالات الفرعية بأعمال الترجمة والمصطلحية أو ربما بجوانب أخرى من التواصل، وهو ما يسمّى في "الكيبك" بتهجير الخدمات والمصالح"^(١).

٥- تدعيم مشروعات الاقتصاد البنكي الإسلامي؛

بما أن الدول الإسلامية الناطقة بغير اللغة العربية تحاول إقامة نظامها الاقتصادي والمالي بما يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية، وأن التحدي الذي يقف أمام تلك الدول هو فهم المتطلبات الشرعية على الوجه الصحيح في مجال الاقتصاد الإسلامي، بما فيها الأعمال البنكية والتمويلية والمعاملات المالية في مجال التجارة المحلية أو التجارة الدولية والنمو الملاحظ في المؤسسات المالية والبنكية الإسلامية، هذا النمو الذي أثار انتباه الغرب، وجعله يندفع لمواكبة الركب بتبنيّه للمفاهيم والمبادئ الإسلامية في مجال الاقتصاد الإسلامي، وفتحه لمؤسسات مالية إسلامية لهذا الغرض، لكن الإشكال الذي يخشى حدوثه هو ضعف حركة الترجمة التي قد تجعل المادة الشرعية للاقتصاد الإسلامي غير متوافرة

(١) ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ص ٢٩٥.

عالميا لدى تلك المؤسسات المالية العالمية مما ينتج عنه مفاهيم خاطئة وتطبيقات غير صحيحة في مجال المعاملات التجارية والمالية ويؤكد حسن لحسانة أنه ومع تسارع نمو المصارف الإسلامية وتوسع مجال الاقتصاد الإسلامي الذي تعيشه المصارف والبنوك الإسلامية في العالم، فإن نموها يقدر بأكثر من ٢٠٪ مقارنة مع البنوك التجارية التقليدية الذي يصل إلى حدود ١٢٪ إلى ١٥٪، وهذا النمو السريع، ينبغي أن يواكبه نمو مواز في توفير الموارد البشرية المناسبة والمتمثلة والمتفهمة والتمكن من فقه النظام المالي والاقتصادي في الإسلام على مستوى العالم، وبما أن عمل البنوك الإسلامية غير محصور فقط في البلدان العربية، وإنما يشمل الدول الإسلامية الأخرى الناطقة بغير اللغة العربية مثل إيران وباكستان، وماليزيا، واندونيسيا، والدول غير الإسلامية والتي تبنت النظام المالي الإسلامي مثل بريطانيا، وسنغافورة، وهونج كونج، واليابان، والصين، وغيرها، من الدول، مما يجعل وجود المصارف الإسلامية في غير الدول العربية يتزايد وينمو خاصة مع تبني أكبر البنوك التقليدية وغيرهم مثل HSBC والنظام المصرفي الإسلامي مثل Citi Bank مما يجعل الدائرة أوسع والطلب على المعرفة الاقتصادية الإسلامية أكبر والتحدي أمام الترجمة يتزايد، وينبغي أن يتوافق مع حجم التحدي المواجه في الساحة العلمية والعملية، وبذلك، فإن تطور حركة الترجمة وتوسّعها وقدرتها على توفير المادة العلمية والشرعية والاقتصادية المالية من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى وخاصة الإنجليزية له دوره المهم والجوهري في تطوير حركة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي^(١).

ولقد أثبتت بعض الدول الإسلامية كمالييزيا مثلا والتي كانت إلى غاية ١٩٨٠ جزيرة منعزلة، أنها بسياستها الاقتصادية التّموّية الشّاملة، تستطيع أن تكون من

(١) يراجع حسن لحسانة، دور الترجمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٣٤/٤٣٥.

الدول المتقدمة التي تستثمر في اقتصاد قائم على تفعيل القدرات الذاتية من خلال الاستفادة من تجارب اقتصادية عالمية، وتجاوز نقائصها وفرض البديل الإسلامي في الاقتصاد، الذي ترى أنه اليوم من أولويات الاستثمار في اللغة من خلال ترجمته إلى المؤسسات البنكية والتجارية العالمية. ولعلها تدرك مبررات تفعيل حركة الترجمة وخطورة الآثار السلبية لضعف حركة الترجمة في مجال الاقتصاد الإسلامي حيث يرى المشتغلون في الاقتصاد الإسلامي، هناك، أن ضعف حركة الترجمة في هذا المجال، قد يؤذن بخطر داهم قد لا يتفطن إليه بالنظرة القاصرة، ولكن الخطورة تتضح وتتعاظم إذا نظرنا في الأفق البعيد، فتنامي حركة المصارف الإسلامية والنشاط التجاري في ظل الإطار العام لنظرية الاقتصاد الإسلامي، في شتى أنحاء العالم مع ضعف حركة الترجمة في هذا المجال، وعدم توفير التقنية والمعرفة والإنتاج العلمي والفكري والنتائج والتوصيات في هذا المجال، لاشك أنه سيحدث نوعاً من التنافر والتباعد، ونجد عالين بينهما فوارق كبيرة ومعسكرين لا صلة لأحدهما بالآخر، حيث هناك نظام مالي واقتصادي في الدول الإسلامية العربية وحركة علمية وبحثية تصب في اتجاه معين، ونظام مالي واقتصادي في الدول الإسلامية غير العربية والدول غير الإسلامية تصب في اتجاه مخالف أو معاكس، وحركة بحث مؤسسة على فلسفة غربية عن الشريعة، الأمر الذي يخشى منه حدوث فجوة يصعب سدّها في القريب العاجل، وما يخشى أيضاً أن يتخذ من تلك الفوارق فرصة لضرب النظام المالي والاقتصادي الإسلامي^(١)؛ فليس هناك من حل لهذا التنافر إلا إستراتيجية للترجمة. وهنا لا بد من الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال الترجمة والتي أسهمت في جعل هذه البلدان تحقق استثماراً ثرياً وفاعلاً في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

(١) يراجع المرجع نفسه، ص ٤٣٩ / ٤٤٠.

٦- العمل على استرجاع العقول العربية المهاجرة:

وذلك للتمكن من مسايرة الثورة المعرفية التي يعيشها العالم، وبما أن العقول العربية قد ثبت أنها أسهمت إسهاما كبيرا في الأداء التكنولوجي الجديد للبلدان الغربية، فإن استرجاع هذه الكفاءات سيسهم في التصدي للفجوة المعرفية التي يعيشها العرب مع المجتمعات المتقدمة، وهو نوع من التشارك الفاعل في تجاوز كثير من المراحل. وإذا تضافرت الجهود بين تخطيط لغوي حكيم وتمويل كاف، سوف تبرز أولى مظاهر التجاوب الفعلي من أجل تحقيق مجتمع المعرفة، الذي يتواصل مع الذات بإدراك مواطن القوة وتفعيل الطاقات المعطلة فيها، ثم التواصل مع الآخر من أجل الإسهام في الفعل المعرفي العالمي الجديد. إن تمكين هذه الكفاءات من نقل تجاربهم المستثمرة خارج أوطانها، بتمويل مشروعات اقتصادية ومؤسسات تكون الترجمة عضدها ومحركها، سيسهم في إدماج كثير من متخرجي الجامعات، وتطوير الاستثمار في حقول اقتصادية تجارية وسياحية مختلفة، كالبنوك والفنادق والأماكن السياحية والمطارات، والمطاعم، وكلها بحاجة إلى اللغة العربية وترجمتها. وتعمل بين هذه المؤسسات والمشروعات هيئة منسقة تتكون من لجان تقنية موزعة بحسب المجالات التي تشغل من خلالها.

إن هذا النوع من المشروعات، سيعوّض الاستعانة بخبرات الأجانب، التي تلجأ إليها مختلف المؤسسات العربية، سواء بوصفه شرطاً من شروط البلد الأجنبي المستثمر، نتيجة اتفاقات التعاون، أو لأسباب أخرى، الأمر الذي يجعل الطرف العربي بعيداً عن المشروعات "فهو في الحقيقة لا يعرفها، عملياً، إذا لم يشارك فيها فعلياً سواء بإنتاج المعرفة اللازمة لها، أو العمل والإشراف على تنفيذها"^(١). وسيكون الإشكال مضاعفاً إذا لم تكن اللغة العربية حاضرة في تسيير المشروع، الأمر الذي يفوّت فرصة كبيرة للاستثمار في اللغة العربية.

(١) علي الهادي الحوات، التعليم والمعرفة والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

٧- الاستثمار في شعيرتي الحج والعمرة :

إن الملايين من المسلمين الناطقين بغير العربية يشكّلون مجالا لا غنى عنه للاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة من وإلى اللغات الأم لهؤلاء المسلمين، وفي هذا المجال يعدّ مركز الملك عبد الله رائدا في الاستثمار في هاتين الشعيرتين، وهو مشروع موجه لتعليم الحجاج والمعتمرين اللغة العربية، لتكون بوابة لنشر اللغة للعالم، وفي مرحلة ثانية سيتمكن المركز من خلق مشروعات ترجمة مشتركة وتعاون بينه وبين مختلف دول العالم التي يوجد بها المسلمون، وبإمكان هذه المشروعات أن توفر مصدر دخل لتمويل مشروعات في خدمة اللغة العربية وخدمة المسلمين خاصة في البلدان المعوزة.

ولعل هذا المركز الدولي لخدمة اللغة العربية سيسهم بهذا المشروع وغيره من المشروعات المحققة في الواقع، في خلق حركية في دعم اللغة العربية في عديد من البلدان الإسلامية، التي نجد آثارها في تمويل مشروعات خدمة العربية والإنجازات المحققة سواء في نشر البحوث الأكاديمية أو في إنشاء مرصد إلكتروني، يكون في خدمة المترجمين وغيرها من البرامج، في المجالات الحساسة التي تؤهل العربية لكي تكون لغة عصرية وعالمية^(١).

٨- استغلال السياحة في الدول العربية :

صحيح أن تعليم اللغات الأجنبية في مجال السياحة يمثلّ عاملا استثماريا في تعلم هذه اللغات، نظرا لحاجة السياح إلى مهن خدماتية تقتضي التواصل معهم بسهولة من عمال فنادق، وعمال البنوك ودليل السياحة، غير أن التنافس في جلب السياح والسعي إلى الربح، لا ينبغي أن يكون خارج اللغة العربية بتحجيدها من المشهد السياحي العربي، وإذا كنا نشهد في الغرب أحيانا أصواتا تستهجن استعمال اللغات

(١) - ينظر دليل مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، التأسيس والانطلاقة.

الأجنبية فيها، فحريٌّ بالعرب أن يستثمروا في المجال السياحي لنقل اللغة العربية من لغة ذات تقاليد أدبية قديمة إلى لغة مشتركة، مثلها مثل اللغات الأخرى، وتجاوز الاعتقاد بأن الحاجة إلى تطوير السياحة "يحتاج إلى لغة مشتركة التي تعني ضمنا عند بعضهم ضرورة تبني لغة أوروبية"^(١)؛ ذلك أن خلق تنمية اقتصادية قائمة في جزء منها على السياحة، لا بد أن يقوم على التعدّد اللغوي، الذي تكون اللغة العربية جزءا منه. ويمكن لهذا التعدّد في المجال السياحي أن يسهم في إيجاد هذه اللغة المشتركة التي تتطور استنادا إلى الحاجات التواصلية التي تقتضيها السياحة. فكلما كانت اللغة أكثر استعمالا كلما كانت قابلة لكي تصبح عالمية؛ ذلك أن "قيمة لغة ما تتحدد في إطار علاقتها بقيمة اللغات الأخرى، فاللغات، بتعبير آخر، لها قيمة سوقية، وهي القيمة التبادلية التي تمتلكها لغة معيّنة باعتبارها سلعة"^(٢). والسياحة إمكانية استثمارية للغة العربية في الوطن العربي لا غنى عنها.

(١) فلوريان كولاس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، ومراجعة عبد السلام رضوان،

سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، الكويت ٢٠٠٠ ص ٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٥.

الخاتمة:

إن اللغة العربية تشكّل معطى نادرا بالنسبة إلى لدول والحكومات العربيّة لكي تحافظ على كيان اسمه الأمة العربيّة، والسياسة اللغوية المشتركة بالنسبة إلى هذه الدول والحكومات أداة لبسط الهيمنة الرمزية وتوحيد الشعوب العربيّة في إطار اللغة العربية التي تستخدم بوصفها لغة رسمية، وتكلّم بها الأغلبية العظمى من الشّعوب العربيّة، وهي ليست موضع اختيار من بين لغات أخرى كالذي حدث في أوروبا بعد توحيد العملة؛ حيث "اختارت المفوضية الأوروبية الفرنسية لغة موحّدة للاتحاد الأوروبي، واستبعاد الألمانية، وإقصاء الإنجليزية، كونها حسان طروادة اقتصادي لصالح الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين بدأ نفوذهما يتراجع لصالح الثنائي الفرنسي الألماني ولمماطلتهما في بناء الوحدة الأوروبيّة"^(١)، غير أن هذا لا ينفي التعدد اللغوي الذي ينظر إليه بعيون الترجمة التي تزداد ثراء، وخاصة الترجمة الآلية التي يتم الاستثمار فيها بشكل كبير في الاتحاد الأوروبي. ولا بدّ للمؤسسات التي تسهم في عملية الإعداد اللغوي، من الوعي بأن علم المصطلح والترجمة هو قطاع لغوي يجب التدخل فيه لتأكيد وجود اللغة العربية، وأهمية بقائها على قيد الحياة، ولضمان استمراريتها بوصفها وسيلة تعبير بواسطة تحديثها وعصرنتها^(٢).

إن ضعف الاستثمار في اللغة العربية، يعود إلى أسباب موضوعية يفسّرها تدني التّمية الشاملة في البلاد العربيّة، وغياب سياسة عربية جادة. ولذلك، فإن ما تقوم به البلدان العربيّة في مجال الترجمة، لا يعبر عن الحاجيات الأساسية للمجتمعات العربيّة، ويعكس التدني الواضح في التّمية البشرية.

وقد أسهمت الفجوة الرقمية في تعميق الهوة بين المشتغلين على اللغة العربية، ويضيف إبعاد العربيّة عن المجالات الحيويّة كالاقتصاد والإدارة والإعلام والتعليم

(١) AFP- Bruxelles (8/12/2002) le français langue européenne. نقلا عن

علي القاسمي، السياسة الثقافية في العالم العربي، ص ٨٦.

(٢) ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، مركز سابق، ص ١٥.

العالي والبحث العلمي همّا مضاعفا تزداد به اللغات الأجنبية ثراء، وتزداد العربيّة بها انزواء.

ولعلّ أولى آليات الاستثمار في اللغة العربية هو تطوير حوسبتها، وجعلها لغة عصرية قادرة على استيعاب معطيات الثورة الرقمية، والاندماج الفاعل في التكنولوجيات الجديدة. فالترجمة أداة لعصرنة اللّغة، وركيزة أساسية للانخراط في التكنولوجيا؛ لأنّ مستوى ما يترجم هو مؤشّر حقيقي على تطور اللّغة والمجتمع، ولذلك أصبحت ممارسة تجارية أساسية في قطاعات معرفية وخدماتية مختلفة، كالاستنساخ، والتسيير، واختراع المواقع الإلكترونية، والتواصل، والبث التلفزيوني، والسينما، والأدب.

إن الاستثمار في اللغة العربية من خلال التّرجمة، مشروط بانتقال بالمجتمع العربي من مجتمع شفهي إلى مجتمع قارئ، فمؤسسات التّرجمة الحكومية والخاصة حتى وإن تمكنت من تمويل نفسها من المبيعات وتوفير مصادر المال إلا أنّ ذلك لا يمكن أن يكون فاعلا ما دام حجم القراء في الوطن العربي لا يكاد يذكر، قياساً بفرد واحد في بعض البلدان الناجحة في مجال التّرجمة ومن هنا تأتي أهمية السياسة اللغويّة.

إن الاستثمار في اللّغة من خلال التّرجمة يحقّق نتيجة مزدوجة هي إعمال العقل في اللّغة وفي الواقع، فالترجمة تمكن العقل العربي من تفعيل القدرات الذهنية في إدراك طرائق التمثيل اللغوي للأفكار والوقائع والأشياء، وأما إعماله في الواقع، فإنها تمكنه من أن يستقي منها القيم والمعاني التي توجّهه نحو الإبداع وتدفع إلى إنشاء معرفة مشتركة تؤثر في الفعل العالمي. ومن هنا فإنه لا يمكن أن تكون اللّغة العربية عنصراً أساسياً من العملية الاقتصادية إلا إذا كانت هناك عوامل تساعد على خلق أوضاع لغوية تقوم الترجمة بتوجيهها، ولعل العوامل والآليات التي تعرّضنا إليها في هذا البحث، ستمكّن المشروعات المقترحة من جعل اللغة العربية

آلية إنتاج اجتماعية قابلة للانخراط في التكنولوجيات الجديدة، وقادرة على أن تصبح سلعة في السوق الدولية للغات، شريطة أن تتكفل الحكومات العربية بتمويل تلك المشروعات.

قائمة المراجع

أولاً : الكتب بالعربية :

١. إبراهيم الحاج يوسف، دور مجامع اللغة العربية في التعريب، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ط١ طرابلس، ليبيا ٢٠٠٢.
٢. حافظ إسماعيلي علويوليد أحمد العناني، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، ط١ بيروت، الجزائر، الرباط ٢٠٠٩.
٣. سعيد يقطين، الأدب والمؤسسة، نحو ممارسة أدبية جديدة، منشورات جريدة الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، ط١ الدار البيضاء، المغرب ٢٠٠٠.
٤. عبد الله حميد الحميدان، مقدمة في الترجمة الآلية، مكتبة العبيكان، ط١، الرياض ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
٥. علي القاسمي، السياسة الثقافية في العالم العربي، مكتبة لبنان ناشرون / صائغ، ط١ بيروت ٢٠١٢.
٦. علي الهادي الحوات، التعليم والمعرفة والتنمية دراسات في المجتمع العربي، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ طرابلس ليبيا ٢٠٠٧.
٧. فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، ومراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١ الكويت ٢٠٠٠.
٨. ماريّا تيريزا كابرّي، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، ط١ الأردن ٢٠١٢.
٩. محمود أحمد السيد، اللغة العربية وتحديات العصر، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط١ دمشق ٢٠٠٨.
١٠. محمود السيد، اللغة العربية واقعا وارتقاء، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ط١ دمشق ٢٠١٠.

١١. كتاب المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها العربي والوطني والدولي، ج٧، ط١، دبي، الإمارات المجلس الدولي للغة العربية، ٢٠١٤.
١٢. مجلة علامات، العدد ٢٤ المغرب ٢٠٠٥

ثانياً: باللغة الأجنبية :

1. Daniel GOUADEC.le Traducteur. la Traduction et l'entreprise. AFNOR gestion Paris 1989.
2. Marie de Besses. Les logiciels libres : une communauté fertile en innovations et apprentissages / Grenoble : IREPD –Paris 1999.
3. Transeuropéennes and the Anna Lindh Foundation for the Dialogue between Cultures. the French Ministry of Culture and Communication.april 2012

ثالثاً: المواقع الإلكترونية :

1. <http://www.communicationdubai.com/ar/about-us.php>.
2. http://www.libyanwritersclub.com/arab_
3. <http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp>.
4. <http://www.ekarlate.com>
5. <http://aafaqcenter.com/index/php/category/78>
6. <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafa-heem>
7. <http://www.maghress.com/alalam/50918>
8. <http://www.alriyadh.com/877701>
9. <http://www.majalla.com>
10. <http://www.moc.gov.eg>

الاستثمار في اللغة العربية من خلال البرمجيات والتقنيات الحاسوبية

د. عبد الرحمن حسن البارقي (*)

"إذا كان الخطاب السياسي التقليدي حول اللغة قد ركز على الجانب القانوني [...] والثقافي [...] فإن الجانب الاقتصادي غالباً ما أهمل في تحديد التوجهات اللغوية حتى عهد قريب..."

د. عبد القادر الفاسي الفهري

(*) أستاذ اللسانيات المساعد بجامعة الملك خالد

١ - مقدمة :

الأرضية التي تشغل في محيطها هذه الدراسة مُبْنِيَّة بين ثلاثة حقول بحثية مختلفة : الاقتصاد ، والحاسوب ، واللغة ، وهي حقول مهما بدا بينها من تنافر أو عدم انسجام على الأقل إلا أنها يمكن أن تأتلف في المنحى الاستثماري ، ومن ثم فستتناول هذه الدراسة محاور اقتصادية حاسوبية لغوية؛ حيث ستستعين بأهم النظريات الاقتصادية المتعلقة بالتقنية وباللغة ، كما أنها ستنظر إلى اللغة على أنها رصيد أو رأس مال ، ومن ثم ستفاتش سبل الاستثمار فيه من خلال التطبيقات الحاسوبية والبرمجية المختلفة .

٢-١ النمو التقني اقتصاديا ^(١) :

بوجه عام يمكن أن ندرك أثر النمو التقني بوصفه عاملاً مهماً اقتصادياً إذا أخذنا على سبيل المثال نموذج صولو (Solow) وهو نموذج يقوم على مجموعة من الافتراضات يتعلق بدراستنا بشكل مباشر منها أن "التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ" ، ويتألف نموذج صولو العام من نموذجين فرعيين :

١- النموذج القاعدي

٢- الرقي التقني

أما النموذج القاعدي فيستند إلى سلسلة من العلاقات الرياضية ^(٢) تمثل " المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي ، وهي تعبر عن الطريقة

(١) تم الاعتماد في هذه الفقرة على كبداني سيدي أحمد (٢٠١٢) : أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ص ٤٣-٥٠ .

(٢) راجع السابق ص ٤٤٨ وما أحال إليه من مصادر .

التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقاً من الإنتاج والاستثمار والادخار ...^(١).

وتخلص تلك العلاقات إلى " أن معدل تغير مخزون المال لكل وحدة فعلية من العمل هو العبارة عن الفرق بين حدين هما :^(٢) الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل ، والثاني يمثل القيمة الاستثمارية التي ينبغي استثمارها للحفاظ على رأس المال كي لا ينخفض ...

وبحسب نموذج صولو " فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار (استثمار) أكثر ارتفاعاً فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية ، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلداناً فقيرة ^(٣) .

وأما نموذج الرقي التقني : فيستبين بالانكفاء إلى النموذج القاعدي الآنف الذكر أنه حين يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو ، ولكي ينشط نموه أدخل التقدم التقني في دالة الإنتاج ، لتتجم ثلاثة احتمالات :

- " حسب " Harrod " يكون التقدم (التقني) حياً إذا كان يدعم إنتاجية العمل ...^(٤) .
- " حسب " Solow " يكون التقدم التقني حياً إذا كان يدعم رأس المال ...^(٥) .
- " وأما " Hicks " فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتقدم التقني ...^(٦) .

(١) السابق ص ٤٥ .

(٢) السابق ٤٦ .

(٣) السابق ٤٨ .

(٤) السابق ٤٨ .

(٥) السابق ٤٨ .

(٦) السابق ٤٨ .

وبأيّ هذه الاحتمالات الثلاثة أخذنا فالمؤدّي أن التقدم التقني ذو تأثير في تنشيط الناتج الإجمالي ونمائه ، " وكون النظريات الاقتصادية بدء من " Keynes " جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل ... " (١).

٢-٣ اللغة رصيد :

تهض علاقة جدلية بين اللغة والاقتصاد فكل منهما انعكاس على الآخر ، ولعل هذا ما حفز الثقافات باستمرار إلى عقد المقارنات بينهما وترحيل حمولة أحدهما الدلالية إلى الآخر؛ فاللغة من ذهب في بعض الثقافات (٢)، ومن فضة في ثقافات أخرى (٣)، وهي في كلتا الحالين معادل للنقود أو الأحجار الكريمة، وسنقارب هذه العلاقة الجدلية بينهما في النقاط الموالية.

١-٢-٣ اقتصاديات اللغة و"معامل" التجانس اللغوي :

ظهر مصطلح اقتصاديات اللغة (economics of language) في حدود سنة ١٩٦٥م عند (مارشاك Marschack) الذي حاول تأكيد العلاقة الوطيدة الحاصلة بين اللغة والاقتصاديات ؛ ذلك أن اللغة وسيلة أو وسيط مهم في أي نشاط أو تفاعل

(١) السابق ٤٨.

(٢) في الثقافة الغربية مثلاً انظر فلوريان كولماس (٢٠٠٠) : اللغة والاقتصاد ، ترجمة د.

أحمد عوض ، مراجعة عبدالسلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة : الكويت . ص ٧.

(٣) في الثقافة العربية إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب ، وهنا إعلاء لقيمة الصمت !

اقتصادي^(١) ، وأكد أن اللغة : قيمة ، ومنفعة ، وتكاليف ، وفوائد^(٢) ...

وقد تطورت هذه النظرات لاحقاً في إطار ما يعرف بنظرية الرأسمال البشري (human capital theory) ، ومن ثم طُرحت فكرة أن تعلّم اللغة جزء من الاستثمار في الرأسمال البشري^(٣) .

بل ذهب (يوهان جورج هامان J.G.Hamann) من وقت مبكر (١٧٦١) إلى أن اللغة والاقتصاد مرتبطان بشكل أقوى مما هو متصور إلى درجة أن نظرية أحدهما يمكنها أن تفسر الآخر^(٤) .

واللافت للنظر أنّ التطورات اللغوية في أوروبا تزامنت مع التطورات الاقتصادية ، وفي هذا الصدد يؤكد (كولماس) أنّ توطّد اللغات الأوروبية المشتركة بدل اللاتينية – وتوطّد الأشكال الحديثة للتفاعل النقودي لا يمكن النظر إليهما بوصفهما حدثين منفصلين ، بل إنهما مترابطان ولم يقعا بمحض الصدفة^(٥) .

و(كولماس) هنا يلفت النظر إلى مسألة مهمة جداً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وهي "التجانس اللغوي" ؛ ذلك أنه متى تحقق التجانس اللغوي لمجاميع لغوية معينة انعكس ذلك إيجاباً على نواح عدة منها الناحية الاقتصادية؛ حيث

(١) انظر عبد القادر الفاسي الفهري (٢٠١٣) : السياسة اللغوية في البلاد العربية : بحثاً عن بيئة طبيعية ، عادلة ، ديمقراطية ، وناجعة ، دار الكتاب الجديد : بيروت . ص ٢٥١-٢٥٢ .

(٢) السابق ٢٥٢ .

(٣) السابق ٢٥٢ ، وانظر

Barry R. Chiswick(2008):The Economics of Language : An Introduction and Overview .pdf .p4

(٤) كولماس ص ٩ .

(٥) انظر السابق ٤٣ .

تتھياً الفرصة لعملية اتصالية واضحة ودقيقة، وهو الأمر الذي تشهده الأنشطة الاقتصادية، فالإنتاج الصناعي "يتطلب أساليب موحدة ومنظمة كما يحتاج إلى سكان متحركين ومتجانسين وعلى درجة عالية من التعليم، وهذه المتطلبات تعني الحاجة إلى استعمال لغة واحدة موحدة عن طريقها يمكن أن يتواصل جميع أعضاء المجتمع الذين يشاركون في العملية الاقتصادية" (١).

ويلجّ (كولماس) على أهمية التجانس اللغوي، وأنه معامل اقتصادي مهم ضارباً مجموعة من الأمثلة منها النموذج الياباني الذي استطاع اللحاق بأكثر البلدان الصناعية تطورا، وهو نموذج متجانس لغوياً بدرجة عالية (٢).

ومن شأن التجانس اللغوي أن يذيب عدداً من المشكلات الاقتصادية المترتبة على اختلاف اللغات والتي قد تعيق العملية الاقتصادية أو تؤثر على مستوى تكاليفها أو علاقاتها التعاقدية وما إلى ذلك (٣).

٢-٢ التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية :

والنهضة الغربية صنعت فارقاً ملموساً وأصبحت معياراً للتقدم الاقتصادي باعتبارها العالم الأول، وبمحاذاة التقدم الاقتصادي كان ثمة تطور لغوي أو تنمية لغوية، وقد خضعت مجموعة اللغات الغربية لمنظومة من الإصلاحات المتواترة. ولا يعزب عن البال التذكير بالتجربة اليابانية الناجحة - خارج النموذج الغربي - لكن ماذا عن البلدان النامية أو دول العالم الثالث؟ إلى أي حد أثر تخلف التنمية الصناعية والاقتصادية على التنمية اللغوية - أو العكس؟

(١) السابق ٤٤.

(٢) انظر السابق ٤٦.

(٣) انظر

Jean-Louis Arcand and François Grin (?) Language in economic development: Is English special and is linguistic fragmentation bad?pdf .pp7-8

يزعم (كولماس) أنَّ التخلف الاقتصادي قد انسحب على الجانب اللغوي أيضا فتجم تخلف لغوي في بلدان العالم الثالث مؤكداً أنَّ "تخلف لغات بلاد العالم الثالث عبارة عن مؤشر وجزء من التخلف الاقتصادي لهذه البلاد، مادامت هذه اللغات- على مستوى المقارنة باللغات المشتركة الغربية لا تستطيع أن ترفع درجة وحدتها الوطنية، ولا تظهر التفاضل الضروري لمجتمع حديث"^(١).

ولا يمكن دحض زعم (كولماس) هذا حتى بالنسبة إلى اللغة العربية؛ لأنَّ البلدان العربية في واقع الحال لم تحقق بعد الانسجام اللغوي، فالبلدان العربية منشطرة اقتصاديا ومنشطرة لغويا كذلك، وهي عبارات عن جماعات لغوية (لهجية) وليست جماعة لغوية واحدة، وإن كان لا ينكر ظهور محاولات إصلاح لغوي لكن حتى تلك المحاولات منشطرة وغير متزنة في بعض الأحيان^(٢).

إنَّ اللغة العربية الفصحى هي الخيار الأمثل لأهم ما يمكن إجراؤه من إصلاحات؛ فهي تحقق نظاما لغويا مشتركا للبلدان العربية كافة وتحقق بها الأبعاد المتصلة بالتنمية اللغوية التي ذكرها فرجيسون (Ferguson، ١٩٦٨) وهي^(٣) :

١- البعد الكتابي.

٢- التوحيد، بمعنى تأسيس نمط يتجاوز التنوعات الاجتماعية.

٣- تنمية إمكان الترجمة المتبادلة مع اللغات الحديثة.

وبوجه عام يطرح (كولماس Coulmas) ثلاثة أمثلة لمحاولة التغلب على التخلف اللغوي، أو تهيئة لغة ما لتكون وسيطا مناسباً للاتصال الحديث^(٤) :

(١) كولماس ٦٤.

(٢) كنماذج على تلك المحاولات انظر السابق ص ٦٥، ٦٨.

(٣) انظر الأبعاد التي ذكرها فرجيسون في كولماس ٦٦.

(٤) انظر كولماس ٦٨.

١. أن يتم تبني لغة غربية على أساس أن اللغات الغربية خضعت لعلمييات إصلاح وصارت وسيطا صالحا للتعاطي مع مستجدات العصر ، وقد تم تجربة هذا الخيار في (مالي) .

٢. أن يتم تطويع اللغة المحلية/ اللهجة ، كما هو الحال في التجربة الإندونيسية.

٣. أن يتم تطويع المفاهيم الغربية لتكوين تعابير محلية ، ويتم الاستعانة بالترجمة المستعيرة في هذا الصدد ، كما هو الحال في التجربة الصينية.

إنّ النظر فيما ذكره (فرجيسون) من أبعاد يقود إلى أن اللغة العربية الفصيحة هي الخيار الأمثل؛ فأصواتها ممثلة كتابيا، وثقافتها وعلومها من مختلف الروافد منقولة كتابيا، ولا يوجد إشكال يذكر في تنظيمها الكتابي^(١)، كما أنها من جانب آخر تستوعب جميع الشعوب العربية بتنوعاتها الجغرافية وتشعباتها الاجتماعية؛ فهي بالنسبة إلى هذه الشعوب لغة ديانة في الأغلب ولغة قومية ، ومن اليسير تذويب الخلافات اللهجية - وإن عظمت - كلما ارتقت هذه الشعوب باتجاه العربية الفصيحة ، ثم إن حركة الترجمة ملحوظة في العصر الحديث وهي تستوعب جميع المعارف والعلوم بدون استثناء ، وربما لا ينقصها إلا شيء من التنظيم والتحديد ، وهنا يتقاطع الدور السياس لغوي مع الدور الاقتصاد لغوي؛ ذلك أنّ عملية التنظيم والتحديد والتوجيه هذه التي تستهدف ترجمة مؤلفات بعينها وفق رؤية واضحة وإستراتيجية مخططة سلفا - تحتاج إلى قرارات سياسية، ومتابعة سياسية في مؤسسات سياسية، أو تشرف على عملها مؤسسات سياسية (كما هو معلوم في التخطيط اللغوي) ، وإذا تمعنا في الأمثلة الثلاثة التي قدمها (كولماس) أعلاه

(١) إلا بالقدر الذي يعتور جميع اللغات الطبيعية تقريبا ، وقد شهد نظام العربية الكتابي عمليات إصلاح متواترة بين حين وآخر ...

في ضوء الراهن اليوم فلن يعزب عن النظر أن التجربة الصينية بما تمثله من ثقل اقتصادي اليوم كانت الأوفر حظاً وتميزاً .

٢-٣ القيمة السلعية للغة :

في التصور الاقتصادي تحيل "قيمة السلع" إلى معنيين وهما : القيمة الاستعمالية، والقيمة التبادلية ^(١) .

والعلاقة بين القيمتين الاستعمالية والتبادلية ليست طردية بالتأكيد، بل تبدو علاقة عكسية في بعض جوانبها ؛ ذلك أنه كلما علت قيمة الشيء الاستعمالية انخفضت قيمته التبادلية ومن أقرب الأمثلة على ذلك (الماء) ، وكلما ضوّلت قيمة الشيء الاستعمالية علت قيمته التبادلية ، ومن أقرب الأمثلة على ذلك (الأحجار الكريمة) ^(٢) .

وفي الاقتصاد الجزئي تطرح فكرة "المنفعة الهامشية" أو الحدية (Marginal Utility) ^(٣) التي يبنى عليها أنّ قيمة السلعة تتحدّد بمنفعتها الدنيا للمستهلكين الرشداء (الذين تمثل لهم السلعة قيمة عظيمة لكنهم في المقابل لا يدفعون أكثر مما يدفع أولئك الذين تمثل لهم السلعة قيمة ضئيلة) ^(٤) .

ماذا بشأن اللغة ؟ ومن أين تستمد قيمتها ؟ إن اللغة تستمد قيمتها من كونها أهم وأكفاً نظام يتواصل من خلاله البشر بل إنّ البشر يعيشون في عالم من الكلمات

(١) انظر السابق ٧٢ .

(٢) انظر السابق ٧٢ .

(٣) حول المنفعة الهامشية وملابساتها الاقتصادية انظر: عبدالعزيز دياب وفاروق الخطيب (٢٠١٥) : دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية ، خوارزم العلمية : السعودية ص ٦-٣٣ .

(٤) انظر السابق ٧٢ ، ٧٣ ، وانظر: Barry R. Chiswick(2008) The Economics of:

Language : An Introduction and Overview .pdf .p4

- على حد تعبير ليبمان^(١) ومن ثمّ تُطرح فرضية وجود علاقة سببية بين القيمة الاستعمالية للغة وعدد متكلميها^(٢)، وربما تسعفنا الأمثلة من الراهن للمضي قدما باتجاه هذه الفرضية، فالألمانية مثلا أكثر قيمة من الهولندية، والإنجليزية أكثر قيمة من الإسبانية، والفرنسية أكثر قيمة من الإيطالية، وعدد متكلمي كل لغة فضّلت من حيث قيمتها أعلى من عدد متكلمي اللغة المفضّل عليها^(٣)...

لكن إلى أي مدى يمكن تعميم هذه الفرضية ؟

الواقع أنه لا يمكن أن تطرد العلاقة التي تسنّها هذه الفرضية ؛ لأنّ المسألة تخضع لمعاملات أكثر أهمية تتعلق باللغة ذاتها، فمثلا جماعة الجوجاراتي اللغوية أكبر حجما من الجماعة اللغوية العبرية بستة أضعاف، وعلى الرغم من ذلك فإن الأخيرة تبدو أكثر تقدما، وأكثر مطاوعة لروح الاتصال الحديث (بالنظر إلى برامج معالجات النصوص)^(٤) ؛ ولذلك فقيمتها اقتصاديا أعلى، كما أنه لا يعزب عن البال أنّ الجانب الاستثماري للغة يدور دائما في فلك متحدثيها الأصليين؛ لأنّ ثمة قيمة اقتصادية لأولئك الذين يحتاجون إلى وسطاء، وهم من فئة المهاجرين إلى بلدان لا يجيدون لغتها^(٥).

٢-٤ اللغة رأس مال :

يطرح بوردييه (Bourdieu، ١٩٨٢) فكرة أنّ اللغة رأس مال من واقع أنّ المهارات يجب النظر إليها باعتبارها شكلا من أشكال رأس المال^(٦)، ويخالفه (كولماس) ويرى أنّ الأولى النظر إلى اللغة على أنها أداة إنتاج، وإذا نظرنا إليها

(١) انظر Barton L. Lipman(2002): Language and Economics pdf.p1

(٢) انظر كولماس ٧٤.

(٣) انظر السابق ٧٥.

(٤) انظر السابق ٨٦.

(٥) حول ذلك انظر Barry R. Chiswick.p4

(٦) انظر كولماس ٨٢ و Barry R. Chiswick.p4

من هذا الجانب فعلىنا أن نميز بين جانبين مهمين وهما ^(١) :

طبيعة أداة الإنتاج

ظروف استخدامها

وفي الجانب الأول : تُفحص اللغة في مدى ملاءمتها لمتطلبات الاتصال الحديث، وفي الجانب الثاني تُفحص السوق أو المحيط المستهدف ^(٢).

إن اللغة من هذه الحيثية مشروع استثماري مهم ، ويمكن الاستثمار فيها من خلال عدد من المناحي ^(٣) :

١. تصنيف المعاجم العامة والخاصة
 ٢. برامج معالجة النصوص
 ٣. الترجمة الآلية
 ٤. الذكاء الاصطناعي (على وجه التحديد نظم المعلومات، وبنوك المعلومات)
 ٥. تحسين مستوى الاتصال بين الإنسان والآلة
- ولاشك أن هذه المناحي الخمسة تتعلق أربعتها الأخيرة بالحوسبة والبرمجيات بشكل مباشر ووحيد، والأول منها يتمظهر في وعاءين: أحدهما تقليدي والثاني حاسوبي، ومن ثمّ فجميع المناحي الخمسة تعد مشروعات استثمارية لغوية حاسوبية، وسنفرد كل واحد منها بحديث مستقل مقتضب في النقاط الموالية:

٣-١ الاستثمار في حوسبة المعاجم :

قبل الولوج إلى هذه النقطة نذكّر بأن الآلة تستمد قيمتها الاستثمارية

(١) انظر كولاس ٨٣.

(٢) انظر السابق ٨٣.

(٣) انظر السابق ص ص ٨٦-١١٠.

والاقتصادية من اللغة ^(١)، ونذكر أيضا بإحصائية تناولت إنتاج المطبوعات العلمية والكتب المدرسية للسوق الإسرائيلية، حيث أظهرت تلك الإحصائية أن "العبرية" استجابت بشكل لافت لمتطلبات الخطاب التقني والعلمي فمن بين (١١٤٧) عنوانا تم ضخها في عام ١٩٨٦/١٩٨٧ كان ما نسبته ٨٤٪ من تلك العناوين قد كتب أصلا باللغة العبرية، و١٦٪ فقط كان مترجما ^(٢).

إن هذه الإحصائية تعني أن جهودا مضمّنة بُذلت للأخذ بيد العبرية التي كانت قريبة من التكلّس في فترة ما من حياتها، ولاشك أن المعجّمة وسيلة من وسائل ضخ الحياة في أوردة اللغة. وإذا ما تجاوزنا هذا لننظر إلى اللغة العربية وجدنا أنها ستحتاج بالتأكيد إلى جهود وإصلاحات لغوية لكنها ليست مضمّنة كما هو الحال في العبرية أو الصينية أو اليابانية، لتتفق ابتداءً أن اللغة العربية الفصحى هي الخيار الأمثل للشعوب العربية كافة للانضواء تحت لغة مشتركة تكون لغة المعرفة ولغة الاقتصاد، وإذا اتفقنا على ذلك لتتفق على الدفع بهذه اللغة بشكل منظم وأكثر عمقا في عالم الحوسبة والتقنية.

إذا أردنا حوسبة المعجم العربي فنحن في الواقع إزاء معاجم وليس معجما واحدا؛ فهناك معاجم لغوية عامة، وهناك معاجم اصطلاحية في كل علم من العلوم. ولا يعزب عن البال في هذا الصدد أن الممارسة الاتصالية اللغوية الاصطلاحية قد تسهم في خلق معجم اصطلاحى عرقي لأغراض التسويق مثلا، لكن المشكل أن ذاك المعجم قد نشأ بشكل غير رشيد فهو ليس معجما علميا بقدر ما هو معجم خلقته الحاجة مفتقرا إلى العلمية والسياسة والتخطيط اللغويين ^(٣).

(١) حول هذه الفكرة انظر Jean-Louis Arcandi and François Grin. pp10-11

(٢) انظر السابق ٨٧.

(٣) يرى محمد بلبول (٢٠١٠): اللغة العربية وقضايا التخطيط والإصلاح ضمن كتاب الهندسة المعرفية والتدبير الحاسوبي في المصطلح المولد، إعداد محمد غاليم، وعبد الرزاق تورابي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب - جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط ص ١٨٢ "أن من أسباب التنوع المصطلحي ممارسة التجار في تسويق بضائعهم، وتلك الممارسة لا تتم بطريقة علمية ولا لأغراض علمية أيضا".

إن الحوسبة المعجمية للغة العربية الفصحى يمكن أن تسلك اتجاهين اثنين :
أحدهما : تزويد الحاسوب بذخيرة لغوية لا تعتمد على المعاجم العربية التقليدية وحدها ، وإنما تضخ فيها مداخل معجمية حيوية من واقع دراسات لسانية مسحية ميدانية ، ترصد كل ما يستجد وتقبله العربية لتقوم بإضوائه تحتها . وتتضمن تلك الدراسات رصدًا دقيقًا لنسبة شيوع جذور أو جذوع كلمات بعينها في زمن الدراسة ، وهي دراسة لا تجرى لمرة واحدة فقط بل يلزمها أن تتواتر ولو في كل ربع قرن مرة على الأقل .
وعلى صعيد المعاجم المتخصصة فإن الواقع يشير إلى أن " الدراسات الميدانية للمصطلحات في أبعادها التداولية والنصية منعدمة ... " (١) .

ثانيهما : إنشاء برامج حاسوبية نسقية مستمدة في بنائها من الذخائر اللغوية ، ولكنها في الآن ذاته قادرة على التنبؤ ، وتكون قادرة على رصد الاطرادات والاشتقاقات من كل جذر ، وترصد كذلك مواضع كسر النسق ، وتكون ذات قدرة على توليد مفردات جديدة من الجذور متى استدعت الحاجة (٢) .

وفي إطار البناء المعجمي هناك متطلبات عامة منها :

" (أ) تحديد المادة المعجمية وطبيعتها ومصدرها ، (ب) تحديد محتوى المداخل المعجمية (lexical entries) ، و(ج) تمثيل صوغ القواعد التي تربط بين المفردات ، أو تحتسب ما هو حشوي فائض redundant ضمن المعلومات التي ترد أو يمكن أن ترد في المداخل " (٣) .

(١) السابق ص ١٨٠ .

(٢) كمشال على تصور واف حول هذا النوع من المعاجم النسقية انظر الزراعي والبارقي (٢٠١٣) : " حوسبة المعجم النسقي " ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، ع ١٠ ، رجب ١٤٣٤ - مايو ٢٠١٣) ص ١١ - ٥٢ .

(٣) الفاسي الفهري (١٩٩٧) : المعجمة والتوسيط : نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية ، المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء / بيروت . ص ٦١ .

كما ينتظر من هكذا معجم أن يتضمن المعلومات التالية لكل وحدة معجمية ^(١):

- ١- الخصائص النطقية
- ٢- الصورة الصوتية
- ٣- الخصائص الصرفية
- ٤- المعلومات التركيبية
- ٥- المعنى
- ٦- الخصائص البلاغية والمقامية

٢-٣ معالجة النصوص :

تمثل النصوص من خلال التشفير حيث يعطى حرف شفرة رقمية لتحل الأرقام بدلا من سلسلة الحروف ، وليس سرّاً أنّ هذه الشفرات صمّمت بالأصل لتناسب اللغة الإنجليزية ^(٢)، لكن الحاجة قادت إلى شفرات متعددة اللغات قادت بدورها إلى تطويع هذه الشفرة الأساس لتستوعب جميع اللغات حتى تلك المعروفة بمستوى تعقيدها كاليابانية والصينية ^(٣).

ولقد كان الاهتمام بالتعريب في مراحل سابقة منصّباً على الحروف العربي ^(٤) بمعنى تسهيل إدخاله عبر لوحة المفاتيح، ومن ثمّ ظهوره على الشاشة أو مطبوعاً على الطابعة ^(٥)، لكن في ظل التسارع الهائل الذي يشهده العالم الرقمي لم يعد

(١) انظر السابق ص ص ٦٩ ، ٧٠.

(٢) انظر نبيل علي (١٩٩٤): العرب وعصر المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة : الكويت ص ٥٧.

(٣) انظر السابق ١٠٥ وانظر منصور الغامدي وزملاءه (٢٠٠٦) : " الترجمة عبر الشبكة العالمية : نظام حاسوبي مقترح للترجمة من وإلى العربية " ، مجلة جامعة المملك سعود ، م ، اللغات والترجمة (ص ص ١-٢٦) ص ٣.

(٤) ولا تزال بعض البحوث ترمي في هذا الاتجاه ، وبخاصة حرف الرسم القرآني ... انظر مثلاً محمد زكي خضر (٢٠٠٦) " المعلوماتية في خدمة القرآن " pdf.

(٥) انظر نبيل علي (١٩٩٤) ١٠٥.

رسم الحرف في حد ذاته تحدياً وبخاصة في ظل الشفرات متعددة اللغات وإنما سينتقل التحدي بالضرورة إلى الكلمة والجملة والسياق^(١)، وهو تحدٍّ من الدقة والعمق بمكان، وهو يفاقم الفجوة أمام الجهود العربية التي هي معنية بالأساس بهذه المهمة ولولا أغراض اقتصادية بحتة، فالعربية تحتل المرتبة السادسة من حيث وسائل التواصل والبرمجيات كما أنَّ عدد مستخدميها على الإنترنت يتجاوز سبعين مليوناً^(٢).

ومهما يكن الأمر فقد بذلت جهود تقنية مهمة عُرِفَتْ في حقل معالجة النصوص، قد يكون من أهمها (Hyper text) وهو "الأسلوب الذي يتيح للقارئ وسائل علمية عديدة لتتبع مسارات العلاقات الداخلية بين ألفاظ النص وجملة فقراته ويخلصه من قيود خطية النص حيث يمكنه من التفرع من أي موضع داخله إلى أي موضع لاحق أو سابق، بل ويسمح أيضاً بتكنيك النص الفائت للقارئ بأن يمهّر النص بملاحظات واستخلاصاته، وأن يقوم بفهرسة النص indexing وفقاً لهواه بأن يربط بين عدة مواضع في النص ربما يراها مترادفة أو مترابطة تحت كلمة أو عدة كلمات مفتاحية Keywords. إنَّ تكنيك النص الفائت ينظر إلى النص لا كسلسلة متلاحقة من الكلمات بل كشبكة كثيفة من علاقات التداخل، وهو ما دعا البعض إلى اعتباره نظاماً للسيطرة على حلقات الربط Links Management System لا للسيطرة على البيانات data management systems كما هي الحال في نظم قواعد البيانات التقليدية data base systems"^(٣).

(١) انظر السابق ص ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) صالح بلعيد (٢٠١٤): النخبة الوطنية والمشاريع، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. ص ٤٥.

(٣) نبيل علي (١٩٩٤) ص ص ٢٨٢-٢٨٣، وانظر أيضاً نبيل علي (٢٠٠١): الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة: الكويت ص ص ٩٩، ١٠٠.

إن اللغة العربية تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه ، وهي جهود لن تذهب سدى بل سيكون لها انعكاسات اقتصادية واستثمارية جيدة.

٣-٣ الترجمة الآلية :

عالميا بدأ الاهتمام ببرامج الترجمة الآلية منذ وقت مبكر ، ولا ينسى المعنيون في هذا الشأن التجارب المتعثرة التي حفت فترة (١٩٦٠-١٩٥٠) ، وهو تعثر ربما قاد إليه أن البرامج حينها لم تكن مهيأة بعد بالشكل الذي تستلزمه مثل هذه التطبيقات^(١) ، لكن هذا الأمر تم تجاوزه من خلال اعتماد مناهج علمية أكثر نجاعة كتحويل النص إلى شجرة إعراب لكل جملة معززة بمعلومات دلالية يغذيها القاموس ، وكالاعتماد على القواعد التحويلية^(٢).

وفي ظلّ الانفتاح المعلوماتي اليوم لم تعد الترجمة خيارا بل هي اضطرار ملح تفرضه حاجة التواصل العلمي وتفرضه من وجه اقتصادي حاجة السوق والاستثمار ، وعلى الرغم من كل الشكوك التي كانت (وربما لا تزال) تحفّ بالترجمة الآلية إلا أنها شقت طريقها بالفعل ، وأثبتت نجاحها بنسب متفاوتة ، ويخضع تفاوتها لعدد من الاعتبارات يتعلق بعضها بثنائية اللغتين المترجم إليها والمترجم منها ، ويتعلق بعضها بالحقل موضع النص المترجم .

فإذا ما نظرنا شطر راهن اللغة العربية مع الترجمة الآلية وجدنا أن الأمور ليست على ما يرام ، فما تزال الترجمة الآلية متعثرة بشكل لافت ، وسنورد أدناه أمثلة من أشهر وسيط للترجمة الآلية للنصوص (Translate Google) ، حيث سنزود المترجم الآلي بجمل من اللغة العربية ونطلب ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية (كواحدة من أشهر اللغات وأسهلها) ، ثم نعود لنزوده بجمل من اللغة الإنجليزية ونطلب منه ترجمتها إلى اللغة العربية:

(١) انظر آلان بونيه ، ترجمة علي فرغلي (١٩٩٣) ص ٩٥ ، وانظر منصور الغامدي وزملاءه ص ٩ .

(٢) انظر السابقين ٩٥ و ٩ .



إنَّ من حق العربية على أبنائها خدمتها في هذا الاتجاه وغيره فهي بخصائصها
وجمالها لا تزال تجتذب غير العرب وغير المسلمين إليها ويندفعون إلى تعلمها
بحب ورغبة ^(١)، ناهيك عن أبنائها المتحدثين بها أو بلهجاتها الذين يفوقون ٢٥٠

(١) انظر في هذا الصدد المقطع التالي: <http://youtu.be/yaUYdiHs1Ag> حيث
يعبر عدد من الكوريين عن سعادتهم ودوافعهم لتعلم اللغة العربية .

مليوناً^(١) وفضلاً عن المسلمين الذين يشعرون بالانتماء إليها والذين يربون على ١،٢ مليار مسلم^(٢).

ويبدو لي أنّ الترجمة الآلية واحدة من أهم التطبيقات التي ينبغي العمل على تحسينها؛ إذ إنّ تطبيقاتها الحالية لا يبتعد عملها كثيراً عن مقابلة حزمة من الكلمات بحزمة أخرى من خلال التغذية المعجمية التقليدية (وليس كما هو في تصور آخر التطورات التشومسكية فيما يعرف بالبرنامج الأدنى minimalist program) (فهو موجودة)، والعمل على تصميم محلات نحوية ودلالية في الوقت الراهن ومحلات تداولية مستقبلاً؛ لأنّ المحلات التداولية ستحتاج إلى مسوح ميدانية نصية لتكوين الخلفية التي ستنبني عليها تلك المحلات.

٣-٤ تحسين مستوى الاتصال بين الإنسان والآلة :

تتجاوز الطموحات معالجة النصوص الكتابية وتحليلها والترجمة الآلية للنصوص المكتوبة إلى تواصل مباشر مع أنظمة الحاسب من خلال اللغة المنطوقة من خلال برمجيات تقوم بتحليل الإشارات الكلامية، ويشر هذا الطموح بتطبيقات رائعة كالترجمة الفورية للمحادثات والخطابات، وتحويل الإشارات الكلامية إلى نصوص مكتوبة، وتحويل النصوص المكتوبة إلى إشارات كلامية، وقد بدأنا فعلاً في التعامل مع هذا النوع من التطبيقات من خلال أجهزة الرد الآلي وأجهزة التوجيه والإرشاد الملاحي وما إلى ذلك.

وليس بخاف أن درجة الاعتماد على الآلة من خلال تلك البرمجيات قد بدأ يتزايد في الآونة الأخيرة من خلال تطبيقات متعددة ليس ابتداء بدمى الأطفال ولا انتهاء بالروبوتات وتطويع الآلة للمفاهيم المباشرة باللغة الطبيعية، وهي بالجملة صناعات ذات رواج وعنصر جذب تسويقي واستثماري ممتاز .

(١) انظر ندى غنيم، وأميمة الدكاك (٢٠٠٨) pdf ص ٣.

(٢) انظر السابق ص ٣.

٤- خاتمة :

تحدثت هذه الدراسة عن النمو التقني اقتصاديا كمدخل اقتصادي إلى التقنية ومن ثم اللغة، وعرضت في عجالة لما يعرف بنموذج (صولو)، ومنه دلفت إلى تأكيد فكرة أن اللغة رصيد، ورأس مال، أو أداة إنتاج لافتة النظر إلى أهمية التجانس اللغوي وأن العربية الفصيحة تحققه لكافة الدول العربية اتكاء على الأبعاد المرشحة للتنمية اللغوية، ثم تناولت الدراسة المجالات الحوسبية والبرمجية التي تتصل بجانب الاستثمار في اللغة، وهي تصنيف المعاجم العامة والخاصة، و برامج معالجة النصوص، و الترجمة الآلية، والذكاء الاصطناعي

ومما لاشك فيه أنّ حقل الحوسبة والبرمجيات المتعلقة بالتطبيقات اللغوية هو حقل استثماري خصب، ومورد اقتصادي مهم لكنه معطل أو شبه معطل فيما يتعلق باللغة العربية وتطبيقاتها، والعالم العربي اليوم عليه أن يلتفت بجدية إلى هذا الرافد الاقتصادي، فسيكون يوما إن صحت التوقعات عصب الاقتصاد العالمي. والمشروعات الاستثمارية التي تنحو هذا المنحى هي في حاجة إلى قدرة تمويلية عالية، ومن ثم عقد شراكات اقتصادية بين القطاعين العام والخاص للنهوض بهذه النوعية من الاستثمارات ومواكبة الطموح الحوسبي والبرمجي والاقتصادي العالمي.

المراجع

١. أحمد ، كبداني سيدي (٢٠١٣) ،
أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول
العربية: دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
والتسيير ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٢. بلبول ، محمد (٢٠١٠) ،
اللغة العربية وقضايا التخطيط والإصلاح ضمن كتاب الهندسة المعرفية
والتدبير الحاسوبي في المصطلح المولد ، إعداد محمد غالييم وعبدالرزاق
تورابي ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب - جامعة محمد
الخامس السويسي ، الرباط.
٣. بلعيد ، صالح (٢٠١٤) ،
النخبة الوطنية والمشاريع ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الآداب
واللغات ، قسم اللغة العربية وآدابها ، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.
٤. بونيه ، آلان (١٩٩٣) ،
الذكاء الاصطناعي ، ترجمة د. علي صبري فرغلي ، سلسلة عالم المعرفة :
الكويت
٥. خضر ، محمد زكي (٢٠٠٦) .
المعلوماتية في خدمة القرآن الكريم ، الجامعة العالمية الإسلامية - ماليزيا ppt

٦. دياب ، عبد العزيز أحمد و فاروق صالح الخطيب (٢٠١٥)،
دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية ، خوارزم العلمية :السعودية.
٧. الزراعي والبارقي (٢٠١٣)،
” حوسبة المعجم النسقي ” ،مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ،
ع ١٠ (رجب ١٤٣٤-مايو ٢٠١٣) ص ص ١١-٥٢.
٨. علي ، نبيل (٢٠٠١)،
الثقافة العربية وعصر المعلومات :رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي ،
سلسلة عالم المعرفة : الكويت.
٩. علي ، نبيل (١٩٩٤)،
العرب وعصر المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة : الكويت .
١٠. الغامدي ، منصور وزملاؤه (٢٠٠٦)،
” الترجمة عبر الشبكة العالمية :نظام حاسوبي مقترح للترجمة من وإلى
العربية ” ، مجلة جامعة الملك سعود، اللغات والترجمة ص ص ١-٢٦.
١١. غنيم ، ندى وأميمة الدكاك (٢٠٠٨)،
اللغة العربية والحاسوب pdf
١٢. الفاسي ، عبد القادر (٢٠١٣)،
السياسة اللغوية في البلاد العربية :بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية،
وناجحة، دار الكتاب الجديد: بيروت .
١٣. الفاسي ، عبد القادر (١٩٩٧)،
المعجمة والتوسيط: نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية ، المركز الثقافي
العربي :الدار البيضاء/بيروت.

١٤. كولاس ، فلوريان (٢٠٠٠) ،

اللغة والاقتصاد ، ترجمة د. أحمد عوض ، مراجعة عبدالسلام رضوان ،
سلسلة عالم المعرفة : الكويت.

1. Lipman. Barton(2002)
2. Language and Economics pdf.
3. Barry R. Chiswick(2008)
4. The Economics of Language : An Introduction and Overview.pdf. Jean-
Louis Arcand and François Grin(?)
5. Language in economic development: Is English special
and is linguistic fragmentation bad?pdf.
6. <http://youtu.be/yaUYdiHs1Ag>.-

الخاتمة

لعلّ من أبرز الأفكار، وأظهر النظرات التي تضمّنها هذا الكتاب :

- أنّ اللغة العربية حقٌّ ثريٌّ للاستثمار؛ فهي لغة قرابة نصف مليار، وهي من اللغات الرئيسة في العالم، وينظر إليها قرابة مليارين من المسلمين نظرة تقديس فهي لغة الدين، وبها نزل القرآن الكريم، وبها تحدّث خاتم المرسلين ﷺ، وهي فوق ذلك لغة الدول الغنية بالنفط، والتي توفّر فرص عمل لعدد كبير من الوافدين والمستثمرين.
- وعلى الرغم من كلّ تلك المعطيات إلا أنّ العرب لم يفتنوا حتى الآن إلى استثمار تلك الفرص بشكل جيد أو ربما فطنوا لكن لم يجِدُوا كما تفعل أممٌ أخرى لا تملك لغاتها تلك الفرص!
- وكما هو الاستثمار دوماً فرص ومعوّقات؛ فالاستثمار في اللغة العربية يتمتّع بفرص كثيرة تقف أمامها معوّقات حقيقية داخلية وخارجية؛ وذلك كله يستدعي إرادة قوية، وروحاً جماعية، وخطوات عملية للتغلب على تلك الصعوبات.
- من المجالات المهمّة حضارياً واقتصادياً، بل وحتى دينياً الاستثمار في تعليم العربية للناطقين بغيرها، وبخاصة من العمالة الوافدة لدول الخليج العربي، ويمكن أن يكون ذلك قبل مجيء الوافد إلى هذه الدول من خلال اشتراط درجة إتقان مناسبة للعربية، كما يمكن تصميم برامج تستهدف شرائح معينة من هذه العمالة بعد قدومها إلى دول الخليج لتطوير قدراتها في اللغة العربية، ولعلّ من أهمّ تلك الشرائح شريحة

المرئيات في المنازل لأنها الشريحة التي تتواصل بشكل مباشر مع أطفالنا في العالم العربي.

- لا بد من الوعي بأن علم المصطلح والترجمة هو قطاع لغوي يجب التدخل فيه لتأكيد وجود اللغة العربية، وأهمية استمرار تألقها التاريخي من خلال تحديثها وتطويرها.
- إنّ الترجمة أداة لعصرنة اللغة، وركيزة أساسية للانخراط في التكنولوجيا؛ لأن مستوى ما يترجم هو مؤشر حقيقي على تطور اللغة والمجتمع، ولذلك أصبحت ممارسة تجارية أساسية في قطاعات معرفية وخدماتية مختلفة، كالاستنساخ، والتسيير، واختراع المواقع الإلكترونية، والتواصل، والبث التلفزيوني، والسينما، والأدب.
- إنّ الاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة، مشروط بانتقال بالمجتمع العربي من مجتمع شفهي إلى مجتمع قارئ، فمؤسسات الترجمة الحكومية والخاصة حتى وإن تمكنت من تمويل نفسها من المبيعات وتوفير مصادر المال إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون فاعلاً ما دام حجم القراء في الوطن العربي لا يكاد يذكر، قياساً بفرد واحد في بعض البلدان الناجحة في مجال الترجمة ومن هنا تأتي أهمية السياسة اللغوية.
- ممّا لاشك فيه أنّ حقل الحوسبة والبرمجيات المتعلقة بالتطبيقات اللغوية هو حقل استثماري خصب، ومورد اقتصادي مهم لكنه معطل أو شبه معطل فيما يتعلق باللغة العربية وتطبيقاتها، والعالم العربي اليوم عليه أن يلتفت بجديّة إلى هذا الرافد الاقتصادي، فسيكون يوماً إن صحت التوقعات عصب الاقتصاد العالمي.
- إنّ المشروعات الاستثمارية التي تنحو منحى الاستثمار في حوسبة اللغة

في حاجة إلى قدرة تمويلية عالية، ومن ثم عقد شراكات اقتصادية بين القطاعين العام والخاص للنهوض بهذه النوعية من الاستثمارات، ومواكبة الطموح الحوسبي والبرمجي والاقتصادي العالمي.

- هنالك عدة مجالات حوسبية وبرمجية تتصل بجانب الاستثمار في اللغة، ومنها: تصنيف المعاجم العامة والخاصة، و برامج معالجة النصوص، و الترجمة الآلية، والذكاء الاصطناعي

وبعد هذا الصعود في مراقبي التنظير، ومسالك الاقتراح، ومدارج الأفكار يأتي دور النزول إلى الميدان لتفعيل هذه المقترحات، وتبني تلك الأفكار، وتطبيق تلك النظرات.

وإننا لنرجو أن يكون ذلك إذا صلحت النية، وصدق العزم، وهما كذلك بإذن الله.

المحرر

د. محمد بن يحيى أبوملحة

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة المركز
٧	المقدمة
١١	الاستثمار في اللغة العربية من خلال اقتصاديات اللغة أ.د. حسين بن علي الزراعي
٣٣	الاستثمار في اللغة العربية من خلال تعليم العربية للناطقين بغيرها في دول الخليج العربي... د. عبد الحميد سيف أحمد الحسامي
٥٣	الاستثمار في اللغة العربية من خلال الترجمة د. آمنة بلعلي
١٠٩	الاستثمار في اللغة العربية من خلال البرمجيات والتقنيات الحاسوبية د. عبد الرحمن حسن البارقي
١٣٣	الخاتمة

هذا الكتاب

يُصدر مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية هذه السلسلة ضمن خطة عمل مقسمة إلى مراحل تشمل مرحلتها الأولى ثلاثين عنواناً لموضوعات علمية رأى المجمع - بعد الدراسة - حاجة المكتبة اللغوية العربية إليها، أو إلى بدء النشاط البحثي فيها، ويهدف من وراء ذلك إلى تنشيط العمل في المجالات التي تنبه إليها هذه السلسلة، سواء أكان العمل علمياً بحثياً، أم عملياً تنفيذياً، ويدعو المجمع الباحثين كافة من أنحاء العالم إلى المساهمة في هذه السلسلة ويود المجمع أن يشيد بجهد السادة المؤلفين، وجهد محرر الكتاب على ما تفضلوا به من التزام علمي لا يستغرب من مثلهم. والشكر والتقدير الوافر لسمو وزير الثقافة رئيس مجلس أمناء المجمع الذي يحث على كل ما من شأنه تثبيت الهوية اللغوية العربية، وتمتينها، وفق رؤية استشرافية محققة لتوجيهات قيادتنا الحكيمة والدعوة موجهة لجميع المختصين والمهتمين بتكثيف الجهود نحو الصعود. بلغتنا العربية، وتحقيق وجودها السامي في مجالات الحياة

